**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**العـنوان**

# تأثير جائحة كورونا على الأداء الاقتصادي في الدول العربية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص: **إقتصاد دولي**

**إعداد الطلبة:**

✍ شليغم إلياس

✍ ريشان لقمان

**إشراف الأستاذ:**

* بومحروق خير الدين*

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| **الأستاذة: رقية بوحيضر** | **جامعة جيجل** | **رئيسا** |
| **الأستاذ: بومحروق خير الدين** | **جامعة جيجل** | **مشرفا ومقررا** |
| **الأستاذ: بودخدخ كريم** | **جامعة جيجل** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية 2021/ 2022**

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى معلمنا وحبيبنا الأول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من قال فيهما الرحمان "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**" سورة الإسراء: الآية 24.

من كانوا سبب وجودنا في هذه الحياة أولياءنا الذين لن نرد لهم جميلهم ما حيينا

إلى أفراد عائلتنا الذين قدموا لنا الدعم المعنوي والمادي

وإلى زملاء دربنا نهدي لهم عملنا

# شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الله عز وجل الذي له الفضل والحمد أنه علمنا ما لم نعلم ووفقنا في كل نجاح.

وبعده نقدم أخلص تشكراتنا لمشرفنا الأستاذ "**بومحروق خير الدين**" الذي وافق على الإشراف على هذه المذكرة وعلى جهده طيلة مدة البحث.

كما نتوجه بالشكر لكل الأساتذة الذين تابعونا طيلة إنجازنا لهذه المذكرة.

كما لا ننسى تقديم الشكر الجزيل إلى كل من فادنا بعلم انتفعنا به والحمد لله رب العالمين.

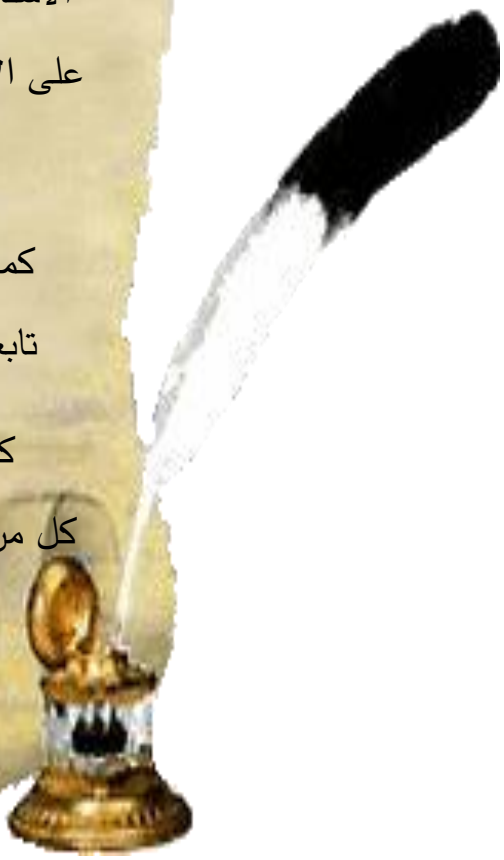

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**الإهداء**

**شكر وتقدير**

**فهرس المحتويات**

**قائمة الجداول**

**قائمة الأشكال**

**مقدمة.....أ–د**

الفصل الأول: مدخل لجائحة كورونا

**تمهيد .....6**

**المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا .....7**

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا ..... 7

المطلب الثاني: تطورات جائحة كورونا ..... 9

المطلب الثالث: تشخيص جائحة كورونا .....10

**المبحث الثاني: البروتوكول الصحي.....12**

المطلب الأول: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا .....12

المطلب الثاني: إجراءات وتدابير الدول العربية لمواجهة كورونا .....13

المطلب الثالث: إجراءات مشتركة بين الدول.....17

**خلاصة الفصل.....19**

**الفصل الثاني: الاقتصاديات العربية (مقاربة اقتصادية واجتماعية)**

**تمهيد .....21**

**المبحث الأول: الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الدول العربية .....22**

المطلب الأول: النمو الديموغرافي.....22
المطلب الثاني: التعليم في الوطن العربي.....25
المطلب الثالث: الصحة في الوطن العربي .....30
**المبحث الثاني: هيكل اقتصاديات الدول العربية.....33**
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية .....33
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية .....41
المطلب الثالث: سوق العمالة .....48
**خلاصة الفصل: .....53**

الفصل الثالث: الاقتصاديات العربية في ظل جائحة كورونا

**تمهيد .....55**
**المبحث الأول: الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا .....56**
المطلب الأول: أداء الاقتصاد العالمي .....56
المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.....58
المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية .....61
**المبحث الثاني: تأثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية العربية .....65**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي .....65
المطلب الثاني: ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية.....70
المطلب الثالث: القطاع النقدي والمصرفي.....75
المطلب الرابع: التضخم والبطالة .....79
**المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا في الوطن العربي .....84**
المطلب الأول: التأثير على الاستثمار والتجارة .....84
المطلب الثاني: التأثيرات على أسعار النفط .....90

المطلب الثالث: التأثير على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....94

المطلب الرابع: التأثير على القطاع الخدمي .....98

**خلاصة الفصل..... 107**

**الخاتمة..... 109**

**قائمة المراجع.....113**

**الملخص.....118**

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | حالات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية إلى غاية 2022/04/06 | 9-8 |
| 02 | يبين عدد سكان بلدان الوطن العربي ومعدل النمو السكان عام 2018. | 25-24 |
| 03 | تقييم الدول العربية عربيا وعالميا | 29 |
| 04 | توفر الرعاية الصحية في الدول العربية | 33 |
| 05 | مساحة وعدد سكان البلدان العربية | 39-38 |
| 06 | معدلات البطالة الأعلى والأدنى في الدول العربية. | 51 |
| 07 | النمو الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 2017 – 2021 (أسعر الدولار الأمريكي لسنة 2010) | 67-66 |
| 08 | ميزان مدفوعات الدول العربية خلال 2018 – 2021 | 71 |
| 09 | يمثل توقعات ميزان مدفوعات الدول العربية كمجموعة (الوحدة مليار دولار). | 72 |
| 10 | معدلات التضخم في الدول العربية لعامي 2022-2023 بالنسبة المئوية | 81 |
| 11 | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (مليون دولار) | 86-85 |
| 12 | يتضمن بيانات الميزان التجاري لمعظم الدول العربية لعام 2020 | 88 |
| 13 | يمثل ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط عام 2022 | 92 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أكبر الدول العربية من حيث الناتج المحلي في نهاية 2020 | 41 |
| 02 | توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2022-2023 | 69 |
| 03 | متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان | 74 |
| 04 | تخفيضات البنوك المركزية العربية لأسعار الفائدة | 77 |
| 05 | معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2017-2021 | 79 |
| 06 | يبين متوسط معدل البطالة في الدول العربية قبل الأزمة وبعدها | 82 |
| 07 | يمثل توقعات أسعار النفط لعامي 2022 و2023 | 93 |
| 08 | متوسط انخفاض رحلات الركاب في الدول العربية (من جانفي إلى جوان من سنتي 2020/2019) | 99 |
| 09 | تغير عدد رحلات الشحن للبضائع في الدول العربية خلال الفترة الممتدة (من جانفي إلى جوان من سنتي 2020/2019) | 100 |
| 10 | تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة مقارنة بالأزمات السابقة | 103 |

# مقدمة

## مقدمة

تعد فيروسات كورونا فصيلة من الفيروسات المعروف أنها تسبب إعتلالات تتنوع بين الزكام وأعراض أخرى، كما يمكن لهذا الفيروس أن ينتقل من شخص لآخر من خلال قطرات الرذاذ الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عند السعال أو العطس. ومرض كوفييد-19 يمكن أن يصيب الأطفال والبالغين على حد سواء ولكن معظم حالات المرض المسجلة هي لإصابات بين البالغين، والأعراض لدى الأطفال أخف من الأعراض لدى البالغين، وتتراوح هذه الأعراض ما بين بسيطة إلى شديدة، وقد تظهر خلال يومين إلى 14 يوما بعد التعرض لهذا الفيروس وهذه الأعراض قد تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس والصداع والتهاب الحلق وفقدان حاسة الشم والذوق، وقد يسبب فيروس كوفييد-19 لبعض المصابين التهابا رئويا شديدا أو مشكلات في القلب، بل قد يؤدي إلى الوفاة، وفي المقابل فإن بعض المصابين لا تظهر عليهم أي أعراض، ويذكر أن أهم طريقة لتفادي الفيروس هي تجنب التجمعات والمناطق المغلقة والتزام البيت قدر الإمكان واستخدام المطهرات في غسل اليدين والأغراض والأسطح.

تمر الاقتصاديات العربية بمرحلة جديدة من أخطر مراحل تطورها الحديث على الإطلاق، فبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على الطفرة النفطية التي عاشتها المنطقة العربية والتي كان من نتائجها حصول تطور كبير في البنى الاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول العربية وخاصة النفطية منها، حصلت قفزة نوعية في التطور فضلا عن التحسن الكبير في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، إلا أن الدول العربية لا تزال تعتبر من البلدان النامية والتي هي بحاجة إلى استغلال مواردها بشكل صحيح وتحقيق قدر أكبر من الإنتاجية الاقتصادية في سبيل نهضة تنموية شاملة تقضي على التخلف بكل أشكاله وقد أصبحت الدول العربية مؤخرا تهتم بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي هو ميراث العصر الجديد.

ويمتلك الوطن العربي نمو سكاني لا بأس به لولا انتقال السكان والهجرات الغير الشرعية التي يقوم بها سكان معظم الدول العربية كما تمتلك أيضا مناخ جيد وزراعات متنوعة وصناعات أيضا وتنقسم هذه الدول إلى مصدرة ومستوردة حسب إمكانياتها.

ولقد أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان، وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وقد عاش العالم وضعا غير متوقعا ويعد هذا الوضع استثنائيا ومرحلة جديدة في تاريخ البشرية، لما تسببته جائحة كوفييد-19 من آثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، فقد أثرت بشكل

مباشر على الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية بالخصوص وقد أدت إلى انخفاض قياسي في أسعار النفط حيث أدى الانتشار الكبير للإصابات والوفيات إلى عزل الدول وإتباعها لسياسات حمائية من خلال غلق المطارات والموانئ والحدود وفرض قيود على النشاطات التجارية والقطاعات الاقتصادية وعلى حركة الأفراد في الداخل كذلك، وكل هذه الإجراءات أدت إلى تداعيات وآثار سلبية مست الاقتصاد الكلي في كل دول العالم بما فيها الدول العربية.

**1- إشكالية الدراسة:**

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف أثرت جائحة كورونا على أداء اقتصاديات الدول العربية؟**

ومن أجل الإلمام أكثر بإشكالية الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي جائحة كورونا، وفيما تتمثل الإجراءات المتخذة لمواجهتها؟
- ✓ ماهي الخصائص الاجتماعية وطبيعة اقتصاديات الدول العربية؟
- ✓ ما مدى تأثر المؤشرات الاقتصادية والمالية في الدول العربية بجائحة كورونا؟
- ✓ ماهي توقعات أداء اقتصاديات الدول العربية بعد الجائحة؟

**2- فرضيات الدراسة:**

- ✓ فيروس كورونا هو شكل جديد من الفيروسات سريع الانتشار بين البشر وقاتل في نفس الوقت يصعب التحكم فيه ومعالجة حالاته.
- ✓ عرفت الدول العربية ضعف قطاعها الصحي والتعليمي ونمو ديمغرافي مرتفع وتؤثر اقتصادها وتنوعه.
- ✓ لقد أثرت جائحة كورونا سلبا على أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية للدول العربية بسبب إجراءات البروتوكول الصحي سواء داخليا أو خارجيا.
- ✓ من المتوقع تحسن الاقتصاد في الدول العربية بعد جائحة كورونا وهذا بعد الفتح الكلي للأسواق وعودة أسعار النفط للارتفاع وفتح المطارات أيضا وتحرك التجارة.

**3- مبررات اختيار الموضوع**

تعتبر رغبتنا الشخصية في فهم أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والدول العربية بالخصوص من أهم أسباب اختيار الموضوع بالإضافة إلى قلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع من قبل، وكذلك الرغبة في إثراء الساحة العلمية والأكاديمية بهذا الموضوع.

**4- أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الموضوع في أن هذه الأزمة تختلف عن الأزمات السابقة التي مست الاقتصاد العربي من قبل، فالدول العربية كباقي دول العالم تعرضت إلى الصدمة واتخذت جملة من التدابير لمواجهة هذه الأزمة.

**5- أهداف الدراسة:**

يمكن إبراز أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ تسعى هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم فيروس كورونا وأثر هذا الفيروس على اقتصاديات مختلف الدول.
- ✓ التعرف على أداء الاقتصادات العربية وخصائصها الاجتماعية وتطورها.
- ✓ إبراز الآثار التي سببتها هذه الجائحة على العالم وعلى اقتصادات الدول العربية.

**6- منهج وأدوات الدراسة:**

قمنا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض ووصف مختلف المعلومات المتعلقة باقتصادات الدول العربية وتحليل آثار الجائحة على اقتصاداتها.

وقد اعتمدنا على مجموعة منوعة من المصادر تتمثل في الكتب ومختف التقارير والمجلات وكذلك مواقع الأنترنت.

**7- حدود الدراسة:**

تقتصر الدراسة زمنيا على الفترة 2019 إلى غاية 2021 – 2022 ومكانيا تضم الدول العربية خاصة.

**8- الدراسات السابقة:**

- ✓ حمو زروقي أمال " **دراسة تحليلية لانعكاسات جائحة كورونا على أسعار النفط العالمية**" وهي عبارة عن مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت، حيث هدفت

الدراسة لمعرفة أثر انتشار فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية، وتوصلت إلى أن هذه الأزمة الأسوأ والأكثر تأثيرا إذا ما قارنها بالأزمات السابقة.

- ✓ نصر الدين توات " **أثر جائحة كورونا (كوفييد-19) على بعض المتغيرات الكلية في المنطقة العربية** " وهي عبارة عن مقال في مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة لونيسي علي، البليدة، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر جائحة كورونا على الدول العربية ومتغيراتها الاقتصادية، وتوصلت أن تداعيات هذه الجائحة أثرت تأثير سلبي على الدول العربية.

**9-صعوبة الدراسة:**

- ✓ قلة المراجع الخاصة بجائحة كورونا.
- ✓ عدم توفر إحصائيات رسمية خاصة فيما يتعلق بالدول العربية.

**10- تقسيمات الدراسة:**

من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة فقذ تم اعتماد ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول ماهية جائحة كورونا وأيضا البروتوكول الصحي الخاص بها، بينما تم التطرق في الفصل الثاني إلى الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الدول العربية وهيكل اقتصاديات الدول العربية، أما الفصل الثالث فتطرقنا إلى الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا وتأثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية العربية وأيضا التأثيرات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا في الوطن العربي.

# الفصل الأول: مدخل لجائحة كورونا

**تمهيد:**

جائحة كورونا والمعروفة أيضا باسم كوفييد-19 هي جائحة عالمية مستمرة حاليا، تفشى المرض لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019م، ينتقل هذا الفيروس حسب منظمة الصحة العالمية عن طريق المخالطة اللصيقة بين الأفراد وغالبا عن طريق القطرات الناتجة عند السعال أو العطاس، وتتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال والإعياء وخاصة ضيق التنفس، تشمل توصيات الوقاية من المرض على الحفاظ على مسافة بين الأفراد وارتداء أقنعة الوجه (كمامات) في الأماكن العامة وعزل الأشخاص المصابين أي (حجر صحي)، كما طبقت مختلف الدول قيود على حركات السفر وطبقت الإغلاق العام وذلك لاحتواء هذا الفيروس المعدي.

## المبحث الأول: ماهية جائحة كورونا

تعتبر أزمة كورونا التي نشأت في الصين هي الأصعب في تاريخ البشرية المعاصر فقد أدت حتى الآن إلى تقييد حركة البشر وتوقف سلاسل الإنتاج بشكل يهدد الصحة والاقتصاد، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مفهومها وتطورها مع التطرق إلى كيفية تشخيصها.

### المطلب الأول: مفهوم لجائحة كورونا

نتطرق أولا لتعريف الجائحة وكيف انتشر هذا الاسم في العالم.

**أولا: تعريف الجائحة**

الجائحة لفظ غير متداول ولا يعرفه الناس قبل تفشي وباء كورونا كوفيد-19، ذلك أن المجتمع لم يشهد وباءا مماثلا في العقود السابقة من حياتهم أو خلال حياة الأجيال المعاصرة، على الرغم من أنها من الألفاظ العربية الفصيحة، لكنها مهجورة لأنها غير مستعملة بكثرة، لذا يمكن عدها من الألفاظ المستحدثة أو المستعارة. ولقد أصبحت أكثر تداولا لارتباطها بالوباء المستجد كوفييد-19، وهذه تسميته العلمية وقد وصف بالجائحة وهذا معناه التداول والانتشار والإحياء والاستحداث في اللغة.[1]

**ثانيا: تعريف جائحة كورونا**

لقد ظهر فيروس كورونا covid-19 نهاية عام 2019م في مدينة ووهان في الصين وهو فصيلة من الفيروسات تسبب عدة أمراض للإنسان وتتباين شدة أعراض الإصابة من نزلات البرد الشائعة إلى الالتهابات الرئوية الحادة وصولا إلى فقدان القدرة على التنفس بدون الأجهزة، وأعلنته منظمة الصحة العالمية كجائحة نظرا لسرعة انتشاره والفشل في السيطرة على أعراضه، ونصحت الأفراد بالتباعد الاجتماعي كإجراء وقائي للسيطرة على المرض، ونظرا لخطورة الجائحة وما نتج عنها من خطر التجول في الكثير من بلدان العالم فقد أجريت عدة دراسات لاستكشاف الآثار الناتجة عنها فبالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من الوفيات وحالات الإصابة.

[1] حسن منديل حسن، **اصطلاح الجائحة بين اللغة والفقه ومنظمة الصحة العالمية**، مجلة الكلم، جامعة بغداد، العدد 01، العراق، 2021، ص 18.

وهناك أيضا آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية لهذا الوباء، كما تم إغلاق العديد من المؤسسات والمنشآت لتحقيق التباعد الاجتماعي ولهذا قام عدد من المختصين بعمل الدراسات المختلفة بقصد إيجاد الحلول للتخفيف من حدة هذه الجائحة.[1]

وباعتبار جائحة كورونا من الأمراض الحديثة لا تتوفر على معلومات بكيفية انتشارها وكيفية مواجهتها ومن خلال الدراسات العلمية أكدت أن هذا المرض ينتشر بشكل أساسي من شخص مصاب أو حامل لفيروس إلى شخص آخر عن طريق جزيئات الرذاذ الصغيرة التي تنتشر من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم. ويمكن أن يلتقط الأشخاص مرض الكوفييد-19 إذا تنفسوا هذه الجزيئات من شخص مصاب بعدوى الفيروس، لذلك من المهم الحفاظ على مسافة تباعد متر ونصف على الأقل بين الأشخاص وقد اعتبرت هذه المسافة مسافة أمان للحماية وعدم التعرض للمرض.[2]

ويبين الجدول التالي انتشار حالات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية إلى غاية اليوم 2022/04/06.

**الجدول رقم(01): حالات الإصابة والوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية إلى غاية 2022/04/06**

| البلد | إصابات اليوم | وفيات اليوم | مجموع الإصابات | مجموع الوفيات | حالات الشفاء |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأردن** | 0 | 0 | 1694216 | 14048 | 1678941 |
| **المغرب** | 20 | 0 | 1164973 | 16069 | 1148503 |
| **لبنان** | 0 | 0 | 1096955 | 10386 | 1081770 |
| **تونس** | 0 | 0 | 1040193 | 28550 | 1011643 |
| **الكويت** | 0 | 0 | 631409 | 2555 | 628090 |
| **مصر** | 0 | 0 | 515645 | 24613 | 442182 |
| **ليبيا** | 0 | 0 | 501904 | 6430 | 490973 |
| **عمان** | 0 | 0 | 389126 | 4258 | 384243 |

[1] سعود مبارك البادري، **القلق الناجم عن جائحة كورونا (كوفييد-19) لدى بعض أفراد المجتمع بسلطنة عمان**، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، العدد 2، سلطنة عمان، 2022، ص 13-14.

[2] حنان عيسى ملكاوي، **تداعيات فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العالمي**، نشرية الألكسو العالمية، نشرية متخصصة، العدد الثاني، يونيو 2020، ص 18.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **قطر** | 53 | 0 | 364655 | 677 | 363470 |
| **الجزائر** | 2 | 0 | 265782 | 6875 | 178358 |
| **اليمن** | 0 | 0 | 11818 | 2149 | 9009 |
| **مجموع الحالات** | 75 | 0 | 7676676 | 116610 | 6574888 |

**المصدر: elaph.com/coronavirus**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الأردن احتلت المركز الأول في الدول العربية من ناحية عدد إصاباتها بـ 1694216 حالة إصابة، أما في حالات الشفاء فكانت هي أيضا في المركز الأول في حالات الشفاء وقد احتلت المغرب المراتب الأولى في عدد وفياتها بـ 16069 حالة وفاة.

## المطلب الثاني: تطورات جائحة كورونا

لقد عرف تاريخ البشرية العديد من الأوبئة والأمراض الفتاكة والتي أشاعت الخوف في العالم، فكل حقبة زمنية امتازت بانتشار وباء معين، ولكل منه مسببات وخصائص وطرق انتقال وانتشار معينة، ولعل فيروس كورونا المستجد أو ما يعرف بفيروس كوفيد-19 أكثر هذه الأوبئة نشرا للرعب في العالم، وحسب منظمة الصحة العالمية فإن فيروسات كورونا هي فصيلة فيروسات واسعة الانتشار، فبالرغم من حداثته إلا أنه انتشر بشكل كبير وخطير، وأضحى مشكلة صحية عالمية منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019، إذ يعد الفيروس سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل، فهو يستهدف أساسا الجهاز التنفسي للإنسان ويهاجم خلاياه ويدمرها مما يعيق وظيفته، إذ يتكاثر الفيروس داخل الخلايا مؤديا إلى موتها مما يضعف جهاز المناعة فيفقد الجسم قدرته على التحمل وبالتالي الوفاة.

ومنذ تاريخ ظهوره والعالم يعاني من هذا الوباء الفتاك والذي وقف العلماء والأطباء عاجزين أمامه وأصبح بمثابة تحد علمي لهم، وصعوبة إيجاد علاج أو لقاح فعال له، فبرغم الإجراءات الاحترازية التي طبقتها معظم دول العالم، يواصل فيروس كورونا المستجد انتشاره وحصد الأرواح، حيث تجاوز عدد المصابين بفيروس كورونا في العالم مليونين و200 ألف شخص منتصف شهر أفريل 2021، وأكثر من 150 ألف حالة وفاة بسبب فيروس كورونا فيما تماثل ما يزيد عن 560 ألف شخص للشفاء.

وقد احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الأولى عالميا في عدد الإصابات بفيروس كورونا بأكثر من 670 ألف حالة، تليها كل من إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، وألمانيا وبالنسبة للصين التي انتشر منها الفيروس إلى العالم فقد بلغ عدد الإصابات بها أكثر من 82 ألف حالة، أما في الجزائر فقد تم تسجيل 265782حالة مصابة

بفيروس كورونا منذ بداية انتشارها إلى غاية 20 افريل2021م ووصل العدد الإجمالي للوفيات إلى 6875 وفاة، في حين تماثل 178358 مصابا بفيروس كورونا إلى الشفاء و4205 حالة تخضع للعلاج.[1]

وقد خلصت التحريات المفصلة إلى أن فيروس كورونا قد انتقل من القطط إلى البشر وأطلق على فيروس كورونا اسم 2019 –ncov وقد صنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 بـ (جائحة).[2]

## المطلب الثالث: تشخيص جائحة كورونا

يجرى تشخيص مرض كوفييد–19 (معرفة ما إذا كان الشخص مصابا بالفيروس) واعتمدت معظم الدول على عدة اختبارات لتشخيص العدوى بفيروس كورونا المستجد لكوفييد–19 نذكر منها:

1) **اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي:**

يكشف هذا الاختبار والمعروف أيضا بالاختبار الجزئي، عن المادة الوراثية لفيروس كوفيد–19، باستخدام تقنية مخبرية تسمى تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي، في هذا الاختبار تجمع عينة سائل عن طريق إدخال مسحة طويلة في فتحة الأنف (المسحة الأنفية البلعمية) وأخذ سائل من الجزء الخلفي للأنف، أو عن طريق إدخال مسحة أنفية قصيرة (مسحة منتصف محارة الأنف) أو مسحة قصيرة جدا لمسحة المنخرين الأمامي لأخذ العينة، وفي بعض الحالات، تدخل مسحة طويلة في الجزء الخلفي من الحلق (المسحة الفموية البلعومية)، أو قد يطلب منك أن تبصق في أنبوب لجمع عينة لعابية.

قد تتاح النتائج في غضون دقائق في حالة تحليلها في نفس الموقع، أو خلال عدة أيام أو أكثر في حال إرسالها إلى مختبر خارجي أو إذا كانت هناك تأخيرات في بعض المختبرات ويكون هذا الاختبار دقيق جدا عند إجرائه بالشكل الصحيح من قبل اختصاصي في الرعاية الصحية، لكن الاختبار السريع لا يمكنه اكتشاف بعض الحالات.

[1] نعيم بوعموشة، **فيروس كورونا في الجزائر–دراسة تحليلية**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل، العدد 02، الجزائر، جوان 2020، ص 114.

[2] المرجع نفسه، ص 125–126.

2) **اختبار المستضدات:**

يكشف هذا الاختبار وجود بروتينات معينة في الفيروس وباستخدام مسحة أنف طويلة للحصول على عينة سائل، يمكن أن تظهر نتائج اختبارات بعض المستضدات خلال دقائق، بينما يجب إرسال مستضدات أخرى لتحليلها في المختبر.

وتكون نتيجة هذا الاختبار دقيقة عند إتباع التعليمات بحذافيرها، لكن احتمال ظهور نتائج سلبية كاذبة من خلال هذا الاختبار تكون أعلى، وتعني النتيجة السلبية الكاذبة أن تكون مصابا بالفيروس ولكن نتيجة اختبارك تكون سلبية لهذا قد يوصي الطبيب بإجراء اختبار البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي لتأكيد النتيجة السلبية لاختبار المستضدات.[1]

3) **تحليل صورة الدم الكاملة CBC:**

من الفحوصات الفعالة في الكشف عن فيروس كورونا، حيث يساعد على تشخيص الإصابة بالعدوى كوفييد-19 عن طريق ما يلي:

- ✓ ارتفاع مستوى السيروتونين: قد يصل عند الإصابة بفيروس كورونا إلى عشرة أضعاف أو أكثر؛
- ✓ زيادة مستوى LDH: هو الإنزيم المسؤول عن تحويل الجلوكوز إلى طاقة داخل الخلة، ويشير ارتفاعه في الجسم إلى خروجه من الخلايا نتيجة لتلفها بسبب فيروس كورونا؛
- ✓ وجود خلل في وظائف الكبد؛
- ✓ وجود خلل في وظائف الكلى.

4) **تحليل D-dimer:**

بما أن فيروس كورونا قد يتسبب في الإصابة بجلطات فمن الطبيعي أن يطلب الطبيب إجراء هذا الفحص لأنه يساعد على تحديد مستوى D-dimer، وهو جزء من البروتين الذي يساهم في تجلط الدم.[2]

ويزال العديد من الفحوصات التي لم نذكرها تكشف المصابين وغير المصابين بكوفيد-19.

ويلزم إجراء هذه الاختبارات التشخيصية لمرض كوفييد-19 لهذه الحالات:

---

[1] كادر عيادة، **اختبار كوفييد-19 التشخيصي**، 2022/02/23 http://www.mayocliric.org في 2022/04/06، تم الاطلاع على الساعة 17:00

[2] هدى عبد الناصر، **فحوصات فعالة للكشف عن كورونا**، الثلاثاء 09 نوفمبر 2021، 09:40 http://www.elconsolto.com، 6 أفريل 2022، 18:00.

- ✓ ظهور أعراض مرض كوفييد-19 مثل الحمى أو السعال أو التعب أو ضيق التنفس؛
- ✓ عدم ظهور الأعراض على شخص لكنه كان مخالطا لشخص ثبتت إصابته بفيروس كورونا فعليه إجراء اختبار بعد 5 أيام على الأقل.

وهناك مجموعة معينة ذات أولوية عليا في إجراء الاختبار التشخيصي وهي:

- ✓ من يعملون في مرفق الرعاية الصحية أو المسعفين.
- ✓ من يعيشون أو يعملون في مرافق رعاية طويلة المدى كالرعاية المسنين وغيرها من الأماكن التي يعيش فيها الناس على مقربة من بعضهم كالسجون مثلا.

لقد حث المختصين على الذين تكون نتيجة اختباراتهم إيجابية فعليهم عزل أنفسهم للحد من انتشار فيروس كورونا.[1]

## المبحث الثاني: البروتوكول الصحي

تشكل الجائحة تحديا للأنظمة الصحية في العالم وبهذا اتخذت الدول العديد من الإجراءات والتدابير الرامية لمواجهة فيروس كورونا.

### المطلب الأول: إجراءات وتوصيات منظمة الصحة العالمية لمواجهة كورونا

تشكل الجائحة تحديا للأنظمة الصحية في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من اختلاف مستويات التأهب للنظام الصحي في العالم، لقد سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بمرض كوفييد-19 ويشهد العديد منها تفشي هذا المرض، ونجحت بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات منظمة الصحة العالمية للحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفييد-19 باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة:

- ✓ ابتعد مسافة متر واحد على الأقل عن الآخرين للحد من مخاطر الإصابة بالعدوى عندما يسعلون أو يعطسون أو يتكلمون؛
- ✓ جعل ارتداء الكمامة عادة عندما تكون مع أشخاص آخرين؛[2]

---

[1] كادر عيادة، مرجع سبق ذكره.

[2] منظمة الصحة العالمية 2019، **نصائح للجمهور بشأن مرض كورونا 2019**، تم الاسترجاع من الرابط: https://www.who.int.

- ✓ تبني إجراءات الحجر الصحي، ويمكن تعريف الحجر الصحي: إبعاد وعزل الأشخاص الذين خالطوا المصابين بالأمراض أو يحتمل إصابتهم بالمرض والتقليل من التواصل والجلسات واجتناب التجمع والحرص الدائم على إبقاء مسافة الأمان وإلغاء زيارات الأقارب؛[1]
- ✓ المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء والصابون لقتل الفيروسات.
- ✓ تجنب لمس العينين، الفم، والأنف إذ أن تلوث اليدين من خلال ملامسة الأسطح قد يؤدي إلى التقاط الفيروسات ونقلها؛
- ✓ التزام البيت والانعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة إلى حين التعافي، والحرص على عدم مخالطة الباقين إلا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى؛
- ✓ التماس الرعاية الطبية والاتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس؛
- ✓ متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة، مثل منظمة الصحة العالمية، والسلطات الصحية المحلية والوطنية، لأنها هي الأقدر على إسداء المشورة بشأن الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة مرض كورونا.[2]

## المطلب الثاني: إجراءات وتدابير الدول العربية لمواجهة كورونا

اتخذت معظم الدول العربية إجراءات صارمة للحد من انتشار فيروس كورونا على أراضيها، بحيث اتخذت إجراءات لحماية الأرواح واحتواء انتشار الفيروس بسبب ارتفاع وتيرة الإصابات بوباء كوفييد-19 وعدم قدرة المستشفيات والمرافق الصحية على استيعاب الأعداد الهائلة من المصابين.

### أولا: تدابير الوقاية الصحية في الجزائر:

من بين القيود الجديدة التي أقرتها الحكومة بهدف مواجهة فيروس كورونا والذي يخشى الأطباء في الجزائر أن يخرج عن السيطرة في حالة انتشاره بهذه الوتيرة التي هو عليه اليوم نذكر:

---

[1] حسين جاب الله ونبيل ناجم ومختار حاج، **إجراءات الحجر الصحي المنزلي والإبعاد الاجتماعي كطب وقائي من فيروس كوفييد-19 وانعكاساتهم على سيكولوجية الطفل في منظورة الأسرة**، مجلة الممارسة الرياضية والمجتمع، المجلد 05، العدد 01، مارس 2022، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 52.

[2] غبولي أحمد وتوايتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**، مجلة الباحث، المجلد 02، الجزائر، 2020، ص 133.

**1) إعلان حالة الطوارئ الصحية:**

نعتبر حالة الطوارئ من بين التطبيقات للعملية التي تدخل في نطاق الظروف الاستثنائية استنادا لما جاء في نص المادة 105 من الدستور يتبين أن حالة الطوارئ مرتبطة بالخطر الذي يهدد نظام الحكم والسير الحسن للمؤسسات الدستورية في الدولة، ولا يتصرف إلى الخطر الذي يهدد الصحة العامة باعتبارها عنصر من عناصر النظام العام. وعليه فإن حالة الطوارئ الصحية هي وضعية صحية استثنائية وغير متوقعة لها تداعيات خطيرة على الصحة العامة وتتطلب إجراءات وتدابير فورية يتم من خلالها منع الانتشار الواسع للمرض كذلك لم ينص القانون 11/18 المتعلق بالصحة على حالة الطوارئ الصحية.

**2) فرض الحجر المنزلي الجزئي في أغلب ولايات الوطن:**

فيما تم فرض حظر التجوال من الساعة الثامنة ليلا لغاية الخامسة صباحا في هذه المدن، هذا حسب المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم 20-314 المتضمن التدابير الإضافية لتعزيز نظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

**3) إجراءات إجبارية:**

وهي إجراءات إجبارية أخرى اتخذتها الجزائر للحد من تفشي وباء كوفييد-19، أبرزها غلق محلات بيع الأثاث والألعاب وصالونات الحلاقة ومحلات بيع الحلويات، بدءا من الساعة الثالثة بعد الظهر، فيما فرضت على المقاهي والمطاعم بيع الوجبات الغذائية عن بعد فقط وذلك لغاية الثالثة زوالا موعد غلق هذه المحلات، كما منعت تنظيم تجمعات عائلية سواء للاحتفال بالزواج أو الختان، فيما دعت المواطنين إلى عدم التوجه إلى المقابر أو المشاركة بشكل جماعي في عمليات دفن الموتى حسب المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم 20-314.[1]

**ثانيا: تدابير الوقاية الصحية في الدول العربية الأخرى**

**1) مصر:**

قامت السلطات المصرية بإجراءات وتدابير للحد من تفشي جائحة كورونا إذ تم إغلاق المقاهي والنوادي والمراكز التجارية بعد أن أقفلت المدارس والجامعات، وقالت وزارة الصحة المصرية أن إجمالي الإصابات وصل

[1] سعيود محمد الطاهر، **حالة الطوارئ الصحية واشكالاتها القانونية في الجزائر على ضوء انتشار وباء فيروس كورونا** (COVID 19) نشر على الموقع https://droitetentreprisecan تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/08.

إلى مائتين وخمس وثمانين إصابة، ووصل عدد الوفيات إلى ثماني وفيات، وأعلنت السلطات الدينية في مصر إغلاق جميع المساجد والكنائس لمدة أسبوعين، وحذرت كل من وزارة الأوقاف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية بيانين منفصلين من الخطورة الشديدة للتجمعات في انتشار الوباء.

**2) سوريا:**

أعلنت وزارة الصحة السورية منع دخول الأجانب خاصة من الدول التي يتفشى فيها الوباء بعد أن تم إغلاق المدارس والجامعات والمطاعم والمقاهي والمناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة شمال البلاد، قام عمال الإنقاذ بحملات تطهير وحملات توعية للسكان خوفا من تفشي الوباء ولم يتم تسجيل أي إصابة في سوريا.

**3) العراق:**

تبدو المواقع الدينية خالية أيضا بعد أن تم فرض حظر تجوال في البلاد للحد من انتشار الجائحة.

**4) لبنان:**

طلب الوزراء من قوات الأمن فرض إجراءات شديدة تلزم الناس بالبقاء في منازلهم ومنع التجمعات، وقال حسان دياب في كلمة للأمة إن الإجراءات ستشمل دوريا ونقاط تفتيش داعيا اللبنانيين إلى البقاء ف منازلهم وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى.

**5) السعودية:**

شلت الحركة بشكل كبير في جدة تماشيا مع الإجراءات الوقائية لمنع انتشار الوباء، وقالت وكالة الأنباء السعودية أنه تم تعليق جميع الرحلات الداخلية لمدة أسبوعين، بعد أن أوقفت الصلاة في الحرمين الشريفين، السعودية سجلت أكثر من مائتي إصابة بالفيروس.

**6) الإمارات:**

أغلقت العديد من أماكن التسلية واللقاء خوفا من انتشار الفيروس، ومن جهتها أعلنت وزارة الصحة الإماراتية عن وفاة أو شخصين بالوباء في البلاد، بعد أن وصل عدد الإصابات إلى مائة وأربعون إصابة.

**7) الأردن:**

من جانبها فرضت من جانبها فرضت حظر التجوال اعتبارا من صباح السبت وحتى شعار آخر في إطار إجراءات اتخذتها لمواجهة جائحة كورونا وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام أمجد العضايلة خلال مؤتمر صحفي "نظرا لما تمر به منطقتنا والعالم أجمع من ظرف صحي طارئ ولمنع انتشار الوباء يحظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة ابتداء من الساعة السابعة صباحا من يوم السبت الموافق لـ 21 مارس 2020 وحتى إشعار آخر"، وأشار إلى إغلاق جميع المحلات التجارية في الأردن.

**8) تونس:**

فرض الرئيس قيس سعيد حجرا صحيا عاما بعد أن أغلقت البلاد حدودها البرية والبحرية والجوية، ومنع التجوال الليلي لأسبوعين قابلة للتجديد.[1]

**9) قطر:**

أكدت وزارة الداخلية على أهمية التسجيل المسبق بمنحة تسجيل القادمين إلى الدولة (يتضمن اشتراطات بينها تلقي التلقيح) في المحافظة على استمرار عملية التنقل من وإلى قطر في ظل الظروف الاستثنائية بالعالم بسبب كورونا.[2]

**10) المغرب:**

أعلنت الحكومة المغربية عن خطر التجوال الليلي في البلاد ومنع التنقل من وإلى ثلاث مدن كبرى، تضمن حزمة تدابير جديدة للحد من انتشار فيروس كورونا، وقررت الحكومة أيضا إغلاق المطاعم والمقاهي في التاسعة ليلا، وإغلاق الحمامات وقاعات الرياضة.

[1] الشرق الأوسط، **دول عربية تتخذ إجراءات صارمة للحد من تفشي فيروس كورونا**، نشر في صفحة قناة France 24 https://www.france24.com تم الاطلاع عليه في 2022/04/02.

[2] سعيود محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره.

## المطلب الثالث: إجراءات مشتركة بين الدول

لقد فاق ارتفاع حالات الإصابات بفيروس كورونا المستجد للمرضى قدرات الأنظمة الصحية الوطنية وسط النقص الحاد في موظفي الرعاية الصحية الأكفاء واللوازم الطبية الأساسية، وأصبح من الواضح أن الاستجابة الفعالة للجائحة تتطلب نهجا يشمل جميع دول ومجتمعات العالم بأكملها.

وأظهرت جائحة فيروس كورونا في الدول العربية، وجود نقص على صعيد الخبرة في مجال الصحة العامة، مما يستدعي من الدول العربية استجابة تعاونية تعتمد على قدرات وموارد الجهات الفاعلة المتعددة القطاعات وتعد استجابة المجتمع بأسره لجائحة كورونا حاسمة من حيث لأهمية ولاسيما استجابة القطاع الخاص لتوفير الرعاية الصحية، وهذا يتطلب الحاجة إلى نماذج جديدة للتعاون بين جميع القطاعات، وإيجاد آلية فعالة وأنماط مشتركة لتعاون الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدول العربية لتقديم خدمات رعاية صحية شاملة وعالية الجودة للجميع ومن هنا يتعين على الوطن العربي إيلاء القضايا التالية أهمية بالغة:

- ✓ السعي إلى أبرام ميثاق عربي أو اتفاقية تضمن التعاون الجاد وتبادل المعلومات والخبرات للحد من تفشي الأوبئة والجوائح؛
- ✓ العمل على صياغة مشروع استراتيجية عربية متكاملة لتدابير الاحترازية الجماعية في مواجهة الأوبئة والجوائح؛
- ✓ تعزيز التعاون الصحي والأمني الجاد ليشمل مواجهة مهددات الأمن الصحي والإنساني وتوفير الأدوية المناسبة والمعدات الطبية، والمنشآت الكافية لسلامة السكان؛
- ✓ زيادة الاهتمام بشأن الصحي وتقديم خدمة ذات جودة عالية وتكلفة مالية معقولة؛
- ✓ التوسع في التخصصات الطبية، ودعم تخصصات الأمراض المعدية والأوبئة لتلبية التحديات والاحتياجات المتزايدة؛
- ✓ استمرار إطلاق حملات صحية وتوعوية متواصلة لتعديل السلوكيات الخاطئة أثناء الجائحة وبعدها؛
- ✓ تعديل المناهج الدراسية وإدخال مسابقات تعليمية في المدارس والجامعات مثل: الثقافة الصحية، أخلاقيات العمل الصحي، الأمن الصحي، الإعلام الصحي، للارتقاء بمستوى الوعي الصحي، والأساليب الوقائية؛
- ✓ إعداد تشريعات تجرم أي نوع من الاستغلال أو المتاجرة أو الإضرار بصحة الإنسان، بأي شكل من الأشكال؛

- ✓ الاستمرار في عقد ندوات وورش عمل ما بعد جائحة كورونا، لتدارس كل ما يتعلق بهذه الجائحة لتعزيز الإيجابيات ومعالجة لسلبيات؛
- ✓ العمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.[1]

[1] حنان عيسى ملكاوي، مرجع سابق، ص 32-33.

## خلاصة الفصل:

في ختام هذه الدراسة نستنتج أن فيروس كورونا (كوفييد-19) حسب منظمة الصحة العالمية للصحة هو مرض ظهر في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019 لينتشر في ما بعد لباقي دول العالم، وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لهذا الفيروس حسب البحوث الجارية بشأن طرق انتشاره وأعراضه في الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وقد يعاني بعض المرضى من الآلام في الحلق أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا حدة المرض في الشدة ما يلزمها الرعاية الطبية للمصاب، ويمكن أن يصاب الأشخاص بعدوى فيروس كورونا عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس عن طريق الاتصال المباشر معهم أو عن طريق القطرات التي تتناثر من الأنف أو الفم عند السعال أو العطاس ولذا فمن الأهمية الابتعاد عن الشخص المريض بمسافة تزيد عن المتر، كما يجب على الأشخاص الذين يشكون في أنفسهم أنهم مرضى يجب إجراء فحوصات تشخيصية لمرض كوفييد-19 وهناك عدة فحوصات تجرى عند أطباء مختصين وكل من تظهر نتيجة فحصه موجبة فعليه بحجر منزلي لفترة من الزمن وذلك لحماية الناس المقربين له والقضاء على هذا الفيروس.

# الفصل الثاني: الاقتصاديات العربية (مقاربة اقتصادية واجتماعية)

**تمهيد**

تحتل دراسة اقتصاديات الدول العربية أهمية كبيرة وهذا يتأتى من الحاجة الماسة لتحليل واقع هذه الاقتصاديات بصورة شمولية بحيث يتم تبيان أبرز السمات الأساسية فيها والتركيز على دراسة الموارد الاقتصادية في الوطن العربي والقطاعات الاقتصادية، واستخلاص الخصائص العامة فيها.

إن تنمية هذه الاقتصاديات من خلال تكاملها هو السبيل الوحيد لضمان تحقيق تطورها وتقدمها، إذ أنه هناك العديد من الروابط القوية التي تربط أجزاء الوطن العربي كالدم والتاريخ واللغة والمصير المشترك ومن بين الروابط القائمة وجود قطاع عربي مشترك في الأقطار العربية يتمثل بالمشاريع العربية المشتركة وبحركة العمالة والأموال والمنظمات العربية في المجالات الرسمية والشعبية والتي تمثل أساسا مهما يتم الارتكاز عليه في العمل من أجل تحقيق التنمية العربية في إطارها التكاملي وصولا للوحدة.

## المبحث الأول: الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الدول العربي

تملك الدول العربية خصائص اجتماعية مختلفة على دول العالم في عدة جوانب وتتشابه في جوانب مختلفة وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى النمو الديمغرافي في هذه البلدان العربية والتعليم كما نبين مدى تمكنها في مجال الصحة.

### المطلب الأول: النمو الديموغرافي

تعد القضية السكانية بالمنطقة العربية من الأمور المهمة والفعالة إذ أنها ذات إشكالية واضحة فالسكان هم العمالة المنتجة والمعمرة وهم أيضا إشكالية الفقر والديون والبطالة، وعليم يمكن القول أن النمو السكاني في أدبيات علم السكان ليشير إلى تزايد حجم السكان أو نقائصه في مدة زمنية معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني، ومصطلح النمو يدل على حركة صعود أو نزول وفق ظروف ذلك البلد.[1]

#### أولا: تطور الحجم السكاني في الوطن العربي

تعاني الدراسات السكانية للوطن العربي من نقص في توفير البيانات الإحصائية وتزامنها بشكل دقيق مما يضفي صعوبة كبيرة عند إجراء الدراسات أو عند المقارنات بين الدول وأيضا عند محاولة دراسة الوطن العربي ككيان جغرافي واحد في وقت يشهد فيه الوطن العربي تحولات ديموغرافية كبيرة، وتتيح دراسة التطور العددي للسكان بالوطن العربي التعرف على العوامل المؤدية إلى هذا التغير من خلال التقارير السابقة يتضح أن عدد سكان الوطن العربي بلغ (424.219.000) نسمة عام 2018 أي بنسبة 5.6% من إجمالي سكان العالم.

لا يختلف الوطن العربي عن سائر الدول النامية في مسار النمو السكاني، فبعد أن كان هناك تقارب في معدل نمو السكان ازدادت الفجوة واتسعت في القرن 21 غير أنها بدأت بالتقلص ولكن بصورة بطيئة، لأنها مازالت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى تعاني من ارتفاع نسبي في معدل حجم السكان.

[1] عبد علي سلمان عبد الله المالكي، **نمو السكان والبناء الاجتماعي–دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي**، كلية الأدب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد حادي عشر، العدد 04، 2008، ص 314.

يتوزع السكان في قارة إفريقيا(259805000) نسمة أي ما يعادل 61% من مجموع سكان الوطن العربي، وفي آسيا نحو (164.414.000) مليون نسمة ما يعادل 38.74% من المجموع الكلي.[1]

**ثانيا: اتجاهات النمو السكاني**

يرتفع معدل النمو السكاني في الوطن العربي بصفة عامة ارتفاعا كبيرا، إذ يبلغ نحو (2.4%) سنويا، ويمكن تقسيم اتجاهات النمو السكاني في بلدان الوطن العربي إلى أربعة فئات هي:

1) **فئة البلدان ذات النمو السكاني المنخفض:** وتشمل ستة بلدان هي تونس، ليبيا، المغرب، الصومال، الإمارات، لبنان، ويرجع بسبب ذلك كونها ذات نشاط فعال لتنظيم الأسرة بسياسة سكانية معلنة.
2) **فئة البلدان ذات النمو المتوسط:** وتضم عشرة دول في مقدمتها الجزائر، مصر، موريتانيا، السعودية، سوريا، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، فلسطين، العراق.
3) **فئة ذات النمو المرتفع:** تتمثل في 3 دول السودان، الكويت، اليمن، وهذا راجع إلى إتباع سياسة سكانية وتشجع على الاتجاه.
4) **فئة البلدان المرتفعة النمو:** تضم البحرين، عمان، قطر، وهذا راجع إلى الهجرات التي تستقبلها.[2]

**ثالثا: التوزيع البيئي للسكان**

تتجه الحياة البدوية في الوطن العربي إلى التقلص حيث يقدر عدد الرحل من 5% من مجمل السكان يتوزعون في شبه جزيرة العرب وبادية الشام والسودان والصحراء الجزائرية وموريتانيا، وتتجاوز نسبة سكان المدن (40%) من حملة سكان الوطن العربي.[3]

**رابعا: التركيب النوعي والعمري**

يعني التركيب النوعي للسكان تقسيمهم إلى ذكور وإناث ومن خلال دراسة النسب النوعية في البلد العربية 2018 يتضح الآتي تقل النسبة النوعية في البلاد العربية مثل الصومال، اليمن، موريتانيا، جزر القمر، فلسطين، وهذه الدول ذات اقتصاد رعوي بدائي، هناك علاقة بين ارتفاع التركيب النوعي، وهجرة اليد العاملة في

[1] دولت أحمد صادق ومحمد عبد الرحمن، **الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2018، ص 93.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2018، ص 293.

[3] نفس المرجع، ص 294.

الوطن العربي فهي منخفضة للدول المصدرة لعمالها وسكانها، ومرتفعة في الدول المستقبلة للعمالة، فخروج الذكور تسبب في بعض المشكلات الاقتصادية في الدول العربية وكان ضرورة لتحسين اقتصاد الدول المستقبلة للمهاجرين.[1]

أما التركيب العمري فيعد من أهم الخصائص السكانية إذ ينعكس على الكثير من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بالهجرة والوفيات حيث قسم التركيب العمري خلال سنة 2018 إلى 3 فئات:

1) فئة صغار السن (14 سنة فأقل) ترتفع في الدول ذات الخصوبة المرتفعة مثل اليمن، سوريا، الصومال، عمان، العراق وموريتانيا، السعودية، السودان الأردن، الجزائر، المغرب أي أن أكثر من نصف الدول العربية هي مجتمعات فتية حيث يبلغ سكانها أقل من 14 سنة أكثر من 40 % من جملة سكان.

2) فئة الشباب (15–64 سنة) السكان في هذه الفئة يقل عددهم عن (50%).

3) فئة كبار السن (65 فأكثر) وتنخفض في الدول المستقبلة للمهاجرين في سن العمل وهي: البحرين، الكويت، قطر، الإمارات.[2]

والجدول الموالي يبين عدد سكان بلدان الوطن العربي ومعدل النمو السكان عام 2018.

**الجدول رقم (02): عدد السكان في بلدان الوطن العربي**

| بلدان الوطن العربي في قارة إفريقيا | | | بلدان الوطن العربي في قارة آسيا | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدولة** | **عدد السكان بالآلاف** | **معدل النمو السنوي %** | **الدولة** | **عدد السكان بالآلاف** | **معدل النمو السنوي %** |
| **مصر** | 104000 | 2.3 | العراق | 38858 | 2.9 |
| **الجزائر** | 41750 | 2.2 | السعودية | 32612 | 2.4 |
| **السودان** | 40878 | 3.1 | اليمن | 28244 | 3 |
| **المغرب** | 34852 | 1.2 | سوريا | 23395 | 2.5 |
| **تونس** | 11446 | 1.0 | الأردن | 10053 | 2.8 |
| **الصومال** | 11351 | 1.5 | الإمارات | 9200 | 1.6 |
| **ليبيا** | 9715 | 1.5 | فلسطين | 4952 | 2.9 |
| **موريتانيا** | 3976 | 2.4 | لبنان | 3803 | 1.8 |
| **جيبوتي** | 1020 | 2.7 | عمان | 4560 | 5.1 |

[1] عباس فاضل السعدي، **دراسات في جغرافية السكان**، منشأة المعارف الإسكندرية 1980، ص 211.

[2] فتحي محمد أبو عيانة، **مشكلات السكان في الوطن العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 108.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 4500 | الكويت | 2.6 | 817 | **جزر القمر** |
| 4.3 | 2736 | قطر | / | / | / |
| 7.4 | 1501 | البحرين | / | / | / |
| 33 | 164414 | المجموع | 20 | 259805 | **المجموع** |

**المصدر: بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دولة الإمارات، 2018، ص 93.**

من خلال هذا الجدول يتضح أن عدد سكان الوطن العربي يبلغ (424.219.000) نسمة عام 2018 بما يشكل (5.6%) من إجمالي سكان العالم، بعد أن كان 92 مليون نسمة عام 1960، بنسبة 3 % من جملة سكان العالم، مما يعني أن سكان الوطن العربي قد تضاعف أكثر من أربعة مرات عما كان عليه في عام 1960 وبلغت الزيادة الكلية المطلقة 32219000 نسمة.

**المطلب الثاني: التعليم في الوطن العربي**

يقاس تقدم أي أمة بعدة أمور أهمها: الرعايا الصحية، البنية التحتية، الحريات والتعليم، تعد معدلات كل ما سبق في الدول العربية متدنية مقارنة بالدول المتقدمة بمراعاة الظروف طبعا، نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى إلزاميا، ويعد التعليم أحد أهم أعمدة بناء الحضارة الإنسانية على مر العصور، وهو سبب نجاح الكثير من الأمم، في المقابل نجد أن مشاكل التعليم متعددة في العالم العربي، حيث تبلغ نسبة الأمية في العالم العربي نحو 19 %، بينما تتلاشى تقريبا في الدول المتقدمة، أو ما يسمى بدول العالم الأول، وتخلف الدول العربية لا يعود فقط لضعف التعليم، ولكن أظن أن التعليم هو حجر أساس في نهضة أي أمة نرغب في النهوض[1] كما أن التعرف على التعليم في الدول العربية وما يرتبط به يمكن أن يؤشر من خلال بقاء نسبة الأمية مرتفعة في معظم الأقطار العربية رغم التطور الواضح في معالجة مشكلة الأمية الواسعة الانتشار في الدول العربية، وبالذات نسبة أمية كبار السن تتضمن القوى العاملة، حيث نصل إلى 50% فأكثر في العديد من الدول وهذا يؤكد انخفاض مدى الإسهام في النشاطات الاقتصادي، وبمقارنة هذه النسبة مع ما يماثلها في الدول المتقدمة فإن مثل هذه المقارنة تصبح عقيمة نظرا لأن الدول المتقدمة تجاوزت هذه الحالة وانخفضت نسبة الأمية فيها حتى وصلت إلى أقل من 5%.

[1] التعليم في العالم العربي، aljazeera.com تاريخ الاطلاع 10/05/ 2022.

وإن انخفاض المقيدين في المراحل الدراسية وبالذات الثانوي والعالي، وارتفاع نسبة الأمية وخصوصا بين الكبار يؤدي إلى انخفاض درجة الوعي والقدرات المرتبطة بمستوى التعليم وانخفاض طموحاتهم لمتابعة التطور، وهو ما يؤدي إلى ضعف هذه النشاطات والحد من تطورها. [1]

كما يعود تراجع مستوى التعليم في العالم العربي هو طغيان الطابع النظري والمناهج النظرية في المنظومات التعليمية، كما أن الأساليب المستخدمة في التطبيق بدائية جدا وتقليدية فنحن في عصر التكنولوجيا ولازالت مدارسنا العربية تعتمد على السبورة والطباشير في تلقين طلابها دروسهم، فيتم تخريجهم من الجامعات وهم ليسوا على دراية بما يجب عليهم أن يفعلوه بعد التخرج.[2]

ويعترض التعليم في الوطن العربي جملة من المشاكل يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- ✓ ضعف مخرجات النظام التعليمي: إذ يلاحظ فقر محتوى برامج التكوين التعليمي وقصوره عن الحاجات المعرفية والعلمية والاجتماعية والثقافية وتخريج دفعات متلاحقة من المتعلمين غير القادرين على عمل أي شيء مهم سوى الوظائف الإدارية والمكتبية وهم بذلك لا تستفيد من طاقاتهم مؤسسات العمل والإنتاج وهي مشكلة كبرى؛
- ✓ ارتفاع معدلات الإخفاق في مواصلة التحصيل الدراسي نتيجة للانخفاض التدريجي في الأجور الحقيقية التي يتقاضاها خريجو التعليم مقارنة بالأعمال الأخرى الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائد المتوقع من التعليم مما جعل الاستثمار في التعليم أقل جاذبية للفرد والأسرة؛
- ✓ ازدحام المناهج وهامشية المحتوى وعلى أسلوب التعليم القائم على حشد المعلومات والتلقين والتركيز على التعرف والتذكر، وإهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتنظيم؛
- ✓ ضعف نسبة الإنفاق على التعليم، ومعالجته بأساليب تضعف من كفاءته مثل قصر السنة الدراسية واليوم الدراسي، وإهمال المكتبات والمختبرات؛
- ✓ نمطية نظام التعليم، وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل مثل التعليم التعاوني والتعليم الاستكشافي والابتكاري، والتعليم أثناء العمل، والتعليم الديني، والتعليم المفتوح والتعليم بطريقة حل المشكلات والمشروعات؛

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص 40.

[2] واقع التعليم في الوطن العربي، https://22arbi.com تاريخ الاطلاع 10/05/ 2022.

- ✓ ضعف الانتماء والدافعية والروح المعنوية والصحة النفسية للمديرين والمعلمين اتجاه أداء الأعمال والوظائف وذلك بسبب تدني الرواتب والحوافز المادية والمعنوية؛
- ✓ تدني نوعية التعليم العربي، وضعف الطالب والمدرس على السواء؛
- ✓ تولي مسؤولية الإدارة التعليمية العليا قبل أفراد غير مشخصين في المجال التربوي مما ينجم عنه آثار سلبية على العملية التعليمية سواء في التخطيط أو التنظيم والتسيير؛
- ✓ عدم وضوح أهداف التعليم ويقوم على إستراتيجية واضحة بل يقوم على ميكانيكية في الأداء بحكم اللوائح والممارسة والتقليد؛
- ✓ عدم استقرار القرارات واللوائح والقوانين المنظمة لآلية التعليم.[1]

وخلال فترة كورونا، وبالرغم من انتشار استخدام الإنترنت في المنطقة إلا أن العديد من الدول لم تختبر سابقا التقنيات التي يتيحها التعليم الإلكتروني، ولا تزال التجارب العربية متواضعة جدا، وجاءت جائحة كورونا لتجبر البلدان العربية على انتقال مفاجئ نحو التعليم عن بعد وحاولت الوزارات المعنية تسهيل العملية بخلق منصات للتعليم الإلكتروني، لكن العمل في هذه المنصات يعتريه الكثير من المشاكل وأهمها أن شرط التفاعلي في التعليم الأساسي غائب تقريبا، كما توجد العديد من المشاكل التقنية في مشاهدة هذه الدروس خاصة مع ضعف سرعة الإنترنت في بعض المناطق، وأحيانا حتى ثغرات في الأدوات الرقمية المستخدمة كما جرى مع تطبيق زوم الذي تعرض لانتقادات كبيرة لمزاعم تخص عدم احترام الخصوصية، ورغم أن دولا عديدة استنجدت بالقنوات الحكومية التعليمية كتعميم الدروس، إلا أنه لا توجد أرقام حول حقيقة الإقبال على هذه القنوات التي لم تكن تحقق أرقام متابعة كبيرة في الأيام العادية.

وتسود مخاوف من أن يساهم التعليم عن بعد في تقوية التفاوت الطبقي بين السكان فأبناء الطبقة الغنية يتوفرون على التجهيزات المطلوبة وباستطاعتهم حتى الاستفادة من دروس خصوصية داخل منازلهم في أوقات الحجر الصحي.

كما توجد إشكالية أخرى تتعلق بالأطفال الذين يعانون مشاكل في النظر أو السمع، إذ لم يتم بعد توفير حل تقني يتيح لهم كذلك الاستفادة من التعليم عن بعد، وإن كانت مشكلة التجهيزات وولوج الإنترنت مطروحا في المدن، فهو يزداد حدة في الأرياف خاصة أنها لا تتوفر على شبكة اتصال قوية بالإنترنت.

[1] مشاكل التعليم في الوطن العربي بصفة عامة، alhammali.mam9.com تاريخ الاطلاع 10/05/ 2022.

وجاءت تحديات التعليم عن بعد لتضاف إلى تحديات أخرى تعيشها النظم التعليمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فتقرير للبنك الدولي يؤكد أن نظم التعليم في هذه الدول جامدة بشكل كبير وتعاني عدة مشاكل منها التركيز على الشهادات أكثر من المهارات.

ورغم الحاجة الماسة إلى التعليم عن بعد في زمن كورونا، إلا أن هناك انتقادات مطولة من خبراء في التدريب لهذه التقنيات، بل إن دراسة لمركز السياسات الوطنية التعليمية في الولايات المتحدة أوصت عام 2019 بوقف أو تقليل المدارس الرقمية في البلد في غاية التأكد من أسباب ضعف مردودها مقارنة بالمدارس التقليدية.[1]

ومن أجل الحد من المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم في الوطن العربي فقد طرح منذ بداية القرن العشرين في سياق فكرة الإصلاح والتجديد وقد آن الأوان لهذه الشعوب لإعادة التفكير في كيفية الإصلاح، وذلك بالتوقف عن تكرار أخطاء الماضي وعدم الاعتماد على الإصلاح بمعنى التحويل على الإصلاح المجتمعي، الذي يبدأ من الأسرة بغرس القيم الأخلاقية في الصغار، مرورا بالمؤسسات التعليمية ودورها الأساسي في ترسيخ القيم الأخلاقية وإمداد الطالب بالعلوم والمعارف المختلفة وانتهاء بالجامعة التي تعلم الطالب كيف يفكر؟ وكيف يصبح باحثا يستطيع إيجاد الحلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع. ومن أجل الارتقاء بقطاع التربية والتعليم في البلدان العربية نوصي بما يلي:

- ✓ مراجعة المناهج التعليمية وإصلاحها، وذلك يكون بتحويلها من مناهج نظرية عقيمة إلى مناهج عملية نافعة والانتقال من طرق التدريس التقليدية الجامدة إلى الطرق الحديثة التفاعلية التي نعلم الإنسان النقد والتفكير السليم؛
- ✓ التوقف عن تكرار أخطاء الماضي وعدم الاعتماد على الإصلاح السياسي والشروع في التغير الحقيقي، الذي ينطلق من رحم المجتمع وهويتنا العربية الإسلامية وفق رؤيتنا الخاصة، وذلك بالاعتماد على الأسرة والمؤسسات التعليمية في تغير الواقع؛
- ✓ رفع رواتب المعلمين وتحسين ظروف عملهم حتى يساعدهم ذلك على إعطاء العملية التعليمية كل ما بوسعهم، إلى جانب الاهتمام بتكوين المعلمين من أجل رفع مستواهم وتحسين جودة التعليم؛
- ✓ إعادة النظر في أساليب التربية في مجتمعاتنا العربية، من خلال التركيز على دور الأسرة في تربية الطفل، وإعطاء أهمية بالغة لمادة التربية الأخلاقية في مدارسنا والاستفادة من التجربة اليابانية والفينيقية في هذا المجال؛

[1] هل تنجح الدول العربية في انقاد التعليم من كورونا عبر الإنترنت، dw.com تاريخ الاطلاع 2022/05/10.

- ✓ ترسيخ مبدأ الحرية الأكاديمية ونشره بين المعلمين والمتعلمين على حد سواء، لأنه لا يمكن أن يكون هناك إبداع بدون حرية تفكير؛
- ✓ فتح المجال للمؤسسات التعليمية الخاصة لننافس المؤسسات التعليمية العامة بغية تحسين المستوى والرقي بالمنظومة التعليمية.[1]

يوضح الجدول الآتي الدول العربية التي شملها التقييم والمراكز التي حققتها عربيا وعالميا.

**الجدول رقم (03): تقييم الدول العربية عربيا وعالميا**

| الدول | جودة النظام التعليمي | |
|---|---|---|
| | الترتيب عربيا | الترتيب عالميا |
| قطر | 1 | 5 |
| الإمارات | 2 | 12 |
| لبنان | 3 | 18 |
| البحرين | 4 | 24 |
| السعودية | 5 | 41 |
| الأردن | 6 | 43 |
| عمان | 7 | 75 |
| الكويت | 8 | 89 |
| الجزائر | 9 | 99 |
| تونس | 10 | 103 |
| المغرب | 11 | 119 |
| مصر | 12 | 130 |
| اليمن | 13 | 133 |
| موريتانيا | 14 | 137 |

**المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي 27 سبتمبر 2017-2018**

من خلال الجدول نلاحظ أن قطر في المركز الأول عربيا من حيث جودة التعليم والخامسة عالميا وهذا المركز جد مشرف للدول العربية وتحتل باقي الدول مراكز متوسطة وضعيفة عالميا.

[1] التعليم في العالم العربي... المشاكل المطروحة والحلول المقترحة، www.sasapost.com.cdn.ampproject.org تاريخ الاطلاع 2022/05/10.

**المطلب الثالث: الصحة في الوطن العربي**

إذا رغبت يوما في معرفة أحوال الدول والممالك فاسأل عن صحة شعوبها، فمقياس تقدم المجتمعات هو مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها دولة ما لمواطنيها أو مدى اتفاقها على قطاع الرعاية والحيطة لمختلف فئات السكان في كامل مجالها الجغرافي دون استثناء.

تؤكد منظمة الصحة العالمية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن ضمان نمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، هو الهدف الوحيد الذي يركز على صحة الإنسان، فإن جميع الأهداف مرتبطة فيما بينها وبفضلها تتحقق جميع الأهداف الأخرى كالتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

باستثناء بعض الدول العربية التي تمكنت من إنشاء نظم للتغطية الصحية الشاملة تحسس المواطنين وتمكنهم من الحصول على رعاية صحية تلبي تطلعاتهم وحاجياتهم، التي سجلت مواقع مستخدمة نسبيا ضمن المراتب ال so الأكثر صحة في التصنيف كالبحرين في المرتبة الأولى عربيا، وقطر الثانية والإمارات الرابعة وسلطنة عمان الخامسة، فإن باقي الدول تعاني من أزمات متفاوتة الحدث ما جعلها تتديل قوائم التصنيف العالمي للدول الأكثر صحة، وتتعدد أسباب انهيار قطاع الصحة في العالم العربي ولكن يبقى الفساد الضلع الأعوج الذي لا يجعلها تستقيم، وبدا واضحا أن مواطني بعض البلدان العربية فقدوا نفسهم في المؤسسات الحكومية وفي الرعاية الصحية والخدمات الأساسية التي تقدمها حكوماتهم.[1]

ووجدت البلدان التي لا تملك صناديق سيادية أو احتياطات نقدية كبيرة نفسها وسط أزمة، جراء النفقات الإضافية الطارئة لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وينتظر أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ينجو 42 مليار دولار، وفق تقديرات الإسكوا، والأخطر أن عدد الوظائف المفقودة سيبلغ 1.7 مليون وظيفة، فيما ستصل الخسائر السوقية للشركات إلى حوالي 420 مليار دولار.

هذه الخسائر التي قد تكون أكبر من التوقعات، ستلقي بظلالها على نسق النمو في البلدان العربية خلال الأعوام المقبلة، وستعرقل الخطط والمشاريع لرفع معدات التنمية الاجتماعية خصوصا في قطاع الصحة وتحسين نظم النظرية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

[1] قطاع الصحة في العالم العربي... ضلع التنمية المبشور، https://www.noopost.com/content/3554s تاريخ الاطلاع: 12/05/ 2022.

وتشير الإسكوا إلى أن عدد الفقراء في العالم العربي سيرتفع إلى 101.4 مليون مع وقوع 8.3 مليون شخص إضافي ضمن دائرة الفقر بسبب تأثيرات كورونا.[1]

**أولا: قطاع الصحة في مواجهة كورونا**

وفي وقت بدت في أنظمة الرعاية الصحية في أوروبا والولايات المتحدة وغالبية الدول المتقدمة ضعيفة أمام تفشي فيروس كورونا وشراسته، يعتقد أن معظم الأنظمة الصحية في العالم العربي أكثر ضعفا، نظرا لانخفاض مؤشرات التنمية الصحية في أغلب البلدان العربية وفق المقاييس العالمية إضافة إلى الأوضاع السياسية والتنمية الاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها معظمها وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت حالة الإمكانات الطبية والموازنات المخصصة لقطاع الصحة والتجهيزات والمرافق والكوادر الطبية في البلدان العربية وبالتالي اختلاف قدراتها على مواجهة فيروس كورونا.

عجزت معظم الأنظمة الصحية الأكثر كفاءة في العالم عن مجاراة النسق الكبير في موجات الإصابة بجائحة كورونا، على صعيد عدد الأسرة في المستشفيات وعدد الأطباء والممرضين وأنظمة الإنعاش والعناية المركزة واتضح أيضا أن موازنات قطاع الصحة نفسها أقل من اللازم في مواجهة هذا الوباء.

ويبلغ الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي نسبة 9,90% عالميا مقابل 4,9% في العالم العربي، فيما يبلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية عالميا 1085 دولار، مقابل أقل من نصف هذا المبلغ بالنسبة للدول العربية.

وتشير الأرقام المأخوذة من آخر الإحصائيات للبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية لعام 2017 والتي تمت مقارنتها وتحديثها بالأرقام الرسمية التي أتيحت عن وزارات الصحة بالبلدان العربية إلى هشاشة البنية التحتية لقطاع الصحة في العالم العربي عموما.[2]

[1] مرجع سبق ذكره، https://www.noopost.com/content/3554

[2] العالم العربي في مواجهة كورونا...هل يصمد قطاع الصحة؟، https://interactive.aljazeera.com تاريخ الاطلاع 12/05/2022

**ثانيا: الملامح المستقبلية للوضع الصحي في الوطن العربي**

صورة المستقبل ونحن نحيى في ظل الألفية الثالثة التي شهدت وتشهد تحولات جدرية في السياسة كما في الاقتصاد وفي الجوانب الثقافية كما في حالة القضايا الاجتماعية تغيرات جوهرية سريعة ومتلاحقة ومتصلة، تارة برداء العولمة وتارة أخرى باتفاقيات التجارة الحرة وعصر الثورة المعلوماتية والتقنيات المصاحبة.

يمكن أن تحدث تغيرات جغرافية سياسية مرغوب فيها على المستوى الوطني والقومي داخل الوطن العربي، إلا أن هذا لن يتم إلا بما ندعوه نهضة الأمة حتى يمكن تحقيق ما نسميه بالتنمية المستدامة التي تشكل رافدا مهما للاستقرار والتوازن السياسي والبيئي بسواء.

وعليه نرى أن مستقبل هذه الأوضاع الصحية يمكن أن يكون أكثر إشراقا ولتحقيق ذلك نطرح الخيارات التالية:

- ✓ **ضرورة العمل العربي المشترك:** إن تفعيل دور المنظمات الاقتصادية وأساليب العمل الاقتصادي بين الدول العربية آمر غاية في الأهمية من أجل رفع مستوى رفاهية المواطن وبالتالي انعكاسات ذلك على الوضع الصحي وقوة الدولة؛
- ✓ **اعتماد مبدأ التنمية المستدامة:** أن السعي من أجل تطبيق هذا النمط من التنمية يتطلب المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار، كما يتطلب نظاما اقتصاديا قادرا على إحداث فوائض ومعرفة.[1] فنية قائمة على أساس الاعتماد الداني والاستدامة فضلا عن ضرورة نوافر أنظمة اجتماعية وإنتاجية وتكنولوجية نقدم الحلول للمؤثرات الناجمة عن التنمية ونحافظ على القاعدة البيئية للتنمية ونبحث في استمرار عن حلول جديدة ناهيك عن ضرورة نوافر أنظمة إدارية دولية تمتلك القدرة على التصحيح الداني وترعى الأنماط المستدامة للتجارة والتمويل وأن مثل هذا النمط من التنمية سيحقق التوازن بين الموارد والبيئة، والمكان حجر الزاوية في هذه المعادلة، والوضع الصحي هو محوره وقوة الدولة أو ضعفها؛
- ✓ ضرورة اعتماد إستراتيجية شاملة تحقق ترابط وثيق صحي اجتماعي ثقافي اقتصادي وهنا لابد من ضرورة:
  1) اعتماد نظام التأمينات الاجتماعية والصحية؛
  2) تقويم النظم الصحية وتحسين الأداء الفعلي للنظام الصحي أي لابد من هيكلة جديدة؛

[1] أحمد حامد لعبيدي، **الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيوسياسي**، كلية التربية، قسم الجغرافيا، جامعة الموصل، ص 28.

3) اعتماد أسلوب تعميم مبدأ الطلب الوقائي بطاقة منظوماته لأنه الكفيل بتغيير واقع الوضع الصحي فضلا عن إسهامه في التخطيط الأفضل في هذا المجال؛

✓ لابد من اعتماد سياسة مكانية متوازية لارتباطها الشديد بالمشكلات الصحية فمؤشرات الزيادة المكانية ومعدل الخصوبة والأمية لها تأثيراتها على المباشرة على الواقع الصحي لأي وحدة سياسية.

ونبين توفر الرعاية الصحية في الدول العربية من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم(04): توفر الرعاية الصحية في الدول العربية**

| الأفضل | | الأسوأ | |
|---|---|---|---|
| **عمان** | 1 | الصومال | 1 |
| **قطر** | 2 | ليبيا | 2 |
| **الجزائر** | 3 | اليمن | 3 |
| **الكويت** | 4 | المغرب | 4 |
| **الإمارات** | 5 | موريتانيا | 5 |

**المصدر: الموقع arabic.rt.com/infographique**

من خلال الجدول أعلاه تحتل دول الخليج العربي والجزائر من شمال إفريقيا قائمة الأفضل دول عربية من حيث الرعاية الصحية، كما تحتل بعض دول شمال إفريقيا أسوء رعاية صحية في قائمة الدول العربية.

## المبحث الثاني: هيكل اقتصاديات الدول العربية

تتوفر الدول العربية على هياكل اقتصادية جيدة منها والمتوسطة منها تعود عليها بعوائد لا بأس بها وسنتطرق في هذا المبحث إلى طبيعة اقتصادات هذه الدول منها الزراعة والصناعة وغيرها كما تبرز العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول العربية مع إبراز تحركات سوق العمالة.

### المطلب الأول: طبيعة الاقتصاديات العربية

مند بدأ الفتوحات الإسلامية قد انطلقت العديد من طرق التجارة بين المسلمين في الدول العربية او بين الدول المجاورة وبدأت في عدة مناطق أبرزها نهر النيل حيث الحضارة المصرية القديمة مما أدى لبدأ المزارعة وانتشارها لوفرة الماء والتربة الخصبة والأيدي العاملة بعد انتشار الزراعة كان لزما الاستفادة من الحيوانات في تلك المناطق بين الناس، وسرعان ما اتجه الاقتصاد في الدول العربية إلى الاعتماد على التبادل التجاري، ومن

ثم الذهب وتجارة العبيد والعاج والريش الإفريقي الذي فتح باب التجارة بين الوطن العربي وجنوب الصحراء الإفريقية.

ومع بدء استقرار الدول العربية وبدء الاستفادة من الموارد الطبيعية في الدول بدأت التجارة بالانفتاح على العالم أجمع لتبادل الثروات فيما بينهم.[1] فالوطن العربي مليء بالموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية وكذلك المناخ المعتدل كل هذه المسببات من الممكن أن تجعله من أهم وأقوى اقتصاديات دول العالم ولكن الدول العربية خفقت في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل دول أوروبا. لكنها لديها العديد من المحاولات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومن أهمها اتفاقية الوحدة العربية في عام 1980م، وذلك لتفعيل عمل الاقتصاد العربي المشترك، وقد بذلت الجهود العظيمة لإنجاح هذه الاتفاقية إلا أنها لم تؤتي ثمارها بالنجاح على الرغم من توافر كافة الظروف المهيأة لنجاح هذا التكامل بين الدول العربية.[2]

ومن أهم موارد الدول العربية الاقتصادية نذكر منها:

**أولا: الثروة الزراعية:** تعتبر الزراعة من أبرز الحرف التي تسهم في ضمان دخل قومي للوطن العربي فهي أول ما قامت عليه الحضارة في العالم العربي حيث وادي النيل والأرض الطينية الخصبة المليئة بطمي النيل.

إذ أن الزراعة تشكل دخل كبير في إجمال الدخل القومي وهناك الكثير من الزراعات الهامة في الوطن العربي وأهمها قصب السكر والقطن طويل التيلة الذي يحتكره معظم الدول العربية ويدخل كذلك صناعة الغزل والنسيج وهي صناعة هامة جدا بالوطن العربي ويمثل القطن حوالي 86 %من تجارة الدول العربية الخارجية مثل التمر يمثل 85 %من تجارة هذه الدول والزيتون الذي يمثل 14 %والصمغ العربي 80 %من صادرات الدول العربية أما عن الغلات والحبوب التي تزرعها الدول العربية فهي متعددة ومنها القمح والذرة والشعير وغيرها ومن الغلات نذكر:

- ✓ **القمح:** يعتبر من المحاصيل الأساسية في الوطن العربي وهو أساس الغذاء ويقدر إنتاجه بنحو 14,5% مليون طن ولا يكفي استهلاك هذه الدول.

[1] صهيب الحويفل، **بحث الاقتصاد في الوطن العربي**، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، 21 أفريل 2022، 08:52 https://mawdoo3.com

[2] إيناس خليل، **الاقتصاد في الوطن العربي**، ملزمتي، 22 نوفمبر 2021، تم الاطلاع عليه يوم 5/5/ 2022 https://www.mlzamty.com

✓ **الحبوب:** ومنها الشعير والذرة بكل أنواعه وإنتاجه لا يغطي استهلاك الدول العربية وتلجأ الدول العربية لاستيراده من الخارج.[1]

✓ **الخضر والفواكه:** هناك تطور كبير في إنتاجها في الوطن العربي وتكاد كمية إنتاجها يعادل أن لم يزد قليلا عن إنتاج الحبوب.

تحتل الزراعة العربية أهمية كبيرة كونها القطاع الرئيسي في معظم اقتصاداتها حيث تساهم الزراعة في توليد الناتج والدخل ويبرز هذا فيما يلي:

1) إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وبالذات من خلال إسهامها في تمويل التنمية الصناعية؛
2) توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
3) توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
4) توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية وغيرها؛
5) تعتبر القطاع الذي تعتمد عليه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي؛
6) لا تسهم في توفير الغذاء فقط وإنما يمكن أن توفر أداة تستخدمها الدول العربية من أجل الإسهام في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالحها.[2]

ومن أهم الموارد التي تعتمد عليها اقتصاديات الوطن العربي نذكر:

**ثانيا: الموارد المعدنية:** يمتلك الوطن العربي إمكانات ضخمة في الموارد المعدنية والمتمثلة أساسا في وجود النفط الخام، الغاز الطبيعي، إضافة إلى العديد من الخامات المعدنية الأخرى وكما يأتي:

✓ **النفط:** توجد في الوطن العربي مصادر ضخمة من النفط حيث بلغت احتياطات النفط المؤكدة ب 645,7 مليار برميل وهذه الاحتياطات تمثل نسبة قدرها 61,8 % من الاحتياطي العالمي المؤكد عالميا.

أي أن الوطن العربي لديه ما يقرب من ثلثي احتياطي النفط العالمي وتحتل خمسة دول عربية النسبة الأكبر في تشكيل هذا الاحتياطي تأتي في مقدمتها السعودية ب 269 مليار برميل بنسبة قدرها 41,15 %من الاحتياطي النفطي العربي.

✓ **الغاز الطبيعي:** يمتلك الوطن العربي احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي بلغت 33646 مليار متر مكعب هذه الاحتياطات تشكل نسبة تزيد عن 50 %من احتياطات الغاز المؤكد لدى دول الأوبك، وتمثل

[1] نفس المرجع.

[2] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 119-123.

نسبة قدرها 21,6 %من احتياطات الغاز الطبيعي المؤكد عالميا وتحتل خمس دول عربية الأهمية النسبية الكبيرة حيث تتجاوز ما لديها من احتياطات الغاز نسبة 80 %من احتياطات الغاز العربية وهذه الدول هي الإمارات، السعودية، قطر، الجزائر والعراق.[1]

وكذلك يمثل الوطن العربي العديد من الخامات والموارد الأولية تتمثل في:

- ✓ الفوسفات: وهو يمثل حوالي 55 مليون طن من إنتاج العالم أنتجته الدول العربية وتعتبر المعادن من أهم مصادر الدخل في الوطن العربي، كما تعتبر سبب أساسي في انتقال العمالة العربية من دولة لأخرى؛[2]
- ✓ الكبريت؛
- ✓ كلوريد البوتاسيوم؛
- ✓ خامات الحديد؛
- ✓ خامات النحاس؛
- ✓ خامات الرصاص.

**ثالثا: القطاع الصناعي**

وتمتلك الدول العربية قطاعات أخرى تعتمد عليها في اقتصاداتها ومنها القطاع الصناعي الذي يعتبر واحد من أبرز منابع الدخل القومي ولها أهمية في الدول العربية منها: ترفع من مستوى معيشة الشعوب لما تدره من مال كما توفر للإنسان رفاهية عالية.

لقد كانت الصناعة في الوطن العربي حتى القرن التاسع متأخرة إلى درجة كبيرة لأنها كانت مختصرة على تزايد السكان وتوفيرها هو ضروري من احتياجات الناس كالملابس والأغذية وبعض الأدوات المنزلية والتي كانت في مجملها بسيطة، يمكن التحكم فيها بواسطة الأيادي العاملة والقسم الآخر بواسطة الحيوانات لكن تنشيط الصناعة وخروجها من دائرة التخلف يرجع إلى محمد علي الكبير، الذي أدخل العديد من المصانع إلى مصر وأصبحت هي القطر العربي الوحيد المتطور صناعيا، لكن زوال محمد علي سياسيا أدى إلى تراجع بعض الصناعات المحلية وأصبحت عاجزة عن منافسة الصناعات الأجنبية.

[1] فليج حسن خلف، مرجع سابق، ص58-60.

[2] إيناس خليل، مرجع سابق.

وعندما تطورت وسائل النقل والمواصلات أصبحت التواصل بين الأقطار العربية متاحة، بدأت بإرسال بعثات علمية لتدريب واكتساب الخبرات، بسبب حاجتها الملحة لبعض الصناعات علما بأن معظم الصناعات العربية هي صناعات استهلاكية، بسبب الحصول على المواد الخام التي تدخل في إنتاجها وتوافر المعدات والمهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدامتها كما أن المؤسسات الصناعية في الوطن العربي صغيرة الحجم وهذا يعني انخفاض الإنتاجية وعدم اعتمادها على التقنية الحديثة بالإضافة إلى أن أكثر الصناعات العربية تعتمد على المواد الزراعية والحيوانية والقليل منها يعتمد على المواد المعدنية، وهذا يؤثر سلبا على معدل سير التنمية الصناعية، بحيث إنها تختلف قطر لآخر في الوطن العربي، بالتالي فإن الناتج الصناعي لا يشكل سوى نسبة قليلة من الدخل القومي ومن أنواع الصناعات في الوطن العربي ومن أكثرها انتشارا هي:

**1) الصناعات البدائية:**

وهي الصناعات القديمة والبسيطة التي لا تحتاج إلى خبرات ولا معدات ثقيلة وأيادي عاملة قليلة مثل المواد الغذائية وصناعة التحف وصناعة الحفر على المعادن.

**2) الصناعات المتوسطة:**

تهدف إلى مساعدة الصناعات الحديثة وهي الصناعات التي تحتاج إلى أيادي عاملة وخبرات متوسطة وكذلك معدات مثل: الغزل والنسيج، والأسمدة الكيماوية.

ويعتبر ثراء الدول العربية بالموارد الطبيعية الثمينة أمرا مهما في تنشيط القطاع الصناعي وتقدمه بشكل ملحوظ خاصة في الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي ومن الجدير ذكره أن النفط والغاز الطبيعي يتصدران المرتبة الأولى في قائمة صادرات الدول العربية ولم يقتصر الصناعة في الوطن العربي على الصناعات الخفيفة بل امتد ليشمل صناعة الحديد والصلب.[1]

وتعتمد أيضا الدول العربية على قطاع السياحة الذي يساهم في إنعاش اقتصادها وتبادل الثقافات المختلفة وسياحة دور فعال في تقدم دول الوطن العربي ونموها اقتصاديا.

حيث تزخر البلاد العربية بالعديد من المواقع السياحية رائعة الجمال التي يزورها ملايين السياح سنويا من جميع أنحاء العالم والسياحة في الوطن العربي لا تقتصر على مواقع الترفيه والمتعة وإنما تشمل السياحة الدينية، التي تعد من أهم روافد السياحة كما تشمل أيضا السياحة الأثرية أي زيارة المواقع الأثرية الشاهدة على

[1] مريم أبو غياضة، **الصناعة في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، 14 يناير 2016، 06:26.

الحضارات المتعاقبة على البلدان العربية مثل الحضارة الفرعونية والرومانية والفارسية ....الخ، ورغم أن بعض البلدان العربية الآن تخوض حروبا طاحنة أدت إلى تدهور السياحة فيها مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن إلا أن هذه البلدان تضل جميلة وتمتد في عمقها الحضاري والتاريخي، ليضل الوطن العربي محافظا على هويته العربية الأصلية الخالصة.[1]

كما تمكن أهمية السياحة في الوطن العربي بمجموعة من النقاط وأهمها:

- ✓ زيادة الدخل القومي: إذ يحصل الوطن العربي على نسبة 7,2 %من نسبة الإيرادات السياحية العالمية؛
- ✓ توفير الأموال اللازمة لكافة المشاريع الصحية، والتعليمية؛
- ✓ توفير مجموعة كبيرة من فرص العمل لدى الشباب من خلال العمل في السياحة؛
- ✓ تحقيق التقارب والتفاهم بين كافة الشعوب والتعرف على جميع عادات وتقاليد الشعوب الأخرى.

وتتم التنمية في مجال السياحة العربية عن طريق:

- ✓ التنسيق بين جميع الدول العربية من خلال المنظمة العربية للسياحة؛
- ✓ مد جميع الطرق التي تربط الدول العربية؛
- ✓ التوسع في إنشاء الفنادق؛
- ✓ الإعلان عن جميع المناطق السياحية والأثرية؛
- ✓ المعاملة الحسنة مع جميع السياح وتقديم المساعدة لهم.[2]

ونذكر فيما يأتي بعض البلدان العربية في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (05): مساحة وعدد سكان البلدان العربية**

| اسم البلد | مساحة أراضيها | عدد سكانها حسب الإحصائيات الأخيرة |
|---|---|---|
| **جمهورية مصر العربية** | 1.002.000كم$^2$ | 97.041.072 نسمة |
| **جمهورية الجزائر الديمقراطية** | 2.381.741كم$^2$ | 40.969.443 نسمة |
| **المملكة المغربية** | 710.000كم$^2$ | 33.986.655 نسمة |
| **الجمهورية التونسية** | 163.610كم$^2$ | 11.403.800 نسمة |
| **الجمهورية السورية** | 185.180كم$^2$ | 18.028.549 نسمة |
| **الجمهورية اللبنانية** | 10.400كم$^2$ | 6.229.794 نسمة |

[1] عاتكة زياد البوريني، **المواقع السياحية العربية**، موضوع، 28 يناير 2012، 07:22 https://mawdoo3.com

[2] سميحة ناصر، **السياحة في الوطن العربي**، حياتك، 18 مارس 2021، 08:46، تم الاطلاع يوم 5/5/ 2022 https://hayatok.com

| | | |
|---|---|---|
| **الجمهورية السودان** | 2.505.710كم$^2$ | 37.345.935 نسمة |
| **الإمارات العربية** | 83.600كم$^2$ | 6.072.475 نسمة |
| **ليبيا** | 1.759.540كم$^2$ | 6.653.210 نسمة |
| **الكويت** | 17.820كم$^2$ | 2.875.422 نسمة |
| **الجمهورية اليمنية** | 527.970كم$^2$ | 28.036.829 نسمة |
| **سلطنة عمان** | 309.500كم$^2$ | 3.424.386 نسمة |
| **المملكة العربية السعودية** | 2.250.000كم$^2$ | 28.571.770 نسمة |
| **قطر** | 11.437كم$^2$ | 2.314.307 نسمة |
| **مملكة البحرين** | 665كم$^2$ | 1.410.942 نسمة |
| **المملكة الأردنية** | 92.300كم$^2$ | 10.248.069 نسمة |
| **جيبوتي** | 23.000كم$^2$ | 865.267 نسمة |
| **موريتانيا** | 1.030.700كم$^2$ | 3.758.571 نسمة |

**المصدر: الموقع https://mawdoo3.com**

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن الجزائر تملك أكبر مساحة في جميع البلدان الهربية في شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط كما تحتل مصر المركز الأول في عدد سكانها أي تملك أكبر عدد سكاني في الدول العربية بـ 97.041.72 نسمة.

ولقد اعتبر اقتصاد معظم هذه الدول العربية اقتصاد ريعي وذلك لاعتمادهم على النفط مصدر أساسي وحيد للدخل والدخل الإضافي من الأراضي الزراعية كما يعتمدون على هذه الموارد الطبيعية دون الاهتمام بتطويرها.

ولهذا في الغالب يكون اقتصاد الدول العربية رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ويهمل الصناعات التحويلية، وعادة ما تستعمل البلدان العربية عائداتها في البناء والتشييد وأجور الموظفين واستيراد الحاجات الأساسية للدولة، دون استعمالها في استثمار ينعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل.

وغالبا ما يكون هذا الاقتصاد الريعي يعتمد على بيع ثروات موجودة في الطبيعة وهي عرضة للنفاد وعرضة لاضطرابات السوق التي يحكم فيها قانون العرض والطلب لذلك يعتبر مورد اقتصادي هش.[1]

[1] مبارك عبد الفتاح، **اقتصاد الريع وانعكاساته على السلم الاجتماعي**، مجلة الإحياء، مجلد 21، عدد 29، جامعة أحمد دراية، أدرار 29 أكتوبر 2021، ص 2021.

وتمثل إيرادات البترول أكثر من 90 %من الصادرات لهذا فإن الهيكل الاقتصادي لهذه الدول يعتمد على مقتضيات هذه السلعة.

ويمكن رصد أهم النتائج المترتبة على قيام الدول العربية الريعية على صعيد الإنفاق:

- ✓ الإنفاق على التسلح؛
- ✓ الإنفاق على السلع والخدمات؛
- ✓ الاستثمارات والودائع الأجنبية؛
- ✓ القروض والمعنويات والتحويلات للدول العربية الغير بترولية.[1]

عرفت هذه البلدان العربية بالتبعية الاقتصادية وذلك للتخلف الذي اتسمت به اقتصاديات بلدان العالم الثالث من بينها الدول الإسلامية وهي علاقة بين التابع ( الدول النامية) والمتبوع ( الدول المتقدمة) يسيطر من خلالها البلد المتبوع على اقتصاديات البلد التابع، بأشكال مختلفة ومتعددة سواء بالتمويل أو وسائل الإنتاج المختلفة....الخ، لضمان السيطرة على البلد التابع وذلك لتلبية احتياجات البلد المتبوع والأسباب الأساسية للتبعية هو الاستعمار الذي لعب دورا كبيرا في تخلف الدول المستعمرة، وتفتيت الكثير من الشعوب وبالرغم من حصولها على استقلالها ظلت تابعة مستعمرها بشكل أو بآخر ومن أهم مظاهر التبعية الاقتصادية في الدول العربية تتمثل في كل من المجال التجاري والمالي والغذائي.[2]

كما تخضع الدول المختلفة اقتصاديا إلى الدول ذات الاقتصاد القوي واعتمادها بشكل كلي على اقتصاد الدول المتقدمة التي تملك إمكانية السيطرة وهناك عدة أسباب تؤدي إلى تبعية الدول العربية النامية إلى الدول المتقدمة صناعيا، منها انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وعدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية والموارد البشرية لضعف رأس المال ومن آثار هذه التبعية اعتماد هذه الدول على الدول المتقدمة في تأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها واللجوء إلى القروض والصعوبات لشراء هذه الاحتياجات ويرى محللون أن التبعية الاقتصادية أدت إلى خسارة الدول العربية مليارات الدولارات، بسبب ارتباط الأسواق المالية العربية

[1] ستيتي الزازية، **الدولة الريعية في البلدان العربية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 8، العدد 1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، ص 507-508.

[2] نعيمة أوعيل، **دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، االمجلد1، االعدد7، جامعة الوادي، بدون سنة النشر، ص 49-50.

بالغربية، فكل انتكاسة اقتصادية لهذه الدول تعرض الأسواق العربية إلى خسارة ، إضافة إلى أن ربط العملات العربية بالدولار أدى إلى تراجع الاقتصاد العربي.[1]

وفيما يلي نبين أكبر الدول العربية من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنهاية 2020.

**الشكل رقم (01): أكبر الدول العربية من حيث الناتج المحلي في نهاية 2020.**

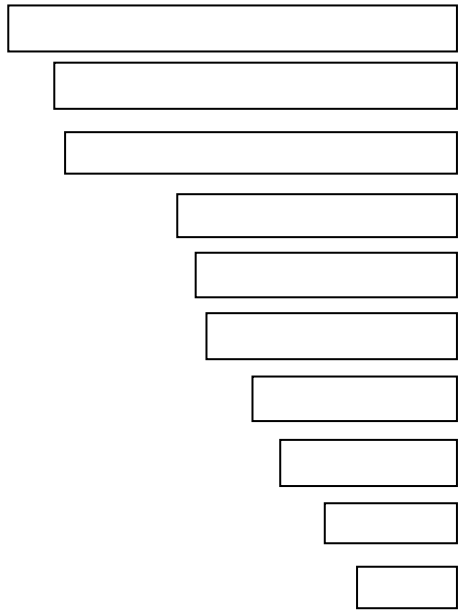


**المصدر: صندوق النقد الدولي**

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن السعودية تملك أكبر ناتج محلي مقدر بـ 680,9 مليار دولار تليها مصر بـ 361,3 مليار دولار 42,6مليار دولار على التوالي.

**المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية**

تعرف العلاقات الاقتصادية بأنها تلك العلاقات التي تخص أنشطة التبادل التجاري وتنشأ هذه العلاقات نتيجة لحركية عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، .... الخ)[2]

ومن بين أهم العلاقات الاقتصادية العربية:

[1] جواد شريحي، **التبعية الاقتصادية**، عنب بلدي، العدد 277، 2017/06/11، 02:36، تم الاطلاع يوم 2022/5/5 https://www.enabbaladi.net

[2] نادية الهواس، **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المملكة المغربية، 2013-2014، ص 03.

## أولا: التجارة العربية البينية:

تجارة تقوم على تبادل الصادرات والواردات بين الدول العربية والتي تحرص على دعم التجارة البيئية مع جميع الدول العربية والتعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تصليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات والتكتلات الإقليمية لكن البلدان العربية تعاني من فشل كل محاولات الوحدة والاندماج وبالتالي ضعف في تجارتها البيئية، وهذا ضعف ناتج من مشاكل بنيوية تتمثل بضعف هياكل الإنتاج وأسباب سياسية متمثلة بتغليب الخلافات الإيديولوجية والسياسية على هدف تحقيق المصالح المشتركة بالإضافة إلى القيود غير الجمركية والاشتراطات والمواصفات والقيود الإدارية التي تحكمها.[1]

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية العالمية فغن البلدان العربية اليوم هي أشد حاجة من أي وقت مضى لتعزيز علاقتها الاقتصادية فيما بينها.

إن اتجاه الدول العربية نحو التكامل يحميها من العولمة والتطورات التي أفرزتها ولاسيما توجهات منظمة التجارة العالمية التي تفرض واقعا جديدا يقوم على تغيير قواعد المنافسة وتكريس التحرير الشامل للتجارة، لهذا حاولت الدول العربية التهيؤ لمواجهة هذه الأوضاع المتجددة القائمة على التبادل الحر وتحرير الأسواق لذا قامت الدول العربية بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA بهدف تحسين العلاقات التعاون الاقتصادي بين هذه الدول.[2]

وإزالة جميع الرسوم الجمركية وغير الجمركية ذات الأثر الممثل وعلى الرغم من أن مبادلات التجارة العربية البينية شهدت نموا ملحوظا في ظل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة.

وتعاني التجارة البينية بين الدول العربية من ضعف شديد، حيث تقدر بنحو 8% من إجمالي تجارة الدول العربية، بينما تستورد الدول العربية 92% من احتياجاتها من العالم الخارجين نظرا إلى عدم وجود سلع

---

[1] ربا موسى باشا، **ما هي التجارة العربية البيئية**، تجارتنا، 24 يونيو 2021، تم الاطلاع يوم 2022/05/17 https://tijaratuna.com

[2] لولشي ليلى، **التجارة العربية البيئية واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة باتنة 1، 26 ديسمبر 2016، ص 418-419.

وصناعات خاصة بها، وذلك حسب آخر التقديرات، وفي مقدمة قائمة الاستيراد العربي تأتي الآلات والمعدات، وذلك لافتقارها للتكنولوجيا في هذا المجال.[1]

❖ **المشاكل والمعوقات أمام حركة التجارة العربية البينية:**

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية، مجموعة من العراقيل والمشاكل، التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية، على الرغم من وجود اتفاقية لتحرير التجارة تخفيض التعريفات الجمركية إلى الصفر، بين الدول المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن ذلك لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فهناك جانب من المعوقات ما زالت تقف في سبيل إنجاح المنطقة، وألقت أمام مسيرتها على مدار السنوات الماضية مجموعة المشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية، وبالتالي تؤثر على التطبيق والتنفيذ الفعلي للاتفاقية وهذا ما سنقف عليه فيما يلي:

1) **المعوقات الأساسية:** لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم وتبنت معها علاقات قوية، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقة العربية، ويمكن تفصيل الآثار السياسية بالنقاط التالية:
   - ✓ اقتران الإرادة السياسية للأنظمة الحاكمة بالأقوال دون الانفعال، ويعد هذا السبب الأكثر تكرارا أو صدارة، لمجموعة الأسباب المعيقة لعملية نجاح التجارة البينية.
   - ✓ ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم، بروابط وتحالفات سياسية واتفاقيات اقتصادية وتجارية ومشاريع مشتركة.
   - ✓ مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات والقيود من حيث حركة رؤوس الأموال والأفراد فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية.
2) **القيود غير جمركية:** تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية، لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة وتشمل هذه القيود ما يلي:
   - ✓ **القيود الفنية:** وهي خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات.

[1] لولشي ليلى، مرجع سابق، ص421.

- ✓ **القيود الإدارية:** وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وأثره الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه وتتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي.[1]
- ✓ **القيود النقدية:** أن بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل، وتعدد أسعار الصرف، تشدد في إجراءات الائتمان وكذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة، ولاسيما الرقابة الصارمة على النقود وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف.
- ✓ **القيود المالية:** هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاد إلغاء تصديق شهادات المنشأ والفواتير والوثائق المرافقة لها.
- ✓ **القيود الكمية:** وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد وعدم تطبيق الرزنامة الزراعية في الكثير من الأحيان.

3) **المعوقات الاقتصادية:** نذكر منها:

- ✓ **نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية:**

تعاني مؤسسات القطاع العام من نقص في المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية.

- ✓ **مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية:**

إن فرض الدول العربية للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية، سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي وتعتبر الضرائب والرسوم الإضافية من المعيقات الرئيسية إلي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[2]

[1] لولشي ليلى، مرجع سابق، ص423-424.

[2] نفس المرجع، ص424-425.

✓ **ضعف مرونة خدمة النقل العربية:**

ويعتبر هذا العامل من أهم معوقات التجارة العربية البينية لأن النقل خدمة إنتاجية محورية في عمليات التبادل السلعي والخدمي، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، لأن تكلفة النقل من أهم محددات السعر النهائي للسلعة.

✓ **قلة السلع المنتجة:**

والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض)، وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان.

✓ **اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج:**

إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة وكذلك تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى.

ولتطوير التجارية العربية البينية يجب إتباع الاستراتيجيات الاقتصادية التالية:

✓ ضرورة توافر الإرادة السياسية الجماعية للبلدان العربية، لأن العامل السياسي يعتبر من أبرز العوامل المؤثرة في الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي العربي؛

✓ توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية؛

✓ إنشاء موانئ مناسبة في بعض الدول العربية لتعزيز تواجد السلع العربية في الأسواق الإقليمية والدولية؛

✓ العمل على تطوير شبكات النقل لربط الدول العربية ببعضها والتقليل من التكاليف، لاسيما السكك الحديدية نظرا لأهميتها في تقليص كلفة الصادرات والواردات معا.[1]

**ثانيا: التجارة العربية الخارجية:**

تمثل التجارة الخارجية كلا من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها، ولها صور ثلاثة تتمثل في انتقال السلع، الأفراد ورؤوس الأموال، ومنشأ بين أفراد أو حكومات ومنظمات اقتصادية لوحدات سياسية مختلفة، وتسمى بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية أحيانا.[2]

[1] مرجع سابق، ص427-429.

[2] سعيد أحسن، **تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2019، 2020، ص05.

انتهجت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات لتحسين مستويات التجارة الخارجية سواء على الصعيد الدول المصدرة أو المستوردة للنفط فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، فقد تبنت غالبية دول المجموعة العديد من السياسات والإصلاحات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري كما قامت بتطوير أنظمة المناطق الصناعية، والبنى التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية وفيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، فقد تبنت بعض دول المجموعة عدد من الإجراءات، مثل تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير واستقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة إلكترونيا وإتباع أفضل الممارسات العالمية واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة في هذا الإطار.

أما على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط فقد قامت غالبية دول المجموعة بتبني الإصلاحات والسياسات التي تساهم في تحسين مستويات التجارة الخارجية من خلال إنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتبادل المعلومات بصورة إلكترونية، ورقمنة الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير وبالنسبة للانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة يوجد عدد من الدول المجموعة غير منضم إلى الاتفاقية بسبب بعض التحديات في هذا الشأن مثل القواعد الفنية الإلزامية وفقا لمعايير التجارة الدولية وتأمين التمويل اللازم لتطبيق نظام النافذة الموحدة وتطبيق المواصفات والمقاييس اللازمة والالتزام بالجودة، وتكاليف الإنتاج والشفافية المطلوبة في إطار الاتفاقية، علاوة على الصعوبات الخاصة بنشر المعلومات إلكترونيا وذلك لصعوبة الانفتاح الكافي على الأنظمة المعلوماتية.[1]

انعكست السياسات سالفة الذكر والمتبعة من جانب الدول العربية على أداء التجارة الخارجية للدول العربية حيث بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2018 ما قيمته 1920 مليار دولار مقارنة بـ نحو 1766 مليار دولار سنة 2017 محققة بذلك نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8,8 في المائة تتأثر التجارة الخارجية العربية باتجاهات وتحولات التجارة العالمية التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى التي بدأت عام 2008، كما أن إزالة القيود على حركة التجارية الخارجية يلعب دورا هاما في زيادة الصادرات السلعية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، لقد تراجع حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية بنحو 24 في المائة في عام 2020 لتسجل حوالي 1,421 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 1,871 مليار دولار في عام 2019 بسبب تداعيات جائحة كورونا، ومن جانب آخر تراجعت

[1] محمد إسماعيل، جمال قاسم، **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 66، 2020، ص05-06.

الصادرات السلعية للدول العربية الإجمالية بنحو 30 في المائة لتبلغ قيمتها حوالي 711,6 مليار دولار في عام 2020، مقارنة بحوالي 1,015 مليار دولار سنة 2019 بسبب تراجع أسعار النفط، متأثرة بتداعيات جائحة فيروس كورونا.

كما تأثرت حركة التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الأعوام الماضية بعدة عوامل أدت إلى انكماشها في بعض الفترات وانتعاشها في البعض الآخر، ويعزي عدم استدامة أداء التجارة الخارجية العربية لتركز الصادرات السلعية العربية حيث تستحوذ الصادرات النفطية على أكثر من 50 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، وتعتبر دول آسيا أهم شريك تجاري للدول العربية حيث بلغت حصة الصادرات السلعية للدول العربية إلى دول منطقة آسيا حوالي 54% من إجمالي الصادرات العربية في عام 2020، كما تراجعت الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2020 إلى حوالي 85,7% مليار دولار.[1]

ويوجد العديد من التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية ونذكر منها:

- ✓ تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية ورفع كفاءة وتنافسية المنتجات ومواجهة التحديات المرتبطة بمستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية؛
- ✓ إجراء إصلاحات اقتصادية وإتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة ومعالجة قضايا الفقر والتعليم والبطالة؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة التصديرية بالدول العربية؛
- ✓ زيادة مشاركة الدول العربية في المعارض الدولية؛
- ✓ الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومع مختلق التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج؛
- ✓ تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية وفق أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.[2]

[1] أحمد الشاذلي وشركائه، **التجارة العربية البينية**، صندوق النقد العربي، العدد 97، 2022، ص33-34.

[2] محمد إسماعيل، جمال قاسم، مرجع سابق، ص48-49.

**المطلب الثالث: سوق العمالة**

تمتلك الدول العربية يد العاملة بوفرة وتعرف هذه الدول بهجرة شبابها للبحث عن العمل وتعرف فيما يلي سوق العمالة.

**تعريف سوق العمالة:** يمثل سوق العمالة العرض والطلب على اليد العاملة في الاقتصاد حيث يتفاعل العمال والموظفين مع بعضهم البعض ويتنافسون للحصول على العمل المرضي، ويمثلون جانب العرض في السوق كما يتنافس أصحاب العمل على توظيف العامل الأفضل، ويمثلون جانب الطلب، إذ يجمع سوق العمالية ما بين الباحثين عن عمل (العرض) والشركات والحكومات والمنظمات الأخرى التي تسعى لتأمين حاجتها وملئ ما لديها من وظائف شاغرة (الطلب).

يستخدم الاقتصاديون هذا المصطلح اختصارا لأسواق العمل المختلفة إذ لا يوجد سوق واحدة لعمل بل أسواق لكل منها خصائصه، وتختلف العمالة حسب نوع العمل، باعة أو أساتذة أو غيرها، ومستوى المهارة، فهناك المبتدئ وذو الخبرة، والمتخصص وغيرها.[1]

تمثل مشكلة إيجاد فرص عمل في الدول العربية هما يتلازم مع جملة القضايا الناجمة عنها أو المتأثرة بها، ونقصد بذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني من الجانب الاقتصادي والديموغرافي وكذلك التأثيرات الاجتماعية المصاحبة لاستمرار وتفاقم هذه المشكلة، كما تعاني معظم الدول العربية إن لم يكن كلها، من مشكلة نقص الوظائف التي يتم خلقها في الاقتصاد لمواجهة النمو في حجم قوة العمل، فبحسب تقرير العمل العالمي فقد بلغ معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحدود 17% مقابل 5,9% كمتوسط لمعدل البطالة في العالم ويتوقع تقرير منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة في هذه المناطق (شرق الأوسط وشمال إفريقيا) أنه سوق يرتفع بمعدل 5,4% لغاية 2015 انطلاقا من 2012 ليعود ويتراجع قليلا حتى عام 2019.

ويحتاج الوطن العربي بشكل عام لتوليد فرصة عمل كثيرة خلال العقدين القادمين وتشير الإحصاءات في هذا السياق إلى أن معدل نمو قوة العمل العربية 3,2% سنويا مقابل معدل نمو سكاني لا يتجاوز 1,9% وذلك

[1] سمر سليم، **تعريف سوق العمالة**، موسوعة أراجيك، 30 سبتمبر 2020، تم الاطلاع يوم 2022/5/6 https://www.argeek.com/

تحت تأثير ازدياد مساهمة المرأة العربية في سوق العمل، ومن أجل مواجهة التحدي برمته فإن منظمة العمل العربي تقدر عدد فرص العمل التي يجب خلقها سنويا بحدود 5 ملايين فرصة عمل جديدة.[1]

لقد جرت حركة انتقال واسعة للقوى العاملة بين الدول العربية وتمثلت أسباب هذه الحركة أساسا في:

- ✓ وجود حجوم سكانية مرتفعة في بعض الدول العربية تفوق ما متاح لديها من موارد اقتصادية؛
- ✓ وجود شحة سكانية في بعض الدول العربية تقل عما متاح لديها من موارد اقتصادية، كما هو الحال في دول الخليج؛
- ✓ الفارق بين مستوى الدخل المنخفض في الدول ذات الحجوم السكانية المرتفعة ومستوى الدخل المرتفع في الدول ذات الحجم السكاني المنخفض وهو عامل رئيسي لانتقال القوى العاملة بين المجموعتين من الدول.

لم يقتصر الأمر على انتقال العمال بين الدول العربية، بل امتد الأمر في الدول النفطية إلى الاستعانة بالعمال من خارج الدول العربي، وقد تزايدت درجة الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية بنسبة لا يستهان بها وهذه النسبة تتزايد عبر الزمن من خلال تفضيل استخدام العمالة الأجنبية بدل العمالة العربية، رغم وجود مخاطر ليست بقليلة نتيجة استخدام العمالة الأجنبية.

مما يمكن أن يولد ذلك مشاكل اجتماعية خطيرة بتنشئة الجيل، وبالذات من خلال زرع اتجاهات سلوكية وعادات وتقاليد والقيم الغربية التي تحملها العمالة الأجنبية، إضافة إلى التأثيرات السلبية التي يمكن أن تولدها هذه العمالة سياسيا بتشكيلها قوة ضغط سياسي من خلال وزنها النسبي، أو من خلال تدخل الدولة المرسلة لهذه العمالة.[2]

ونبين فيما يلي الآثار الناتجة عن انتقال العاملة بين الدول العربية:

يمكن التمييز بين أثار انتقال العمالة العربية على دول الاستقبال ودول الإرسال وهي:

**أولا: بالنسبة لدول الاستقبال:**

- ✓ توفير الحاجة لعنصر العمل، إذ أن مما لا شك فيه أن الحاجة لعنصر العمل بغض النظر عن طبيعتها تشكل الأساس في استقبال الدول لعنصر العمل بغية استخدامه في أداء النشاطات الاقتصادية المختلفة لديها خاصة في ظل سعة الطلب على العمل إزاء شحة عرضه.

إلا أن هذه العمالة يمكن أن تولد آثار سلبية، وخاصة على المدى الطويل، تتمثل بعضها في:

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، **العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2014، ص11.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص46-47.

- ✓ الضغط الذي تولده هذه العمالة على الخدمات (سكن، نقل، تعليم، صحة) ...الخ، والذي يمكن أن تتنافس فيه مع المواطنين في الدولة التي تستقبل؛
- ✓ الدخول التي يتم تحويلها إلى الخارج، والتي تمثل اقتطاع جزء من دخل الدولة التي تقوم باستقبال هذه العمالة وتحويله إلى الدولة المرسلة في الغالب؛
- ✓ الآثار السلبية السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتولد عن مثل هذا الانتقال، حيث ترتفع في البلد المستقبل نسبة العمالة الأجنبية حيث يصبح الأجانب هم الأغلبية والمواطنين هم الأقلية.

**ثانيا: بالنسبة لدول الإرسال:**

**الآثار الإيجابية:**

- ✓ معالجة مشكلة فائض القوى العاملة في هذه الدول وبالتالي حل مشكلة البطالة؛
- ✓ حصول المنتقلين على دخل أعلى تسمح لهم ولعوائلهم بتحقيق مستوى معيشي أفضل؛[1]
- ✓ حصول الدول المرسلة للعمالة على موارد من خلال تحويلات الذين يتم انتقالهم إلى الدول الأخرى؛
- ✓ ارتفاع الإنتاجية والدخل في المجالات التي يتم انتقال العاملين منها إلى الدول الأخرى؛
- ✓ التخفيف من الضغط على الخدمات في الدول المرسلة للعمالة، وبالذات في الحالة التي يزداد فيها مثل هذا الضغط من ناحية، وتتسع فيها عملية الانتقال من ناحية أخرى.

**الآثار السلبية:**

- ✓ الفقد في الموارد المرتبطة بالكلف التي أنفقها المجتمع على إعداد وتكوين القوى العاملة التي تنتقل للعمل في البلد الآخر، أي أن الدولة المرسلة للعمالة تتحمل مثل هذه الكلف؛
- ✓ حرمان النشاطات الاقتصادية من القوى العاملة المحلية، ومن إسهامها بالقيام بتوسيع هذه النشاطات، وبالذات ما يتصل بالقوى العاملة الماهرة؛
- ✓ قد تؤدي الدخول المرتفعة نسبيا التي يحصل عليها من يتم انتقاله إلى توجيه بعض هذه الدخول نحو استخدامات لا ترتبط بتحقيق التنمية.

ويمكن أن تقل الآثار السلبية وتزيد الآثار الإيجابية من خلال إتباع ما يلي:

- ✓ تنظيم عملية الانتقال بحيث ترتبط هذه العمالة بمدى الحاجة الفعلية للعمالة في الدولة المستقبلة كما ونوعا وفي الوقت والمكان المناسب؛
- ✓ ضمان عدم تأثير عملية الانتقال على البلد المرسل للعمالة؛

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص49-50.

✓ التعامل مع استقبال العمالة العربية والأجنبية بنظرة طويلة الأجل يتم فيها ضمان المصالح الوطنية.

إن حركة العمالة عملية استنزاف واسعة وخطيرة لقدرات الوطن العربي في أهم جوانبه، وهو العنصر البشري الكفء والقادر وفي مجالات تخصيصه نادر في حالات ليست بالقليلة، وبحيث يتاح للدول المتقدمة الحصول على عطاء هذا العنصر وعلى إسهامه في توليد الإنتاج والدخل وبالتالي الإسهام بشكل فاعل في تطورها، دون أن تتحمل هي نفقات تنشئته وإعداده وتكوينه، وما يتطلبه كل ذلك من نفقات كبيرة، في الوقت الذي تتحمل الدول العربية هذه النفقات وتحرم من الاستفادة من الخدمات، بعد أن يتحقق على الفرد ما يمكن أن يؤديه من دور في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسيعها.[1]

ونبين في الجدول التالي نسب معدلات البطالة الأعلى والأدنى في الدول العربية:

**الجدول رقم (06): معدلات البطالة الأعلى والأدنى في الدول العربية.**

| الدول | الأعلى نسبة | الأدنى نسبة |
|---|---|---|
| **قطر** | | %0,1 |
| **الإمارات** | | %2,7 |
| **اليمن** | %60 | |
| **فلسطين** | %27,4 | |
| **ليبيا** | %19,2 | |
| **الأردن** | %18 | |
| **عمان** | %17,5 | |
| **تونس** | %15,3 | |
| **العراق** | %14 | |
| **السعودية** | %12,8 | |
| **الجزائر** | %10,7 | |
| **مصر** | %10,6 | |

**المصدر: منظمة العمل الدولية والبنك الدولي**

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص52-53.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطر والإمارات هما الدولتين العربيتين الوحيدتين الذين يمتلكا أدنى معدل بطالة في الدول العربية بـ 0,1%و2,7على التوالي وتحتل اليمن المركز الأول من ناحية أعلى معدل بطالة في الدول العربية بـ 60% تليها فلسطين بـ 27,4% وتأتي الجزائر ومصر في الأخير بمعدل 10,75 و10,6% على التوالي.

**خلاصة الفصل:**

بعد توضيح أبرز النقاط حول الاقتصاد في الوطن العربي من تاريخه وجوانبه ومشاكله وأجزائه يمكن القول بأن الاقتصاد في الوطن العربي لازال في مرحلة التطور والنشأة، وبالمعطيات الحالية ومع انخراط السوق العربية بأسواق جديدة لا تعتمد على الاقتصاد بالموارد الداخلية بالدولة كالتكنولوجيا والإدارة والخدمات، فيمكن التوقع بتضخم السوق العربي بالعديد من القطاعات، ورغم امتلاكها للنفط وغيرها من الإمكانيات إلا أنها لا تزال هذه البلدان العربية ليس الكل ولكن معظمها تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية حيث تتمثل فيها معظم خصائص التخلف الاجتماعي والاقتصادي حيث يعيشون تحت سيطرة الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي وعدم توفر مرافق الإنتاج، الدين العام الخارجي الباهظ وهجرة الكفاءات العربية.

# الفصل الثالث: الاقتصاديات العربية في ظل جائحة كورونا

**تمهيد:**

جرت عادة الاقتصاد العالمي على أن يمر بمراحل مختلفة، تتسم بعضها بالتوسع والزيادة في معدلات النمو وتتسم الأخرى بالانكماش حيث تسود حالة من تباطؤ النمو والكساد وقد تطول تلك المراحل فيصبح تباطؤ النمو ركودا اقتصاديا يؤثر على معدلات البطالة وارتفاع مديونيات الدول وخدمات الديون نتيجة لخلل أسعار الصرف وتراجع الاستثمارات وتخفيض أسعار الفائدة أيضا انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب الكلي عليه نتيجة أزمة الركود مما يزيد حدة المشكلة الاقتصادية في الدول المعتمدة على النفط في اقتصادها كدول الخليج العربي.

ونرى تأثير الأزمة الحالية لفيروس كورونا على الدول في قطاعات مختلفة يأتي على رأسها القطاع الاقتصادي والاجتماعي مما دفع الدول لاتخاذ إجراءات تعد غلى حد ما من الآثار السلبية للتقليل الضرر على الأسواق وتجنب ما يمكن تجنبه والمرور الاقتصاد من هذه الفترة التي يشهد ما العالم والدول العربية مع أزمة كوفييد-19 وعملية الغلق والعزل التي تبنتها غالبية العالم ما نتج عنه كساد كبير وغلق الأسواق وتوقف حركة النقل وعرقلة تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم والدول العربية.

## المبحث الأول: الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

كان الاقتصاد العالمي في حالة جيدة ويتنبأ بارتفاع مدخلاته وتطوره إلا أن جائحة كورونا فاجأت العالم بآثارها الوخيمة على الاقتصاد والعزل الكلي وتوقف جميع الحركات لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أداء الاقتصاد العالمي قبل كورونا وفي جائحة كورونا وكيف أثرت عليه هذه الجائحة كما نبرز أيضا تطوراته وانعكاساته على الدول العربية.

### المطلب الأول: أداء الاقتصاد العالمي

بدأ الاقتصاد العالمي عام 2018 بداية يكسوها التفاؤل في ظل التحسن الذي شهده النشاط الصناعي والتجاري العالمي عام 2017، ولكن ما لبث أن تراجع الانتعاش المحقق نظرا لعدم اليقين بشان السياسة التجارية في ظل اتجاه القوتين الاقتصاديتين العالميتين– الولايات المتحدة الأمريكية والصين–إلى رفع الرسوم الجمركية على تجارتهما البينية تصاعدت على إثرها الوتيرة التجارية، كما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي التأثير الانكماشي الناتج عن عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في بعض الاقتصاديات الكبرى عام 2018، بناءا عليه انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3,6 في المائة عام 2018 مقابل 3,8 في المائة عام 2017.

على مستوى الاقتصاديات المتقدمة فقد تراجع معدل نموها المسجل خلال عام 2018 ليبلغ نحو 2,2 في المائة مقابل 2,4 في المائة عام 2017، وبالنسبة للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة، ورغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو مرتفع عام 2018 مقارنة بالدول المتقدمة بلغ 4,5 في المائة إلا انه يعد أقل من المستوى المسجل عام 2017 البالغ 4,8 في المائة من جانب آخر تراجعت معدلات نمو التجارة الدولية عام 2018، حيث سجلت التجارة الدولية معدل نمو بلغ 3,8 في المائة عام 2018 مقابل 5,4 في المائة عام 2017، فيها يتعلق بالمديونية الخارجية فقد ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة ليبلغ نحو 10057,9 مليار دولار عام 2018 مقابل 9607,4 مليار دولار عام 2017.[1]

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه عند تسجيل الاقتصاد العالمي معدلات نمو قريبة من تلك المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية التي بلغت 3,6 عام 2018، إلا أن هناك عدد من الدلائل التي تشير إلى

[1] **نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية 2018**، https://www.amf.org.ae/ تاريخ الاطلاع 2022/05/16.

ضعف التعافي الاقتصادي العالمي بصورة أسرع مهما كان متوقعا. بناء عليه يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى مستوى 3,3 في المائة خلال عام 2019 على ضوء التراجع المتوقع لمعدلات النمو في 70 في المائة من دول العالم لاسيما خلال النصف الأول من عام 2019 في حين من المتوقع تحسن مرتقب للنشاط الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من عام 2019، يعكس الانخفاض المتوقع لمعدل النمو خلال النصف الأول من عام 2019 الانعكاسات المحتملة لتوترات التجارية بين التكتلات الاقتصادية العالمية على أنشطة التجارة والاستثمار ليس فقط في البلدان النامية، واقتصاديات السوق الناشئة وإنما أيضا على عدد من الاقتصاديات المتقدمة إضافة إلى تأثير عدد من العوامل والمخاطر الأخرى التي تواجه الاقتصاد العالمي، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو في مجموعة الاقتصاديات المتقدمة إلى 1,8 في المائة في عام 2018، من حيث معدل النمو المتوقع للبلدان النامية واقتصاديات السوق الناشئة توقع الصندوق تراجعه بشكل طفيف ليصل إلى 4,4 في المائة خلال عام 2019 بالمقارنة مع 4,5 في المائة عام 2018 وتوقع البنك الدولي انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 2,9 في المائة عام 2019 بالمقارنة مع 3,6 في المائة مسجلة عام 2018 في ظل تراجع معدلات نمو التجارة الدولية.

كما توقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,3 في المائة في عام 2019.[1]

أصدر صندوق النقد الدولي تحديثا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي موقع فيه انكماش الاقتصاد العالمي نحو 4,9 في المائة في عام 2020 وهو ما يعني مستويات انكماش توفق تلك المتوقعة بنحو 1,9 نقطة مئوية عرف الصندوق ذلك إلى الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 بأكثر مما كان متوقعا في السابق. في حين توقع التقرير تعافي تدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي ومعاودة الاقتصاد العالمي النمو بنسبة 5,4 في المائة في عام 2021، أوضح التقرير أهمية استمرار السياسة النقدية التوسعية وإجراءات السياسة الأخرى التي تستهدف وقاية الأسر من خسائر الدخل باتخاذ إجراءات كبيرة وموجهة بدقة إلى جانب توفير الدعم للشركات التي تعاني من تبعات القيود الإلزامية المفروضة على أنشطتها. وفي السياق ذاته أشار البنك الدولي في شهر يونيو من عام 2020 في إطار تحديثه لتوقعات النمو العالمي إلى أن جائحة كوفيد-19 أحدثت صدمة أدت إلى أعمق ركود عالمي مند عقود نتيجة الإغلاق العالمي مهما دعا

[1] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **تقرير " آفاق الاقتصاد العربي "**، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع، أبريل 2019، ص 3-4.

البنك الدولي لتوقع انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 5,2 في المائة في عام 2020. ومن المتوقع انكماش النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة بنسبة 7 في المائة عام 2020، فيها يشير التوقعات إلى أن اقتصاديات الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة تستشهد انكماشا نسبته 8,5 في المائة عام 2020، وهو أول انكماش لها كمجموعة مند 60 عاما على الأقل، من جانبها توقعت الأمم المتحدة في شهر مايو 2020 انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3,2 في المائة عام 2020 كمحصلة لانكماش متوقع للناتج في الاقتصاديات المتقدمة والدول النامية بنحو 5 في المائة و 0,7 في المائة على التوالي في عام 2020، وتوقعت منظمة العمل الدولية فقدان لنحو 14 في المائة من ساعات العمل ( ما يعادل 400 مليون فرصة عمل بدوام كامل خلال الربع الثاني من عام 2020، في هذا الإطار توقعت المنظمة فقدان نحو 37,5 في المائة من الوظائف في القطاعات المهددة بشكل كبير بأثر الأزمة.[1]

**المطلب الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**

يعيش العالم مند ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفييد-19) إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، وقد أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ وبالتالي ظهور ازمة اقتصادية عالمية غير متوقعة فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة جاء تفشي الفيروس وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2,9 % إلى 1,5 % وربما تسوء الأمور أكثر لدرجة تسجيل عجز وخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.

[1]عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مرجع سابق، الإصدار الثاني عشر، أغسطس 2020، ص 3-4.

وسبب تفشي هذا الفيروس في إصابة الاقتصاد العالمي بالشلل فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.[1]

وحجم الأزمة تاريخي في كل العالم فعلى سبيل المثال شهدت استراليا حتى الآن أطول فترة من النمو المستمر بين البلدان المتقدمة لكن هذا الاتجاه معرض لخطر التوقف، حيث شهدت استراليا أول ركود اقتصادي بعد 29 سنة من النمو في الصين انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 13,5% خلال شهري جانفي وفيفري 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، وفي فرنسا انخفضت مبيعات السيارات غلى 72% في شهر مارس، وانخفاض بنسبة 33% في البورصة بالبرازيل، كما انخفض سعر البترول في السعودية إلى أدنى سعر مند 17 سنة إلى 22 دولار للبرميل.

وقد يخسر الاقتصاد العالمي ما بين 5,8 إلى 8,8 ترليون دولار نتيجة لهذه الجائحة، حسب ما نقلته التقارير الاقتصادية ففي تقرير جديد صدر تحت اسم " التقييم المحدث للأثر الاقتصادي المحتمل لكوفيد-19 " فإن الخسائر الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ يمكن أن تتراوح من 1,7 ترليون دولار في ظل الإغلاق القصير لمدة ثلاثة أشهر إلى 2,5 ترليون دولار في حالة الإغلاق الطويل لمدة 6 ستة أشهر، ويشير تقرير آفاق التنمية الأسيوية 2020 الصادر في أفريل إلى أن التكلفة العالمية لكوفيد-19 هي تكلفة اقتصادية كبيرة لم يعرفها العالم من قبل وهذا نتيجة تسارع الحكومات في جميع أنحاء العالم، للاستجابة لآثار الوباء واتخاذ تدابير عاجلة مثل زيادة الإنفاق على قطاع الصحة والدعم المباشر لتغطية الخسائر في الدخل والإيرادات، وجاء في التقرير أن الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومات يمكن أن تخفف من تأثير الجائحة بحوالي 40 %، هذا يمكن أن يقلل من الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب الوباء بما يتراوح من 4,1 تريليون إلى 5,4 تريليون دولار.[2]

وفيما يلي بعض التدابير المتخذة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة على الاقتصاد العالمي:

مند تصنيف فيروس كوفيد-19 جائحة عالمية سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية إلى إقرار جملة من التدابير قصد تخفيف من آثار الاقتصادية الوخيمة للجائحة، حيث أعلنت الحكومات تقديم حزم حوافز مالية تبلغ نحو 9,6 تريليون دولار وقد كانت معظم الحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة

[1] جميلة السعيدي، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، فبراير 2021، ص ت

[2] قباني فطيمة الزهرة، **آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021**، مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية، العدد 3، جامعة سطيف (الجزائر)، نوفمبر 2021، ص 155-158.

والأعمال وهي على شكل قروض ميسرة ودعم ائتماني، ففي المنطقة العربية بلغت قيمة التحفيز المالي حوالي 102 مليار دولار أي ما يقارب 1 في المائة من مجوع الحوافز المالية العالمية.

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أفريل 2020 اتفاق بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاديات الأوروبية، في حين قدمت الحكومة الأمريكية حزمة تحفيزية بقيمة 2 تريليون دولار وهو ما يعادل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منها 343 مليار دولار لدعم تقديم القروض إلى الشركات الكبيرة و349 مليار دولار لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و250 مليار دولار لدعم تأمينات البطالة بالإضافة لتقديم إعانات مباشرة للأسر الأمريكية بقيمة 301 مليار دولار. بينما في الصين ركزت في المرحلة الأولى من الوباء على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتقديم تسهيلات للحصول على القروض لشركات مكافحة الأوبئة كما أعلنت على حزمة تحفيزية مالية قدرت قيمتها ب 3,75 تريليون يوان لدعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة إلى ما سبق تبنت البنوك المركزية في أنحاء العالم تدابير لتعزيز السيولة تبلغ قيمتها 4,9 تريليون دولار معظمها من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا.[1]

كما دعت العديد من البنوك المركزية إلى تأخير مدفوعات القروض من الشركات المتضررة لتصل إلى ستة أشهر.

وقد عمدت بعض البنوك المركزية وبالأخص في الدول الخليجية إلى تخصيص حزم مالية لدعم القطاع الخاص، على غرار مؤسسة النقد العربي السعودي التي خصصت حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي، كما خصص المصرف المركزي للإمارات حزمة بقيمة 100 مليار درهم إماراتي.

كما عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لاسيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض حيث حشد صندوق النقد الدولي موارد مالية بقيمة تريليون دولار لتقديم الدعم الطارئ للدول الأعضاء.[2]

[1] اليمين سعادة، **تداعيات جائحة كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 218.

[2] نفس المرجع، ص 219.

**المطلب الثالث: التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية**

لقد كانت التطورات الاقتصادية العالمية ليست كما كان متوقع من قبل وأثرت على الدول العربية بعدة انعكاسات.

**أولا: التطورات الاقتصادية العالمية**

واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2019 عددا من التحديات التي أثرت سلبا على معدل نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلا عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الملايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفلا عن تراجع كبير في نمو التجارة العالمية، كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصاديات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين علاوة على ما سبق ساهم أيضا غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلا عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصاديات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي لمواجهة تلك المتحديات اتخذت عدة اقتصاديات كبيرة إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية لدفع عجلة النمو الاقتصادي منها ما هو متعلق بتعزيز جانب الطلب المحلي من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية، فضلا عن تبني سياسات نقدية توسعية لدعم الناتج والتشغيل كتلك التي تبناها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام بثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستهلاك المحلي.[1]

ويعيش العالم والمنطقة العربية وضعا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا وما ستتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع وارتفاع مستويات عدم اليقين وانخفاض ثقة المستهلكين والمستخرجين، كما فرض الفيروس قيودا على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على انتقالات الأفراد بما أثر على قطاعات السياحة والطيران.[2] والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، في بداية العام كانت التوقعات تشير إلى أن الأثر على الاقتصاد العالمي سوف يكون محدودا في نطاق 0,1 نقطة مئوية في حالة ما إذا تم احتواء الفيروس خلال الربع الأول من العام غير أن فرضيات أخرى لاحقة رجحت تراجعا أكبر للنشاط الاقتصادي العالمي، متوقعة تراجع معدل نمو الناتج

[1] **التطورات الاقتصادية الدولية، الفصل الأول 2019**، ص1، https://www.amf.org.ae/ تاريخ الاطلاع 2022/06/1

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مرجع سابق، الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020، ص 3.

المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 إلى نصف مستوياته المتوقعة قبل انتشار الفيروس، فيما ذهبت توقعات أخرى إلى أبعد من ذلك مشيرة إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية.[1]

وقد واجه الاقتصاد العالمي في عام 2021 تحديات ترتبط بمدى قدرة دول العالم على دعم مستويات التعافي الاقتصادي من تبعات جائحة كوفيد-19 وتخفيف آثارها على الأفراد والشركات لاسيما في ظل استمرار انتشار الفيروس والسلالات المتحورة منه في العديد من مناطق العالم، في هذا السياق تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى توقع نمو الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 5 و6 في المائة في عام 2021، وسط مسارات متباينة للتعافي الاقتصادي ما بين الدول المتقدمة والدول النامية استنادا إلى التقدم المحرز على صعيد برامج التلقيح واختلاف مستويات قدرة حكومات دول العالم على تقديم الدعم الكافي لاقتصاداتها من خلال حزم التحفيز المالي، في ظل حزم التحفيز المالي السخية التي يتبناها عدد من الاقتصاديات المتقدمة التي من شانها ضخ التريليونات من الدولارات في هذه البلدان.

شهدت مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية تسارعا ملحوظا لاسيما خلال النصف الثاني من عام 2021 وهو ما شكل ضغطا استثنائيا على الموارد الاقتصادية العالمية، وعلى جانب العرض وسلاسل الإمداد الدولية خاصة في ظل استمرار القيود المفروضة بسبب الجائحة، نتج عما سبق موجة من الضغوطات التضخمية العالمية إلا أن المخاوف من إمكانية استمراريتها قد يدفع البنوك المركزية في الاقتصاديات المتقدمة للعودة السريعة إلى المسارات التقليدية وللسياسة النقدية ومن ثم رفع أسعار الفائدة على العملات الرئيسية.[2]

بينما كان العالم يجاهد في بداية 2022 للتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كوفيد-19 ومتحوراته للعام الثالث على التوالي شهد الاقتصاد العالمي تطورات عالمية غير مواتية نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وتحديات اكبر لسلاسل الإمداد الدولية التي لم تكن قد تعافت بعد من التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 كما أدت تلك التطورات إلى تزايد مستويات المخاطر وعدم اليقين في ظل التداعيات التي خلفتها والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة دول العالم والأسواق والأسر، وأدت إلى تراجع مستويات القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط وأثارت مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي، لا تزال التداعيات الناتجة عن التطورات العالمية الأخيرة متواصلة

[1] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مرجع سابق، ص4.

[2] نفس المرجع، ص 4.

ومتلاحقة ولم تتكشف تأثيراتها بشكل كامل بعد وسط عدد من الفرضيات التي يتمثل أكثرها تفاؤلا في احتواء سريع لتلك التطورات خلال النص الأول من عام 2022 في حين يتمثل أكثرها تشاؤما في طول أمد تلك التطورات مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي تتأثر به بشكل أكبر بعض المناطق الجغرافية لاسيما الاتحاد الأوروبي.[1]

**ثانيا: انعكاساتها على الدول العربية**

تعرضت الاقتصاديات العربية لعوامل عديدة سواء داخلية او خارجية أثرت على أدائها الاقتصادي، وهذه العوامل لم تعمل في اتجاه واحد فمنها ما كان محفزا ومنها ما كان مبطئا لأدائها الاقتصادي وتتمثل أهم تلك العوامل في:

- ✓ التوترات التجارية العالمية وما تمثله من تحد للدول العربية حيث تأتي الصين كأكبر مستورد للنفط في الدول العربية وأكبر شريك للدول العربية كما أن الولايات المتحدة كذلك من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية ومن المؤكد أن هذا التأثير لا يقتصر على الدول التي لها روابط مباشرة مع كل من الصين وأمريكا فقط ولكنها تمتد كذلك من خلال التأثيرات غير المباشرة إلى باقي الدول العربية؛[2]
- ✓ التقلبات في أسعار النفط مع بلوغها في المتوسط دون مستوياته المرتفعة التي بلغتها في عام 2018 حيث انخفض متوسط أسعار سلة خاصات أوبك عام 2019 بنحو 10 في المائة؛
- ✓ تراجع إنتاج الدول العربية من النفط بتأثير عدة عوامل أهمها الالتزام باتفاق " أوبك +" وكذلك انخفاض الإنتاج في بعض الدول المصدرة للنفط بسبب الأوضاع الداخلية التي تمر بها؛
- ✓ عدم اليقين بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، ولما له من تأثيرات على الدول العربية كون الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الثاني للدول العربية كما أن تلك التأثيرات أشد وضوحا على الدول ذات الروابط التجارية الوثيقة مع أوروبا، مثل دول المغرب العربي؛
- ✓ الأوضاع الداخلية غير المواتية في بعض دول المنطقة ومن ثم عدم تمكن بعض الحكومات العربية من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والسياسات الاقتصادية السليمة خلال هذا العام؛
- ✓ على خلاف اتجاه العوامل السابقة خفف التوسع الكبير في مشروعات البنية التحتية في بعض دول المنطقة العربية خاصة في الإمارات استعدادا لاستضافة معرض اكسبو 2020، وقطر بإطار الاستعدادات

[1] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، مرجع سابق، ص4.

[2] التطورات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 16.

لتنظيم كأس العالم، ومصر عبر تطوير مشروعات الطرق والبنية التحتية من تأثير تباطؤ معدل نمو الاقتصاديات العربية خلال العام.

ونذكر أيضا أهم الانعكاسات على أهم المؤشرات الاقتصادية:

**1) النمو الاقتصادي:**

بالنسبة للدول المصدرة للنفط يعد النفط المحرك الرئيسي لاقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكون الإيرادات النفطية هي المصدر الأساسي لدعم موازناتها كما انه يتجاوزه 7 في المائة من صادراتها لذا فإن التراجع الكبير في أسعار النفط انعكس حتما على النمو الاقتصادي في هذه الدول.[1]

فيما يخص الدول المستوردة للنفط فقد حققت معدل نمو ادني رغم انخفاض أسعار النفط وانخفاض تكاليف التمويل لتلك الدول في ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية، استفاد بعض الدول خلال العام من النجاح النسبي الذي حققته على صعيد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي انعكست في تعزيز النمو والتوظيف.

**2) التجارة الخارجية:**

تتسم الدول العربية بكونها منفتحة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وقد ساهم في هذا الانفتاح احتواء المنطقة العربية على نحو 57 في المائة من احتياطي النفط في العالم ونحو 27 في المائة من احتياطي الغاز، ومن ثم فإن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض شركائها التجاريين وخاصة الصين والاتحاد الأوروبي كان له انعكاسات على الاقتصاديات العربية نظرا لزيادة مستويات انفتاح الاقتصاديات العربية على الاقتصاد العالمي بشكل عام وهذا التأثير على التجارة الخارجية للدول العربية يمر من خلال:

- ✓ بعض المنتجات التي فرضت عليها الولايات المتحدة الامريكية رسوما إضافية هي منتجات تنتجها وتصدرها بعض الدول العربية ومن ثم فقد تأثرت صادرات بعضها سلبا بارتفاع الرسوم الجمركية.
- ✓ تتسم الصادرات العربية بتركزها على سلعة النفط، وبعد الطلب على النفط طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم فإن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أدى إلى انخفاض الطلب عليه مما ينعكس سلبا على أسعار النفط.

[1] التطورات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 17.

**3) التضخم:**

ساهم انخفاض أسعار النفط بشكل رئيسي في انخفاض معدل التضخم في الدول العربية حيث ساهم في تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط كما أن الثبات النسبي بل وارتفاع قيمة بعض عملات الدول العربية عام 2019 لاسيما المرتبطة بالدولار ساهم في انخفاض معدل التضخم المستورد، أضف إلى ذلك تأثير تأجيل تطبيق ثلاث دول خليجية لضريبة القيمة المضافة حتى عام 2021.

**4) البطالة:**

كانت مشكلة البطالة من وقت قريب من المشكلات التي تعاني منها الدول العربية غير النفطية إلا أن السنوات القليلة الماضية كشفت أن المشكلة أصبحت متواجدة وإن كان بشكل قليل في بعض الدول العربية النفطية، والمتابع لمعدل البطالة في الدول العربية يجد أنه شهد ارتفاعا سنويا سواء من حيث العدد المطلق أو من حيث نسبة البطالة يزيد من حدة المشكلة ارتفاع معدل البطالة وسط الشباب حيث بلغ ثلاث أضعاف المعدل العالمي.[1]

## المبحث الثاني: تأثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية العربية

كما أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي فقد أثرت على اقتصاديات الدول العربية ومؤشراتها بالمثل ونذكر في هذا المبحث تأثير كورونا على هذه المؤشرات.

**المطلب الأول: النمو الاقتصادي**

وفقا لتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في جوان 2020 سجل النمو الاقتصادي العالمي انكماشا قدره (-4,9%) في 2020 بسبب تداعيات جائحو كورونا على الاقتصاد العالمي، في حين يقدر النمو الاقتصادي لعام 2021 بنسبة (5,4+%) ، أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي انكماشا بنسبة (-4,2) مثلما هو مبين في الجدول (7) أدناه، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط والخلل الذي أصاب قطاع السياحة، حيث شهد الطلب العالمي على النفط تراجعا خلال الربع الأول من 2020 بشكل حاد بلغ نحو 7,9 مليون ب/ي مقارنة مع الربع الأخير من عام 2019، ويعد هذا التراجع الأول منذ عام 2009 وسجل معدل أسعار خامات أوبك خلال شهر أفريل 2020، أكبر

[1] التطورات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 18-19.

انخفاض شهري له منذ الأزمة العالمية 2008 – 2009 حيث وصل السعر إلى 17,3 دولار للبرميل، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى خسائر يومية قدرها 550 مليون دولار في المنطقة العربية، حيث تكبدت الشركات في المنطقة العربية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى منتصف مارس 2020 خسائر فادحة في رأس المال السوقي بلغت قيمتها 420 مليار دولار أمريكي.[1]

أما في قطاع السياحة وفقا للتقرير الصادر عن منظمة السياحة العالمية في ماء 2020 فإنه تم خسارة ما بين 850 مليون و1,1 مليار سائح دولي خلال عام 2020، وسيؤدي انتشار فيروس كورونا إلى انخفاض الإيرادات السياحية ما بين 910 مليار دولار و1,2 تريليون دولار وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وصلت خسائر الاقتصادات المدعومة بقطاع الطيران لأكثر من 66 مليار دولار من إجمالي 130 مليار يساهم بها القطاع في الاقتصاد المحلي لدول المنطقة.[2]

**الجدول رقم (7): النمو الاقتصادي في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة 2017 – 2021**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **دول mena** | 1,1 | 0,9 | −0,2 | −4,2 | 2,3 |
| **الجزائر** | 1,3 | 1,4 | 0,8 | −6,4 | 1,9 |
| **البحرين** | 4,3 | 1,8 | 1,8 | 4,5 | 2,3 |
| **جيبوتي** | 5,4 | 8,4 | 7,5 | 1,3 | 9,2 |
| **مصر** | 4,2 | 5,3 | 5,6 | 3,0 | 2,1 |
| **إيران** | 3,5 | −4,7 | −8,2 | −5,3 | 2,1 |
| **العراق** | −2,5 | −0,6 | 4,4 | −9,7 | 1,9 |
| **الأردن** | 2,1 | 1,9 | 2,0 | −3,5 | 2,0 |
| **الكويت** | −4,7 | 1,2 | 0,4 | −5,4 | 1,1 |
| **لبنان** | 0,9 | −1,9 | −5,6 | −10,9 | −6,3 |
| **المغرب** | 4,2 | 3,0 | 2,3 | −4,0 | 3,4 |
| **عمان** | 0,3 | 1,8 | 0,5 | −4,0 | 2,0 |

[1] نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفيد−19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 01، جامعة لونيسي علي البليدة، 2021، ص 88.

[2] نفس المرجع، ص 89.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **قطر** | 1,6 | 1,5 | −0,3 | −3,5 | 3,6 |
| **السعودية** | −0,7 | 2,4 | 0,3 | −3,8 | 2,5 |
| **تونس** | 1,9 | 2,7 | 1,0 | −4,0 | 4,2 |
| **الإمارات العربية** | 0,5 | 1,7 | 1,7 | −4,5 | 1,4 |

**المصدر: (world bank,2020,P 89).**

من خلال الجدول رقم (7) أعلاه نلاحظ أن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ستشهد انكماش اقتصادي قدره (4,2) % خلال عام 2020 مع توقع توسع اقتصادي بنسبة (2,3) % سنة 2021 بسبب فتح الأسواق وانحسار التداعيات الاقتصادية، والملاحظة أن الدول المصدرة للنفط شهدت أكب معدلات التراجع في النمو مثل العراق (9,7−%) والجزائر (6,4−%)، بسبب انخفاض أسعار النفط في ظل تراجع الطلب العالمي أما الدول المستوردة للنفط كانت معدلات التراجع بها منخفضة نظرا لاستفادتها من تراجع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى تتأثر بتراجع النشاط السياحي لاعتمادها الكبير عليه.[1]

ونذكر فيما يلي بعض الآثار لفيروس كورونا في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي: لقد تركت الأزمة تأثيرا سلبي على النمو الاقتصادي بالدول العربية، وحسب تقديرات الإسكوا للخسائر الاقتصادية للأزمة وتكاليفها حيث تقدر بالنحو التالي:

- ✓ خسائر بقيمة 420 مليار دولار من رؤوس أموال الأسواق (ما نسبة 8% من شروط المنطقة)؛
- ✓ خسائر بقيمة 63 مليار دولار من الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) لدى الدول الأعضاء؛
- ✓ ديون إضافية بقيمة 220 مليار دولار (ما يعادل 8% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة)؛
- ✓ تراجع للصادرات بقيمة 28 مليار دولار وخسارة أكثر من 2 مليار دولار من إيرادات التعريفات الجمركية؛
- ✓ فقدان حوالي 1,7 مليون وظيفة في عام 2020، ما يزيد من أعداء العاطلين عن العمل المرتفعة أصلا في المنطقة، حيث بلغت 16 مليون قبل الأزمة؛
- ✓ دفع 8,3 مليونا من سكان المنطقة إلى الفقر، ما يزيد من أعداد الفقراء، التي بلغت 96 مليونا قبل الأزمة؛

[1] نصر الدين توات، مرجع سابق، ص 89.

✓ يواجه 55 مليون محتاج إلى المساعدات الإنسانية مزيدا من التهديدات.[1]

**توقعات الأداء الاقتصادي لسنتي 2022-2023:**

من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد العربي أن يشهد معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة ارتفاعا في عام 2022 ليسجل نحو 5% مقابل 3,3% في المائة للنمو المسجل في عام 2021 مدفوعا بالعديد من العوامل يأتي على رأسها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدات نمو قطاعي النفط والغاز ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي التي بلغت قيمتها 396 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2020-2021) علاوة على الأثر الإيجابي لتنفيذ العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والرؤى والاستراتيجيات المستقبلية التي تستهدف تعزيز مستويات التنويع الاقتصادي، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس مال البشري وزيادة مستويات المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات.

فيما يتوقع تراجع وتيرة النمو الاقتصادي للدول العربية لتسجيل نحو 4 في المائة في عام 2023، بما يتواكب مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي، والتراجع المتوقع في أسعار السلع الأساسية، وأثر الانسحاب التدريجي من السياسات المالية والنقدية التوسعية الداعمة لجانب الطلب الكلي.

وعلى مستوى الدول العربية المصدرة للنفط، سوف تستفيد هذه الدول في عام 2022 من ارتفاع كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق أوبك، وتواصل الزيادة في أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية بما سيدعم مستويات الإنفاق العام المحفز للنمو في هذه الدول ليرتفع معدل نمو المجموعة إلى 5,6 في المائة في عام 2022، مقابل 3,2 في المائة لنمو المجموعة المحقق في عام 2021 في حين من المتوقع معدل النمو دول المجموعة إلى 7'3 في المائة في عام 223 في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز وبدء التلاشي التدريجي لآثار دعم السياستين المالية والنقدية.[2]

وما على مستوى الدول العربية المستوردة للنفط فمن المتوقع تسجيل دول المجموعات وتيرة نمو معتدلة في عام 2022 تقدر بنحو 3,7 في المائة مقابل 2,5 في المائة لمعدل نمو المجموعة المسجل في عام 2021،

[1] تقرير، **تداعيات فيروس كورونا على اقتصاديات الدول العربية**، ص 7 https://www.elwatannews.com.

[2] عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي وآخرون، "**آفاق الاقتصاد العربي**"، صندوق النقد العربي، الإصدار السادس عشر، أبريل 2022، ص 15.

بما يعكس التحديات التي تواجه دول المجموعة على صعيد توازناتها الداخلية والخارجية، فيما يتوقع تحسن ملموس لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجموعة العام المقبل ليسجل 5 في المائة في عام 2023 بما يعزي إلى توقع تحسن مستويات الطلبات الكلي في هذه البلدان، وانحسار تدريجي للضغوطات التي تواجه أوضاع الموزونات العامة، وموازين المدفوعات نتيجة الانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية العام المقبل.[1]

يبين الشكل التالي توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2022-2023.

**الشكل رقم (2): توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية لعام 2022-2023:**

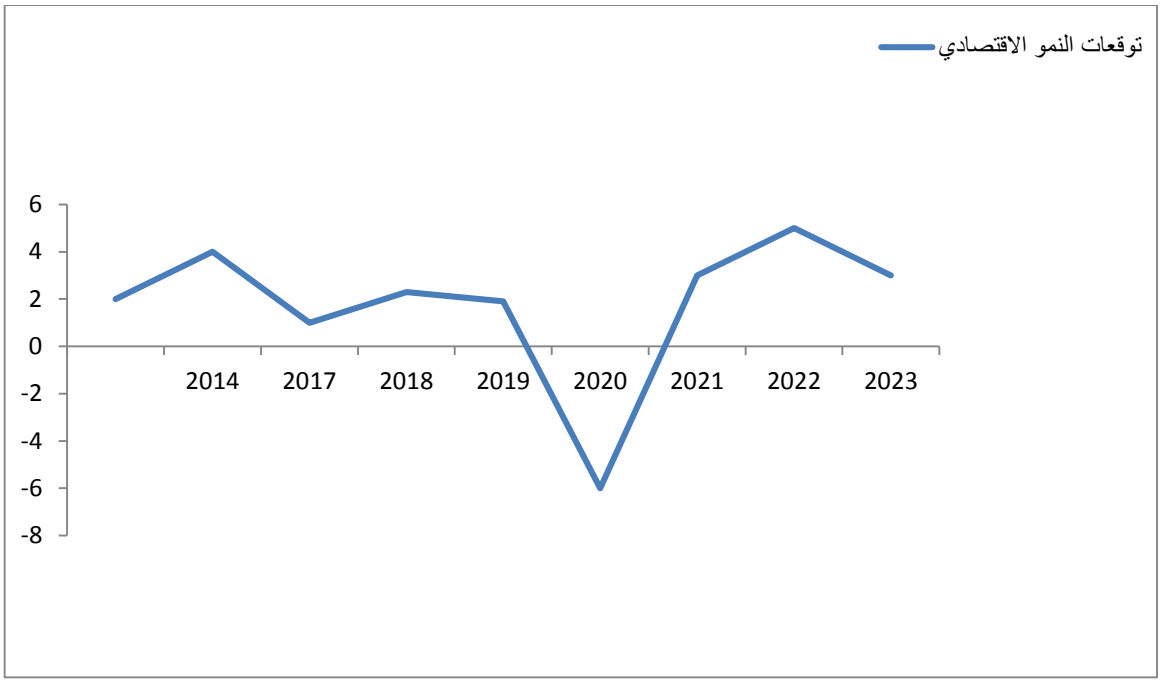


**المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي.**

تشير التقديرات إلى ارتفاع نمو الاقتصادات العربية نحو 5,0 في المائة في عام 2022 وتراجع وتيرة النمو إلى 4,0 في المائة في عام 2023.

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي وآخرون، مرجع سابق.

**المطلب الثاني: ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية**

سوف يتم التطرق لمختلف الآثار التي مست كل من ميزان المدفوعات وكذلك المديونية الخارجية والناتجة عن جائحة كورونا.

**أولا: ميزان المدفوعات**

سجل العجز في ميزان المدفوعات في الدول العربية خلال سنة 2020 ارتفاع قياسيا بعد تراجع أسعار النفط والمواد الأساسية، ركود أغلب الأنشطة الاقتصادية المدرة للعملة الصعبة التي تضررت بقرارات الإغلاق وتقييد تنقل الأفراد للحد من الجائحة العالمية مثل السياحة وخدمات النقل والترقية والفندقة، إضافة إلى تراجع أداء الصادرات السلعية وانخفاض التحويلات وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، بعدما حققت الدول العربية في سنة 2019 فائضا في الميزان التجاري بلغت نسبته 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي (58 مليار دولار) تراجع أداء الميزان الجاري للدول العربية في سنة 2020 وسجل عجزا قدره 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات أن يعرف تحسنا في سنة 2021 (0,2% من الناتج المحلي الإجمالي) والذي يبقى أقل من المستوى المسجل قبل جائحة كوفيد-19، على صعيد مجموعات الدول العربية، سجلت دول الخليج العربي أقل عجز جاري بين الدول العربية، فقدر العجز الجاري في سنة 2020 حوالي 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات بتحقيق فائض في سنة 2021 قدره 2,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الدول العربية المستوردة للنفط فحققت في سنة 2020 عجزا جاريا نسبته 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي، تبقى الدول العربية المصدرة للنفط، باستثناء دول الخليج العربي، والتي تضم الجزائر الأكثر تضررا بالجائحة.

فتحول الفائض في الميزان الجاري المحقق في سنة 2019 (6,5% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى عجز سنة 2020 بلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي مع توقعات أن يتراجع العجز سنة 2021 إلى 0,7% بسبب تراجع أداء الصادرات من جهة بسبب تدهور أسعار النفط والسلع الأساسية وارتفاع الواردات من جهة أخرى بسبب انقطاع سلاسل التوريد العالمية.[1]

[1] نبيل بن موسى، **تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفيد-19 على الاقتصاديات العربية في الفترة 2020 – 2021**، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، جامعة سطيف 2 (الجزائر)، 2021، ص 378

وارتفاع التضخم وتدهور سعر صرف عملاتها والتي عملت على رفع تكلفة الواردات من المنتجات الوسيطية والنهائية.[1]

نبين في الجدول الآتي ميزان مدفوعات الدول العربية خلال 2018 – 2021.

**الجدول رقم (8): ميزان مدفوعات الدول العربية خلال 2018 – 2021:**

| | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **الميزان التجاري** | 322,1 | 214,7 | 174,6 | 265,2 |
| **الصادرات** | 1074,8 | 966,4 | 886,4 | 1060,6 |
| **الواردات** | −752,7 | −751,8 | −711,8 | −795,4 |
| **ميزان الخدمات والدخل** | −109,1 | −93,9 | −113,9 | −106,4 |
| **صافي التحويلات** | −81,6 | −78,9 | −77,8 | −82,6 |
| **الميزان الجاري** | 131,5 | 42,0 | −17,1 | 76,1 |

**المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص 71.**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أعلاه المتضمن مكونات ميزان المدفوعات أنه شهد تراجعا قدره (68,06−% ) في عام 2019 مقارنة بعام 2018 والسبب في ذلك راجع للميزان التجاري حيث تراجعت الصادرات العربية بقرابة 108,4 مليار دولار بنسبة (10,08−% ) بسبب انخفاض أسعار البترول الذي يعتبر من أهم صادرات الدول العربية في حين شهد عام 2020 تراجعا كبيرا في حجم الصادرات بنسبة (27,|8−% ) بسبب تداعيات فيروس كورونا في حين شهد عام 2021 انتعاشا ملحوظا للنشاط الاقتصادي في المنطقة العربية بسبب معاودة أسعار البترول الارتفاع حيث ارتفعت قيمة الصادرات العربية إلى 1060,6 مليار دولار بزيادة قدرها 175,2 مليار دولار ما يمثل (19,76% ) مع تسجيل زيادة في حجم الواردات بنسبة (11,74% ).[2]

**التوقعات لعام 2022−2023 لميزان المدفوعات**

من المتوقع ارتفاع الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة في عام 2022 ليسجل حوالي 186,6 مليار دولار أي بنسبة قدرها 44,1 بالمائة، ليسجل ما يعادل حوالي 6,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

[1] نفس المرجع، ص 379.

[2] نصر الدين توات، مرجع سابق، ص 89 −90.

أما عام 2023، من المتوقع أن يسجل فائضا ميزان المعاملات الجارية حوالي 149,6 مليار دولار يمثل حوالي 4,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

**جدول رقم (9): يمثل توقعات ميزان مدفوعات الدول العربية كمجموعة (الوحدة مليار دولار).**

| | توقعات | |
|---|---|---|
| | **2022** | **2023** |
| **الميزان التجاري** | 355,3 | 310,0 |
| **الصادرات** | 1206,3 | 1191,5 |
| **الواردات** | −851,00 | −881,5 |
| **ميزان الخدمات والدخل** | −85,1 | −78,0 |
| **صافي التحويلات** | −83,6 | 82,4 |
| **الميزان الجاري** | 186,6 | 149,6 |

**المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.**

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات شهدا تقدما وزيادة ملحوظة في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة ثم في عام 2023 نلاحظ تراجع ضئيل وملحوظ في الميزان التجاري والصادرات والواردات أيضا.

**ثانيا: الدين العام**

لجأت الكثير من الدول منخفضة الدخل والمتوسطة أيضا من بينها الدول العربية، على خلفية جائحة كورونا التي تسببت في ركود عالمي، للاقتراض الخارجي عام 2020 وجاء ذلك بعد عقد من الزمان ارتفعت فيه مستويات الدين الخارجي ارتفاعا حادا، ما ضاعف من مشكلات الديون في العديد من دول العالم.

وقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية مجتمعة بحوالي 21,6 مليار دولار، مسجلا نسبة زيادة بلغت حوالي 7,5% ليبلغ حوالي 309 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287,3 مليار دولار بنهاية عام 2018، على خلفية ارتفاع الموازنة المجمعة للدول العربية بحوالي 30,2 مليار دولار (حوالي 4,1% من الناتج المحلي الإجمالي) ليصل إلى حوالي 110,7 مليار دولار خلال العام المذكور (2019)، ذلك بسبب تباطؤ نمو الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 0,4% نتيجة تراجع الإيرادات النفطية بحوالي 1,7%، وكذلك تدفقات المنح الخارجية بنسبة بلغت حوالي 40,5% يضاف إلى ذلك احتياجات إعادة تمويل استحقاقات الدين العام.

وقدر رصيد الدين العام الخارجي ارتفاعا في ثمان دول هي: مصر، لبنان، المغرب، السودان، الأردن، جيبوتي، اليمن وجزر القمر، مسجلة ارتفاعا بحوالي 26,4 مليار دولار أب بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11,2% لتصل حوالي 261,9 مليار دولار بنهاية 2019 مقارنة بحوالي 235,5 مليار دولار بنهاية 2018، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، وقد سجلت كل من مصر ولبنان وجيبوتي أعلى نسب زيادة في مديونيتها الخارجية تراوحت بين 13,5 و 20,6% فيما سجلت كل من اليمن والمغرب والسودان والأردن نسب زيادة أقل تراوحت بين 1,5% و5,1% بنهاية 2019 وشكل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 84,8% من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية بنهاية نفس العام 2019.[1]

كما خلقت جائحة كورونا ضغوطا هائلة على أوضاع المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي كانت تعاني قبل الأزمة من انخفاض مزمن في النمو واختلالات في الاقتصاد الكلي حيث قلت الإيرادات الحكومية الحقيقية عام 2020 بنسبة 24% عما كانت عليه في 2019، وكانت أشد الانخفاضات في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المصدرة للنفط.

ومع انخفاض الإيرادات العامة تراجعت أيضا النفقات الحكومية في المنطقة العربية، وذلك بالمقارنة مع التوقعات قبل الجائحة، وكان انخفاض الإنفاق أقل من التراجع في الإيرادات وهو ما يعكس المطالب الملحة للإنفاق على الاستجابة للجائحة على صعيد السياسات، ونتيجة لذلك قدر متوسط عجز الموازنة في المنطقة عام 2020 بنحو 9.4% من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بالعجز المتوقع قبل الجائحة والمقدر ب 4.6 %.

والشكل الموالي يعرض متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان[2].

[1] هاجر يحيى، ياسمينة إبراهيم سالم، **استراتيجيات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام – دراسة حالة الدول العربية** –، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، جوان 2021، ص 104.

[2] نفس المرجع، ص 105.

**الشكل رقم (3): متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان**

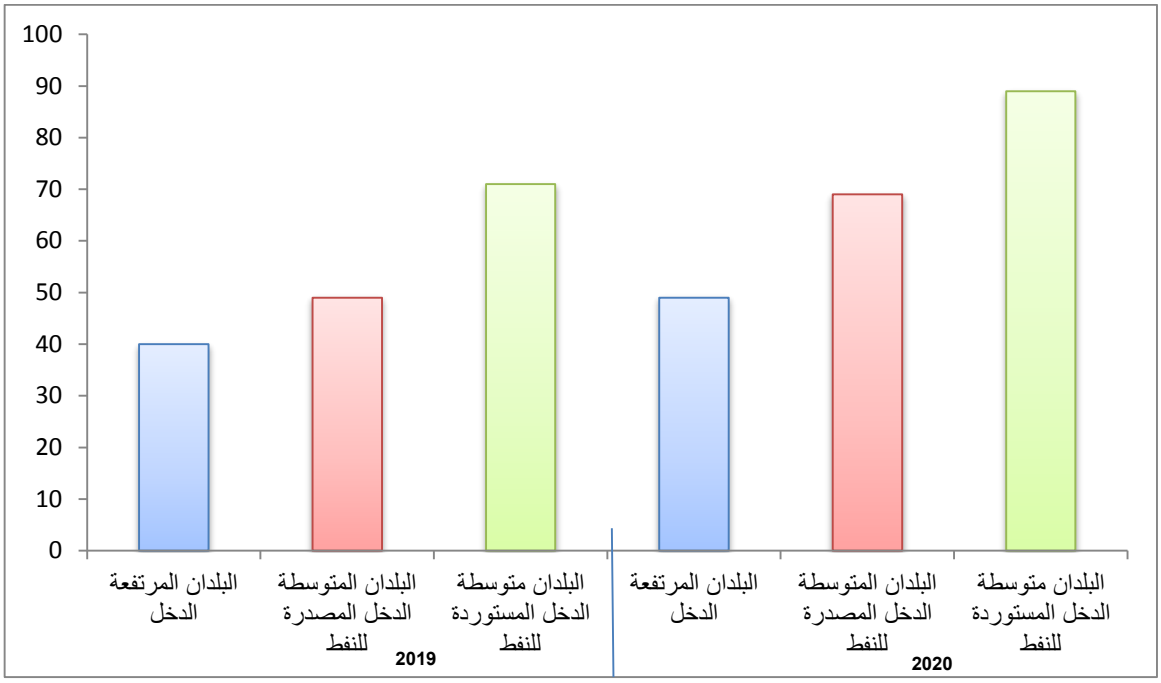


**المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أفريل، 2021، ص 16.**

من خلال الشكل نلاحظ أن أكثر الدول عرضة لارتفاع الدين العام سواء قبل تفشي جائحة كورونا بشكل كامل في الدول العربية أو بعد التفشي هي الدول المتوسطة الدخل المستوردة للنفط.

اضطرت بلدان المنطقة العربية إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز، وذلك لأن الجائحة زادت من حجم الدين العام بحوالي 54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، الأمر الذي سيسرع من وتيرة ارتفاع الدين العام خلال العقد الماضي، فقبل تفشي الجائحة، كان الكثير من بلدان المنطقة العربية يعاني من مراكز ضخمة للدين، مقارنة بنظرائها في فئات الدخل نفسها خارج المنطقة، والكثير من هذه البلدان مستوردة للنفط، لكن تجدر الإشارة إلى أن البحرين وعمان من بين البلدان المصدرة للنفط مرتفعة الدخل وتشهد ارتفاعا عاما في حجم الدين العام.[1]

وقد أصدر صندوق النقد العربي تقريرا حول "مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد" يشير إلى زيادة مستويات الاقتراض الداخلي والخارجي لحكومات العالم في الآونة الأخيرة، ما قد يتسبب بارتفاع نسبة المديونية العالمية في العالم 2020 بنسبة 34.2%.

[1] هاجر يحيى، ياسمينة إبراهيم سالم، مرجع سابق، ص 106.

وقد فرض فيروس كورونا ضغوطات على أوضاع المالية العامة وتسبب بارتفاع الدين العام في عدد من الدول العربية إذ وفقا لما ذكره التقرير فقد شهدت مستويات الإنفاق العام زيادات ملموسة في ظل التزام الحكومات العربية بتبني حزم تحفيز ضخمة لتنشيط الطلب الكلي وتخفيف الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس، في الوقت الذي تراجعت فيه من ناحية أخرى مستويات الإيرادات العامة بشكل حاد نتيجة فقدان جانب من الإيرادات النفطية والضريبية، وبسبب الآثار المترتبة على تفشي الجائحة، لجأت بعض الدول العربية إلى الاقتراض الداخلي والخارجي للوفاء بمتطلبات الحزم التحفيزية المالية الضخمة التي أقرتها، ما تسبب بالتالي بزيادة في حجم الدين العام.[1]

### توقعات لعام 2022-2023

نشر صندوق النقد الدولي تقرير السياسة المالية لشهر أبريل من العام الجاري والذي توقع فيه الصندوق أن يبلغ إجمالي الدين العالمي 94.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 2023.

وتوقع الصندوق أن يبلغ صافي الدين في الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) نحو 36.3% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة عام 2022 وأن تنخفض النسبة إلى نحو 34.9% في 2023، كما ذكر الصندوق توقع ارتفاع مستويات الدين في الدول العربية الثلاثة في تونس ومصر والمغرب خلال 2022.[2]

### المطلب الثالث: القطاع النقدي والمصرفي

عند قيام البنك المركزي بإعلان المؤشرات الكمية لسياسته النقدية يتبادر إلى الدهن قنوات انتقال السياسة النقدية (سعر الفائدة، الائتمان المحلي، وأسعار الأصول) إلى القطاع الحقيقي حيث يظهر الأثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. في هذا الصدد يلاحظ أن غالبية حكومات العالم قد لجأت إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل. في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض

---

[1] CNN بالعربية، **مستويات غير مسبوقة- كيف سيرتفع الدين العام في ظل أزمة كورونا**، الاثنين، 15 يونيو/ حزيران، 2020، مرجع سابق.

[2] CNBCعربي، **صندوق النقد الدولي يتوقع بأن يبلغ إجمالي الدين العالمي نحو 94.4% من الناتج الإجمالي العالمي في 2022**، 20/ 04/ 2022، 13.59.
تاريخ الاطلاع: 2022/05/30. https://www.cnbcarabia.com

أسعار الفائدة النقدية في آن واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال شهر مارس من عام 2020 وبنسب متقاربة من بعضها البعض، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام 2019 بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

من جانب آخر اتخذت الدول العربية سياسات تحفيزية على مستوى السياسة النقدية لدعم الطلب المحلي في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية وكذلك لدعم سيولة القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع المصارف التجارية على تمويل القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال الصحي، وتلك التي تعمل في القطاعات المتأثرة بتداعيات فيروس كورونا، مثل قطاع الخدمات (النقل والسياحة). كما قدمت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حزمة من المزايا للمصارف التجارية من أجل تخفيف آثار انتشار الفيروس على عملائها والتي سوف يتم التطرق إليها في الجزء التالي من الدراسة والخاص بجهود الدول العربية.[1]

لابد من الأخذ بعين الاعتبار هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية وتناول أثر السياسات التحفيزية على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، وحجم التعثر في التمويل المصرفي، حيث أن أداء هذه المؤشرات يتباين بين المصارف، ويختلف بين المصارف ذات العجز السيولي والمصارف ذات الفائض السيولي.

بالنسبة للمصارف الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولي، من المتوقع أن تقدم تسهيلات مصرفية ومزايا مجازية لعملائها مقارنة بتلك التي في الأصل كانت تعاني من عجز سيولي قبل تفشي فيروس كورونا. على سبيل المثال التسهيل المصرفي الخاص بتأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة، يمكن أن تمنح المصارف الكبيرة (من حيث رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة) لعملائها فترة زمنية أطول تتراوح بين 3 و6 أشهر، في حين ستكتفي المصارف الصغيرة والمتوسطة بتأجيل أقساط القروض لعملائها لفترة زمنية قصيرة تتراوح بين الشهر وثلاثة أشهر.[2] لقد استخدم العديد من الاقتصادات العربية سعر الفائدة لجدب كميات كبيرة من النقد الأجنبي اللاهث وراء أسعار الفائدة المرتفعة حتى تبادلت كل من مصر والأرجنتين المراكز المتقدمة على العالم في أسعار الفائدة المرتفعة من خلال التوسع في إصدار أدوات الدين المحلية، وهي الحالة التي خلقت اقتصادات شديدة الهشاشة، رهينة لأي هزة اقتصادية ولو عابرة تتسبب في هروب تلك الأصول مخلفة ورائها نقصا كارثيا

[1] الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 25.

في العملات الأجنبية يدفع نحو المسارعة بمزيد من الرفع لسعر الفائدة والاقتراض الخارجي لملأ الفراغ في النقد الأجنبي ومنع الانخفاضات الحادة في قيمة العملة الوطنية.[1]

**1) تخفيضات البنوك المركزية العربية لأسعار الفائدة:**

**الشكل رقم (4): أسعار الفائدة في بعض الدول العربية (2019-2020)**

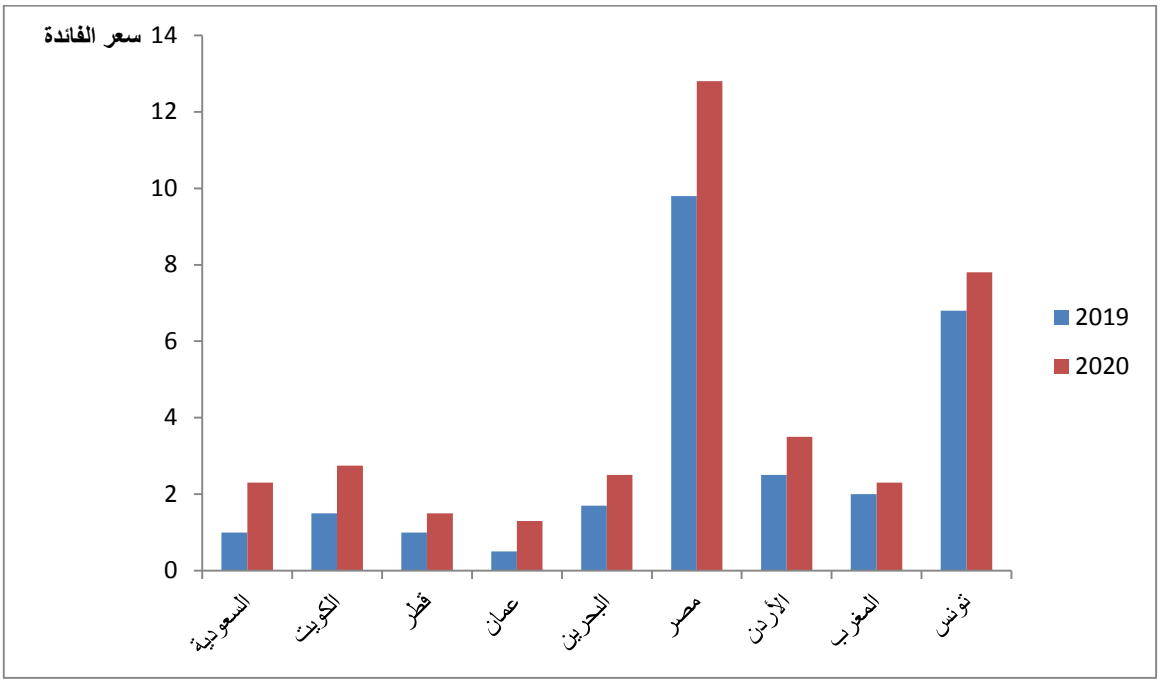


**المصدر: البنوك المركزية العربية صندوق النقد العربي 2020 "تقرير أفاق الاقتصاد العربي 2020".**

في ظل تفشي فيروس كورونا وتأثيره على اقتصاديات العالم، باتت تدخر البنوك المركزية عدة خطوات للتصدي لتداعيات الجائحة الاقتصادية بالإضافة إلى تخصيص تحفيزات مالية وحزمات دعم لاقتصاداتها، خفضت عدد من البنوك العربية في الربع الأول من العالم معدلات الفائدة أيضا كوسيلة تحفيزية لمواجهة التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا.

[1] كيف يهدد ارتفاع سعر الفائدة عالميا حياة المواطنين في الدول العربية؟
تاريخ الاطلاع 2022/07/01 https://www.trtarabi.com/.

وقد أصدر صندوق النقد العربي تقرير يسلط الضوء على الخطوات التي اتخذتها الاقتصادات العربية للتصدي للجائحة، من بينها تبني سياسة نقدية تيسيرية لخفض فائدة.[1]

**2) أبرز تخفيضات أسعار الفائدة بسبب فيروس كورونا:**

أعلنت أغلبية البنوك المركزية العربية، من تخفيض باتت الأسعار لفائدة لدعم السيولة في السوق حيث أعلن البنك المركزي المصري من خفض أسعار الفائدة الرئيسية 300 نقطة أساس (3%) حيث قلص سعر عائد الإيداع لليلة واحدة إلى 9,25% والإقراض إلى 10,25% وسعر العملية الرئيسية إلى 9,75%.

وخفض المركزي السعودي معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس 75 نقطة أساس (0,75%) وخفض معدل إعادة الشراء من 1,75% إلى 1% ومعدل إعادة الشراء المعاكس من 1,25% إلى 0,5%، كما خفض البنك الإماراتي الفائدة 0,75%، والكويتي خفض الفائدة 1% من 2,5% إلى 1,5، وخفض المركزي القطري سعر الفائدة على الإيداع 50 نقطة أساس (0,5%) إلى 1%، وسعر الفائدة على الإقراض بواقع 100 نقطة أساس إلى 2,5%.

وأعلن مصرف البحرين المركزي عن خفض سعر الفائدة الرئيسي لتسهيل الإيداع لأجل أسبوع من 1,75% إلى 1% وذلك للمرة الثانية خلال أسبوع، حيث أعلن عن خفض فائدة الإقراض لليلة الواحدة إلى 2,45% من 4%.

وخفض البنك المركزي الأردني سعر الفائدة 100 نقطة أساس (1%) إلى 2,5% من 3,5% وخفض بنك المغرب المركزي سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس (0,25%) إلى 2%، بينما خفض المركزي التونسي الفائدة 100 نقطة أساس (1%) من 7,75% إلى 6,75%.[2]

[1] كيف عدلت البنوك المركزية العربية أسعار الفائدة للتصدي لكورونا؟
تاريخ الاطلاع 2022/07/01 https://www.arabic.cnn.com

[2] المصارف المركزية خفضت الفوائد... تعرف على أسعارها الجديدة
Alaraby.co.vk تاريخ الاطلاع 2022/07/01 https://www.alaraby.co.vk

**المطلب الرابع: التضخم والبطالة**

لقد تأثرت معدلات التضخم والبطالة في الدول العربية وذلك بسبب الأوضاع التي هي عليه في ظل جائحة كورونا.

**أولا: التضخم**

تراجع معدل التضخم في الدول العربية في عام 2019 ليصل إلى حوالي 5% مقارنة بنحو 9,4% محقق في عام 2018، وقد تأثرت قليلا في عام 2020 بالتداعيات على مستويات العرض والطلب، وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط، فيما ارتفعت في عام 2021 في ظل التعافي القائم على الطلب العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط، فمثلا خلال الشهر الأول من عام 2020 ارتفع المستوى العام للأسعار بحوالي 0,1% على أساس شهري في السعودية و0,2% في البحرين وبحوالي 0,18% في سلطنة عمان وتبين في الشكل الآتي:

**الشكل (05): معدل التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2017-2021 (%)**

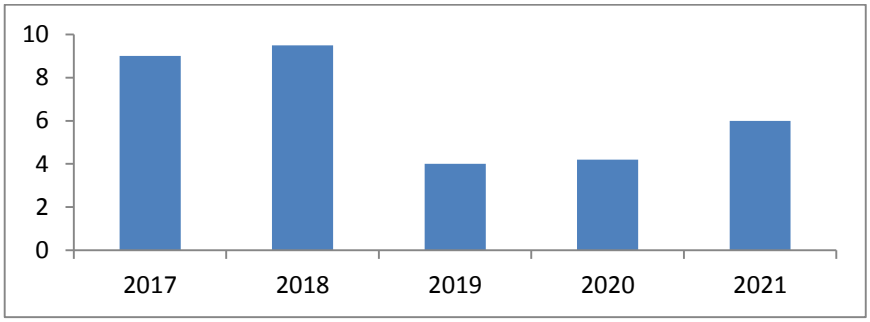


**المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص35.**

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن معدلات التضخم في الدول العربية شهدت تراجع في عام 2019 إلى 5% مقابل أزيد من 9% في عامي 2017-2018 أما في عام 2020 شهدت معدلات التضخم تراجعا طفيفا واستقرار على العموم مقارنة بعام 2019.[1]

تظهر تداعيات الأزمة المالية الناتجة عن وباء كورونا (كوفيد-19) في العام 2021 بصورة واضحة حيث تجاوز معدل التضخم 6% حسب تقديرات صندوق النقد العربي.[2]

[1] نصر الدين توات، مرجع سابق، ص90-91.

[2] نصر الدين توات، مرجع سابق، ص91.

ويرجع السبب في هذا التغير في معدل التضخم إلى تعطل سلاسل التوريد لبعض السلع والخدمات بسبب تشديد الدول المصدرة لتلك السلع لقيود الإغلاق الكلي والجزئي وقيام بعض الدول العربية برفع القيمة المضافة على السلع والخدمات لزيادة مواردها المالية لدعم جهودها لتحفيز الاقتصاد.

تباينت معدلات التضخم في المنطقة العربية، وبلغ معدل التضخم مستويات تاريخية في الدول العربية المستوردة للنفط (33,3%) نتيجة تراجع الطلب وارتفاع الضغوط على العملات المحلية التي رفعت من أسعار السلع والخدمات المستوردة في ظل تراجع الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، وهم ما ساهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول، مثل لبنان الذي شهد موجة من الاحتياجات والاضطرابات الاجتماعية بعد بلوغ معدل التضخم في سنة 2020 84,3% مقارنة بسنة 2019 التي ارتفع فيها معدل التضخم إلى نسبة 2,9%، أما الدول العربية المصدرة للنفط فقد ارتفع معدل التضخم فيها في سنة 2020 بحوالي 1,72%.

فاقم ارتفاع معدل التضخم والركود الاقتصادي العالمي خلال سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 من تدهور الظروف الاجتماعية، حيث ارتفعت مستويات البطالة في الدول العربية وتدهورت أوضاع سوق العمل، رغم حزم التحفيز التي تبنتها الحكومات العربية.

**التوقعات لعام 2022-2023:**

وفقا لتقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الذي يصدر عن صندوق النقد العربي لشهر أبريل 2022ن تعكس التوقعات ارتفاعا في معدلات التضخم في الدول العربية لعام 2022، ويأتي ذلك نتيجة للتحديات المترتبة من سلاسل الإمداد الدولية، والارتفاعات المسجلة في أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة ووفقا للتقرير، يعود ارتفاع مستويات التضخم إلى تأثير الزيادة في مستويات الطلب الكلي، ورفع معدلات ضرائب الاستهلاك في بعض الدول العربية، والأثر الناتج عن انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الرئيسية، وتأثير عوامل تضخمية أخرى تختلف من دول عربية لأخرى، ليسجل متوسط معدل التضخم للدول العربية نحو 7,5% في عام 2022 مقارنة مع 5,7% في عام 2021، بينما من المتوقع تراجع معدل التضخم نسبيا في عام 2023 ليصل إلى 7%.[1]

[1] CNN بالعربية، **توقعات معدلات التضخم في الدول العربية**، دبي، الإمارات العربية، الأربعاء، 20 أبريل/ لنسان 2022، 20:21

تاريخ الاطلاع 2022/05/28 https://arabic.cnn.com

**الجدول (10): معدلات التضخم في الدول العربية لعامي 2022-2023 بالنسبة المئوية:**

| البلد | توقعات 2022 | توقعات 2023 | البلد | توقعات 2022 | توقعات 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| **السعودية** | 1,3 | 2 | ليبيا | 8 | 6,2 |
| **الإمارات** | 2,7 | 2,5 | مصر | 8,5 | 7,2 |
| **قطر** | 4,3 | 3,5 | المغرب | 4,7 | 1,9 |
| **الكويت** | 4,2 | 3,8 | تونس | 6,5 | 6,3 |
| **عمان** | 4,4 | 3,5 | فلسطين | 1,7 | 1,5 |
| **البحرين** | 2,5 | 2,2 | الأردن | 2,5 | 2,4 |
| **الجزائر** | 7,7 | 8,8 | موريتانيا | 4,2 | 3,1 |
| **العراق** | 7 | 6,2 | جيبوتي | 3,4 | 2,8 |
| **اليمن** | 23,5 | 25 | الصومال | 4,1 | 3,5 |

**المصدر: تقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي بالاستناد إلى مصادر وطنية وإقليمية ودولية.**

من خلال الجدول نلاحظ أن اليمن تسجل أعلى معدل التضخم في السنوات القادمة خاصة في 2023 بمعدل 25% بعدما يكون في عام 2022 بمعدل 23,5 تليها مصر والجزائر، لتسجل مصر معدل 8,5% لعام 2022 ثم تتراجع إلى 7,2 سنة 2023 أما الجزائر فتسجل معدل 7,7 سنة 2022 لترتفع في السنة الموالية 2023 إلى 8,8% وتبقى بقية الدول العربية تسجل معدلات متقاربة، ومعظم هذه الدول تسجل معدلات منخفضة عام 2023 مقارنة بعام 2022.

**ثانيا: البطالة**

لقد قدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2019 بحوالي 25,6 مليون أي ما يمثل حوالي 15,9% من قوة العمل العربية، بالمقارنة مع 188 مليون عاطلا حول العالم ومتوسط بطالة بلغ حوالي 5,5% يرجع ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بالخصوص إلى الأوضاع الداخلية التي تشهدها بعض الدول، ويرتكز أكثر من ثلاثة أرباع عدد العاطلين العرب في خمس دول عربية وهي السودان، مصر، سورية، الجزائر والعراق وقد فاقمت أزمة كورونا من معدلات البطالة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما ضاعف أعداد العاطلين خلال السداسي الثاني من سنة 2020، حيث أدى تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية إلى تضرر أو

إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصوص، مما أدى إلى تسريح العديد من العمال.[1] واستنادا إلى منظمة العمل الدولية، شهدت المنطقة العربية فقدان نحو 6 ملايين وظيفة بدوام كامل خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث أدى ذلك بشكل مباشر إلى تراجع في مستويات الدخل، خاصة في البلدان التي تتسم بمحدودية الفضاء المالي وضعف في سوق العمل، بالإضافة إلى ذلك، قد تشهد المنطقة العربية تأكل الطبقة ذات الدخل المتوسط، ما يدفع 8,3 مليون شخص إلى الفقر ويتسبب في معاناة 1,9 مليون شخص من نقص في الغذاء.[2] وتتميز المنطقة العربية بوجود مستويات دخول متدنية للغاية، ومعدلات فقر مرتفعة نسبيا، مما يزيد الأمر تعقيدا ويجعل من الصعب السيطرة على مجريات الأمور، حيث أفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن القطاع الوظيفي، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على كاهل القوى العاملة في جميع أنحاء العالم كما أوضح التقرير أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إلغاء 6,7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020.[3] أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية.

**الشكل (6): يبين متوسط معدل البطالة في الدول العربية قبل الأزمة وبعدها.**

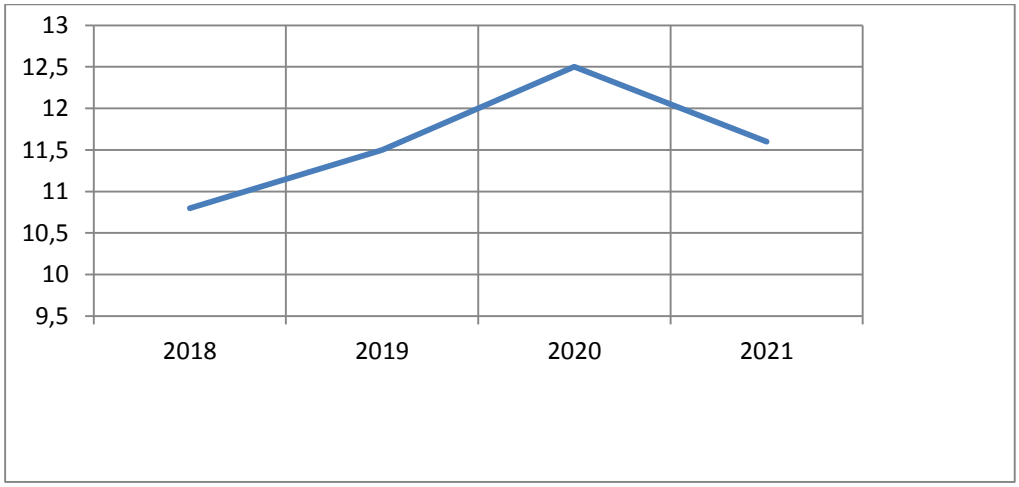


**المصدر: بانقا، 2020، ص111.**

[1] يعقوبن صليحة، **تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسواق العمل في الدول العربية -مع الإشارة لحالة الجزائر-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص490.

[2] أنيس بن بريك، **كيف ستتشكل جائحة كورونا مستقبل المنطقة العربية**، كلية السياسات العامة، جامعة حمد بن خليفة، قطر تاريخ الاطلاع 2022/05/27 https://www.hbku.edu.qa/.

[3] يعقوبن صليحة، مرجع نفسه، ص491.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة في المنطقة العربية في ارتفاع مستمر حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2020 (12,5)، وهذا راجع إلى التدابير الوقائية التي اتخذتها الدول العربية للتخفيف من انتشار فيروس كورونا (كوفييد-19)، منها إجراءات الإغلاق والحجر المنزلي وفرض القيود على الأنشطة الاقتصادية، كل هذه التدابير كانت لها عواقب وخيمة على العمالة إن نسب البطالة في الدول العربية كانت مرتفعة حتى قبل انتشار الوباء نتيجة الأوضاع السياسية التي تشهدها الكثير من دول المنطقة.[1]

حيث وصلت إلى أكثر من 40% في بعض الدول، بالإضافة إلى الضغوط المالية التي تمر بها العديد من الدول نتيجة التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا المستجد.

والجدير بالذكر أن معظم البلدان العربية تفتقر لشبكات الضمان الاجتماعي وبغض النظر عن الآثار الناجمة عن الجائحة، فإن معظم سكان المنطقة الغربية في الدول غير النفطية يعانون من معدلات فقر مرتفعة بطبيعتها.

كما لا يمكن إنكار عامل الارتفاع الملحوظ في عدد سكان المنطقة العربية، حيث بلغ عددهم في 2020 ما يقارب من 420 مليون نسمة وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي 1,8% مقارنة بـ 1% على مستوى العالم، كما أنه من المتوقع أن يرتفع العدد المطلق لشباب من 46 مليون في عام 2010 إلى 58 مليون في عام 2025، وحسب بيانات صندوق النقد الدولي فإن 27 مليون شابا عربيا سيدخلون سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة ولن يجدوا فرص متاحة مما سيزيد من الضغط على الحكومات وتفاقم مشكلة البطالة التي تعاني منها المنطقة العربية من قبل جائحة كورونا لت تقتصر على الدول العربية الغير نفطية أو الفقيرة فقطن ولكن ستعاني منها دول الخليج العربي أيضا، وذلك لتوقف نشاط بعض المجالات الأساسية التي تعتمد عليها تلك الدول، مثل حركة الطيران بدولة قطر والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى توقف قطاع السياحة والذي سيضرب باقتصاد دول مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر التي تعتمد على هذا القطاع كأحد الركائز الأساسية لاقتصادها، وكذلك المملكة العربية السعودية نتيجة توقف مواسم الحج والعمرة بها.[2]

[1] يعقوبن صليحة، مرجع سابق، ص491-492.

[2] المرجع نفسه، ص492-493.

**توقعات لعام 2022-2023:**

على الرغم من المخاطر التي لا يزال الاقتصاد العالمي يواجهها بعد مرور سنتين على تفشي جائحة كوفيد-19، تبدو الأفاق الاقتصادية للمنطقة العربية ايجابية حيث من المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2021 ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3,7 في المائة في عام 2022 و3,6 في المائة في عام 2023.

ومن خلال ذلك فإن معدلات الفقر في المنطقة العربية ستنخفض من نسبة 27% من مجموع السكان في عام 2021 إلى نحو 26% في عام 2023 ولكن مع استمرار وجود تفاوت بين مجموعات البلدان، من ناحية أخرى، ستظل معدلات البطالة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم لاسيما بين النساء والشباب رغم التوقع بانخفاضها لتصل نسبتها إلى 10,7% في عام 2023 بعد أن كانت 11,8% في عام 2021.[1]

## المبحث الثالث: التأثيرات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا في الوطن العربي

لقد تسببت الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في الوطن العربي من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في أسعار النفط، وتعطل التجارة وانخفاض ثقة المستثمرين ازداد ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمة.

### المطلب الأول: التأثير على الاستثمار والتجارة

**أولا: التأثير على الاستثمار**

سبب فيروس كوفيد-19 في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي مما أسفر عنه تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم مع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع ولكن بشكل أبطأ وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2020 أدنى مستوياته مند تسعينات القرن الماضي حيث انخفض بنحو 30 % مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008- 2009، ثم واصل انخفاض بحوالي 42 % على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار مقارنة مع 1,5 تريليون دولار في 2019 وقد توقعت المنظمة انخفاضا يتراوح بين 5% إلى 10 % في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال

[1] أحمد مومي، **المنطقة العربية ستشهد انتعاشا اقتصاديا في عامي 2022-2023**، الإسكوا، بيروت، 8 كانون الثاني، يناير 2022، تاريخ الاطلاع 2022/05/28 https://www.unescwa.org

عام 20121، وقد خالفت تدفقات الاستثمار الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات وارتفعت بنسبة 2,5 ر سنة 2020.

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي وذلك بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط أو الدول غير النفطية فإلى جانب أن العديد من الدول العربية تحصل على استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة هناك دول يعد انتعاش قطاع الطاقة هو المحرك الأساسي لتوقعات النمو فيها، ومن ثم يعد عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن تلك الدول العربية تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئية العربية أساسية لها، وهو ما يجعل التطورات العالمية في أسواق النفط مؤثرة بصورة غير مباشرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، بحكم تأثيره على الدخل والنشاط الاقتصادي في الدول الموردة لتدفقات الاستثمار لها.[1]

**الجدول رقم (11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (مليون دولار)**

| السنة / الدولة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | التغير | النظير ب% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **دولة الإمارات** | 10354,2 | 10385,3 | 17875 | 19844 | 2010 | 11,2 |
| **مصر** | 7408,7 | 8141,3 | 9010 | 5852 | −3158 | −35,1 |
| **السعودية** | 1419 | 4247 | 4563 | 5486 | 924 | 20,2 |
| **سلطنة عمان** | 2918,1 | 4190,5 | 3420 | 4093 | 673 | 19,7 |
| **لبنان** | 2522,4 | 2653,9 | 2055 | 3067 | 10,2 | 49,3 |
| **المغرب** | 2686 | 3558,9 | 1720 | 1763 | 43 | 2,5 |
| **الجزائر** | 1232,3 | 1466,1 | 1382 | 1125 | −256 | −18,6 |
| **البحرين** | 1426,1 | 1654,3 | 1501 | 1007 | −495 | 32,9 |
| **موريتانيا** | 2029,7 | 954,9 | 887 | 978 | 91 | 10,2 |
| **الأردن** | 587,2 | 772,9 | 730 | 726 | −4 | −0,5 |
| **السودان** | 880,8 | 1035,9 | 825 | 717 | −108 | −13,1 |
| **تونس** | 1065,3 | 1135,8 | 845 | 652 | −193 | −22,8 |

[1] صالحي سلمي، **تداعيات كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2021، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص 530.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصومال** | 369 | 408 | 447 | 464 | 17 | 3,8 |
| **جيبوتي** | 165 | 170 | 222 | 240 | 18 | 8,1 |
| **فلسطين** | 348,1 | 204 | 132 | 52 | −80 | −60,6 |
| **جزر القمر** | 3,9 | 6,9 | 4 | 9 | 5 | 132,7 |
| **الكويت** | − | − | 104 | −19 | −423 | −405,5 |
| **اليمن** | −2699 | −282,1 | −371 | 0 | 371 | −100 |
| **قطر** | 986 | −2186,3 | −2813 | −2434 | 379 | −13,5 |
| **العراق** | −5035,4 | −4885,1 | −3076 | −2896 | 180 | −5,9 |
| **المجموع** | − | − | 39462 | 40464 | 1005 | 2,5 |

**المصدر: صالحي سلمى، تقرير الاستثمار العالمي 2020 أو نكتاد، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات 2020.**

من خلال الجدول رقم (11) الذي يبين لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 2017 إلى 2020 نلاحظ أن العديد من الدول العربية تحصلت على تدفقات ملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى سنة 2019 بحوالي 1875 مليون دولار، تليها مصر ب 9010 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية ب 4563 مليون دولار، واحتلت العراق المرتبة الأخيرة ب 3076− مليون دولار، وقد خالفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية كل التوقعات، فرغم جائحة كوفيد−19 إلا أنها ارتفعت بنسبة 2,5 % لتبلغ 40,5 مليار دولار عام 2020، حيث مثلت 6,1 % من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية، و4 % من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار خلال نفس السنة، وقد استحوذت الدول الخمس الأولى على 95 % من مجمل التدفقات حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى بمبلغ 19,9 مليار دولار، تليها مصر بمبلغ 5,9 مليار دولار، ثم السعودية ب 5,5 مليار دولار ثم سلطنة عمان ب 4,1 مليار دولار وأخيرا لبنان بمبلغ 3,1 مليار دولار، وسجلت الكويت تدفقات سلبية في مؤشر تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية لعام 2020، إذ خرج صافي استثمارات فيمنها 3,9 مليون دولار مقابل تدفقات ايجابية بلغت 104 ملايين دولار لعام 2019 ب 405 %مشاركة في التدفقات السلبية مع

البحرين التي تراجعت ب 32 % وقطر التي تحسنت عن عام 2019 ب 13 % وكذلك العراق التي سجلت تدفقات سلبية سنة 2020 قدرت ب 2896 مليون دولار حيث تحسنت بنسبة 5,9 % مقارنة بسنة 2019.[1]

**ثانيا: التأثير على التجارة العربية**

لم تؤدي التجارة حتى الآن دورها المرتقب في تعزيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم، ولا يزال الطريق طويلا أمام غالبية الدول العربية لتطوير البنية التحتية واللوجستية للتجارة وحصد فوائد التجارة في الخدمات والتجارة الرقمية وتتأثر التجارة في المنطقة العربية بشكل كبير بسوق النفط حيث تشكل صادرات النفط في المتوسط 45 في المائة من إجمالي صادرات السلع مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12 في المائة وجميع الدول العربية هي بلدان مستوردة صافية للأغذية على الرغم من أن الواردات الغذائية لا تشكل سوى 13 في المائة من إجمالي الواردات مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8 في المائة.[2]

ومن المرجع أن نؤدي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفييد-19 إلى الحد من دور التجارة في المنطقة العربية لاسيما بسبب ضعف تأثيرها على الطلب على النفط ولكن أيضا لأسباب تتعلق بتدابير الإغلاق والتباطؤ في التجارة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وعلى الرغم من أن البلدان العربية هي بلدان مستوردة صافية للأغذية فإن اضطراب الأسواق العالمية يؤثر سلبا على صناعتها المحلية، وبالإضافة إلى عدم الاستقرار الطي يحيط تجارة السلع في البلدان العربية فإن تجارة الخدمات هي أيضا عرضة لتأثير سلبي، ويتعين على الدول العربية أن تولي المزيد من الاهتمام للتجارة الرقمية نظرا للدور المتوقع الذي من المرجح أن تلعبه في فترة ما بعد جائحة كوفييد-19، وتظهر البيانات الحالية مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤشر المعاملات فيما بين المنشآت التجارية، أن البلدان العربية في وضع وسطي نسبيا بالمقارنة مع بقية العالم.[3]

---

[1] أحمد الصافي 2020 ترند trends، **تداعيات جائحة " كوفييد-19 " على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: استشراف للتوجيه العالمي والإقليمي** http://trendsresarce.org/ar/insight

[2] البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية 2020** على الرابط http://unctadstat.unctad:org/EN

[3] رباح أرزقي وهانويغن، **فيروس كورونا المستجد يضرب الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، منظمة VOXEV.ORG على الرابط https://voxev.org/content/economics-time، تاريخ الاطلاع 2022/06/15

**الجدول رقم 12: يتضمن بيانات الميزان التجاري لمعظم الدول العربية لعام 2020**

| الدولة | الصادرات (مليار دولار) | الواردات (مليار دولار) | الميزان التجاري (مليار دولار) |
|---|---|---|---|
| السعودية | 176,5 | 131,5 | 45 |
| الإمارات | 172,5 | 181 | −8,5 |
| قطر | 51,5 | 25,8 | 27,7 |
| الكويت | 40,149 | 27,7 | 12,45 |
| مصر | 26,8 | 60,2 | −33,4 |
| المغرب | 27,7 | 44,5 | −16,8 |
| الجزائر | 22,7 | 33,8 | −11,1 |
| العراق | 65,48 | 34,61 | 30,87 |
| الأردن | 7,95 | 17 | −9,05 |
| البحرين | 9,7 | 9,28 | 0,42 |
| لبنان | 3,8 | 11,3 | −7,5 |

**المصدر: I TCTRADE**

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري رابح السعودية والكويت والعراق والبحرين وقطر حيث تجاوزت صادراتها الواردات وتصدرت مصر مرتبة الدول التي سجل ميزانها التجاري خسائر ب 33,4 مليار دولار، حيث بلغت صادراتها 26,8 مليار دولار و60,29 واردات ويتبعها المغرب بلغت صادراتها 27,7 مليار دولار و44,5 مليار دولار واردات، وسجل ميزانها التجاري 16,8−مليار دولار والجزائر 22,7 مليار دولار صادرات و33,8 مليار دولار من واردات وسجل ميزانها التجاري 11,1−مليار دولار.[1]

والأردن 7,95 مليار دولار صادرات و17 واردات وسجل ميزانها التجاري 9,05−مليار دولار، وبلغت صادرات لبنان 3,8 مليار دولار و11,3 واردات وسجل ميزانها التجاري 7,5−مليار دولار والميزان التجاري وأي دولة هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت قيمة الواردات تتجاوز

[1]الميزان التجاري الأبرز الدول خاسر باستثناء 5 دول−مسار بريس https://massarpress.com 2021، تاريخ الاطلاع 2022/06/15

الصادرات فذلك يعني وجود عجز في الميزان التجاري وإذا كان هناك زيادة في الصادرات وتراجع في الواردات هنا يكون للدولة فائض تجاري.[1]

**التوقعات بشأن أثر فيروس كورونا على التجارة في البلدان العربية**

على الرغم من الصدمة غير المسبوقة التي أصابت الاقتصاد العالمي من جراء فيروس كورونا المستجد لا يزال مدى الأثر النسبي لهذا الفيروس على البلدان العربية غير واضح، ويمكن إبراز أهم التوقعات فيما يلي:

- ✓ مع اختناق الاقتصاد العالمي بفعل نفسي الفيروس فحتى المرجع أن يستمر هذا التوجه، كما أن الضغط على أسعار النفط سيزداد على الأرجح بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع التجارة العالمية ونتيجة لذلك ستتأثر شريحة كبيرة من التجارة العربية سلبيا، ولن تفلت الاقتصاديات العربية وآفاق تبادلاتها التجارية من هذا الأثر في ظل تراجع التجارة العالمية بسبب تعطل أنظمة الإنتاج العالمي وازدياد العجز في الميزانيات في جميع أنحاء العالم؛
- ✓ جميع البلدان العربية مستوردة صافية للأغذية فهو ازدياد التهديدات التي تتربص بالأمن الغذائي وتعتبر البلدان العربية بالفعل في مصاف البلدان الأكثر عرض لانعدام الآمن الغذائي بسبب آثار التغيير الثاني والنمو المكاني الكبير وشح المياه وبالإضافة إلى ذلك التهافت على شراء الأغذية يدافع العالم في ظل نفسي لجائحة وعدم اليقين بخصوص مدتها وآثارها النهائية إلى أن أسعار الأغذية مستمر في الارتفاع في أنحاء العالم في هذا السياق؛[2]
- ✓ بانضمام البلدان العربية المحدود إلى سلاسل القيمة العالمية، وفي حين تعتبر هذه السمة عموما صفة سلبية للاقتصادية العربية، إلا أنها قد تخفف من الصدمة الاقتصادية التي سيتسبب بها فيروس كورونا المستجد في العالم العربي، وسيكون تعطل سلاسل القيمة العالمية على الأرجح الشكل الرئيسي للطرد الاقتصادي، وبشكل أساسي بسبب الضيق ولكن أيضا في باقي منطقة شرق آسيا بالإضافة إلى الاقتصاديات العربية المحدود في سلسلة القيمة العالمية، والغياب النسبي لسلسلة قيمة إقليمية عربية يعني أن أثر هذا الجانب المتعلق بالانضمام إلى سلاسل القيمة سيكون طفيفا؛

[1] الميزان التجاري الأبرز الدول خاسر باستثناء 5 دول، مرجع سابق.

[2] التوقعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية https://www.o-robdevelopmentportal.com، تاريخ الاطلاع 2022/06/18.

✓ على صعيد الضرر الناجم عن فيروس كورونا المستجد فهو الأثر المرجح على تجارة الخدمات ومن المحتمل أن يؤثر هذا العامل الذي تهمله التحليلات التجارية، بشكل حاد على الاقتصاديات العربية وفي هذا السياق تعتبر السياحة المتوقعة في جميع أنحاء العالم مصدر مهم للعملات الأجنبية والوظائف بالنسبة لعدد كبير من البلدان العربية على المرجح أن يكون للتوقف المفاجئ والمطول للسياحة أثر سلبي على ميزان المدفوعات في البلدان العربية.

ينطبق الأمر نفسه على النقل الذي يلعب دورا هاما بالنسبة إلى بعض البلدان العربية بالإضافة إلى تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

**المطلب الثاني: التأثيرات على أسعار النفط**

قبل أزمتي جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط كانت الدول العربية تعاني تباطؤ في نموها الاقتصادي بسبب تراجع أسعار النفط إلى مستويات أقل بكثير من السعر المفضل لتغطية النفقات وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، فمثلا كانت الجزائر تحتاج إلى 109 دولارات للبرميل، والسعودية إلى 83 دولارا للبرميل أما مع سعر 20 إلى 30 دولار للبرميل فغن الفجوة باتت أكبر ويعني كل ذلك أن إعطاء منظمة أوبك يجدون أنفسهم مجبرين على الافتراء واستنزاف الاحتياطات المالية، وستواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضا عجز قيمته 140 مليار دولار ويعني سعر البرميل في حدود 30 دولارا وهذا يتطلب تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام واللجوء إلى الافتراض، جاءت أزمتا انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا في الوقت الخطأ لدول الوطن العربي التي كانت تأمل أن تعود اقتصاداتها إلى النمو بعد أزمة انهيار أسعار النفط عام 2014.[2]

تلك الأمور جعلت صندوق النقد الدولي يتوقع في فبراير 2020 جفاف الثروات المالية لدول العربية خلال 15 عاما، إذ استمرت النظم المالية بها على ما هي عليه في ذلك التوقيت، لكن الوضع بعد العشرة الأولى من أكتوبر 2021 تغير حيث تشهد أسعار النفط في السوق الدولية طفرة ملموسة وتجاوزات أسعار النفط سقف 80 دولار للبرميل، ونسبة توقعات بأن تستمر بعد الأسعار وأن ترتفع إلى 90 دولار للبرميل النفط خلال 2022.[3]

---

[1] التوقعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية، مرجع سابق.

[2] **كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي** https://www.dohainstiute.org، تاريخ الاطلاع 2022/06/18.

[3] **في ظل ارتفاع أسعار النفط...هل تغتنم الدول العربية الفرصة؟** https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 2022/06/18.

بلا شك التوقعات مربكة على الرغم من إيجابياتها فمنذ بداية سنة 2021 وأسعار النفط في تزيد مستمر ولكن كان طموح الكثيرين لا يتجاوز سعر 75 دولارا لبرميل النفط، غير انه في ضوء التجارب السابقة للدول التغطية العربية بخطواتها بفورات سعرية أدت إلى وفورات من النقد الأجنبي وزيادة الثروة، ولا يزال النفط العربي يمثل أهمية استراتيجية على الصعيد العالمي من حيث الإمدادات وكذلك على صعيد الاقتصاديات العربية النفطية نفسها، فحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 تمتلك الدول العربية النفطية 56,5 % من الاحتياطات المؤكدة من النفط على مستوى العالم، كما تمتلك نسبة 26,7 % من احتياطات العالم من الغاز الطبيعي أما على صعيد الإنتاج فنقدم الدول العربية النفطية 28,4 % من حجم الإنتاج العالمي من النفط كما نقدم نحو 14,9 % من إنتاج الغاز العالمي.

ولا تزال منظمة " أوبك بلس " متفائلة بشأن إنفاق النفط خلال عام 2022، حيث أشارت في أحدث توقعاتها إلى احتمال وصول الطلب إلى 99,13 مليون برميل من النفط يوميا في الربع الأول من العام المقبل، قبل أن يصل إلى مستويات ما قبل الوباء بحلول الربع الثالث.[1]

وحالما يتوقف انتشار الفيروس ستتراجع التدابير الوقائية التي تمثل الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي، وسنعتمد سرعة للتعافي على سرعة وجسم الحكومات في اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية الناجمة عن الأزمة الصحية.

لكن من المرجح أن ينمو عنصر العرض في الصدمة النفطية ويدفع أسعار النفط إلى الانخفاض لفترة أطول.

وتختلف الصدمتان في مدتهما وذلك في عواقبهما المحتملة وما يرتبط بهما من مخاطر التقاعس عن التحرك.[2]

**ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط لعام 2022**

يعتبر النفط من أهم السلع التي تدر المال في العالم مند عام 2016 شهد العالم ارتفاعا خطيرا في أسعار النفط والطلب المتزايد باستمرار على النفط وقد أدى التضخم ونسبة العرض والطلب في صناعة النفط إلى إبقاء

[1] مرجع نفسه.

[2] التعامل مع صدمة مزدوجة، جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، https://www.albankaldawli.org، تاريخ الاطلاع، 2022/06/18.

معدلات النفط عند أعلى مستوياتها على الإطلاق، مما أدى إلى ارتفاع معدلات استخراج النفط إلى مستويات عالية.

وفيما يلي ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط لعام 2022

**الجدول (13): يمثل ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط عام 2022**

| الترتيب | الدولة | قيمة صادرات النفط |
|---|---|---|
| **1** | المملكة العربية السعودية | 174.460 مليون دولار |
| **2** | العراق | 78.527 مليون دولار |
| **3** | الإمارات العربية المتحدة | 57.449 مليون دولار |
| **4** | الكويت | 53.793 مليون دولار |
| **5** | ليبيا | 20.343 مليون دولار |
| **6** | الجزائر | 13.494 مليون دولار |
| **7** | قطر | 7.963 مليون دولار |
| **8** | البحرين | 3.881 مليون دولار |
| **9** | مصر | 2.782 مليون دولار |

**المصدر: oupecorg.org**

تحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول في تصدير البترول وتليها دولة العراق في المركز الثاني تم دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث، ودولة ليبيا في المركز الخامس ثم الجزائر في المركز السادس.[1]

[1] **ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط**، 2022، (https://olmrj3.com) تاريخ الاطلاع 28 / 06 / 2022.

**توقعات أسعار النفط الخام لعامي 2022 و2023:**

**الشكل رقم 07: يمثل توقعات أسعار النفط لعامي 2022 و2023 (با الدولار$):**

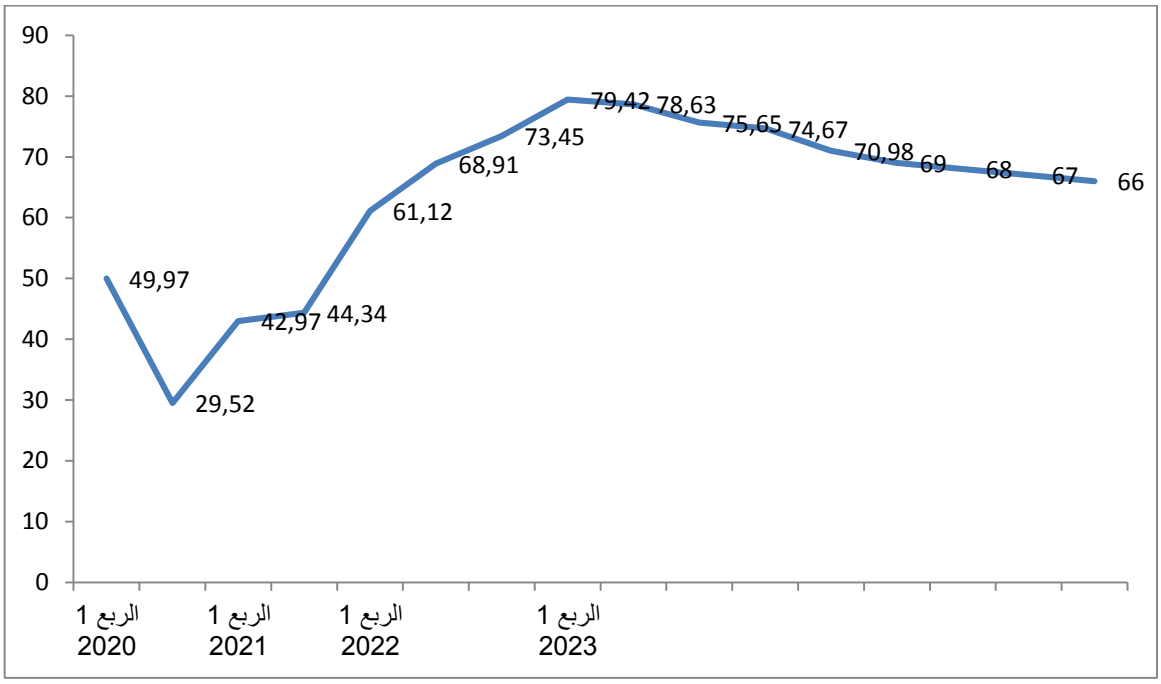


**المصدر: تقرير توقعات الطاقة قصيرة المدى "لشهر يناير 2021" الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية.**

وفقا لتقرير الذي أصدرته وكالة الطاقة الدولية لشهر يناير 2022، من المتوقع انخفاض أسعار النفط الخام من مستويات عام 2021، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت وهو معيار التسعير الدولي، 79 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2021، لتصل التوقعات بأن يبلغ متوسط سعر البترول 75 دولار للبرميل في عام 2022 ز 68 دولار للبرميل في عام 2023.

بلغ متوسط السحوبات من مخزونات النفط العالمية 1,4 مليون برميل يوميا وال<ي ساهم في ارتفاع أسعار النفط الخام.[1]

نتجت عمليات سحب المخزون هذه عن عودة استهلاك البترول بشكل أسرع من إنتاج البترول بعد بدء جائحة فيروس كورونا في عام 2020.

[1] **توقعات وكالة الطاقة الدولية للأسعار النفط الخام لعاملي 2022 و2023 إليكم كم بلغت،** https://Arabic.cnn.com تاريخ الاطلاع 28 / 06 / 2022.

من المتوقع الزيادة في إنتاج البترول وتباطؤ نمو الاستهلاك، مما سيؤدي إلى زيادة مخزونات البترول على مستوى العالم.[1]

كما أطلق صندوق النقد العربي الإصدار السادس عشر من تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" الذي توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية على عدد من الأصعدة خلال عامي 2022 و2023.

وأوضح التقرير أنه بينما كان العالم يجاهد في بداية عام 2022 لتغلب على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانتشار فيروس كوفييد-19 ومتحوراته للعام الثالث على التوالي، شهد الاقتصاد العالمي تطورات عالمية غير مواتية نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، وتحديات أكبر لسلاسل الإمداد الدولية التي لم تكن قد تعافت بعد من التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفييد-19، كما أدت تلك التطورات التي تزايد مستويات المخاطر، وعدم اليقين في ظل التداعيات التي خلفتها والتي اتسع نطاق تأثيرها ليشمل كافة الدول والأسواق ونتج عنها تراجع مستويات القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

في ظل هذه التطورات من المتوقع ارتفاع سعر نمو الاقتصاديات العربية إلى نحو 50% في عام 2022 مدعوما بالزيادة في إنتاج النفط وأسعاره في الأسواق الدولية، والأثر الداعم للنمو جراء استمرار حزم التحفيز في الدول العربية خلال عام 2022 إلى ارتفاع حجمها إلى 396 مليار دولار أمريكي، أما فيما يتعلق بعام 2023 فمن المتوقع انخفاض معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى نحو 4,0 % كنتيجة لتراجع الطلب العالمي والسحب التدريجي لحزم الدعم، والانخفاض المتوقع لأسعار السلع الأساسية.[2]

**المطلب الثالث: التأثير على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

لقد سلطت الأزمة الصحية والاقتصادية الحالية الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص، والتي تأثرت بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي المعطل وآفاق التعافي الغير مؤكدة وتدابير الأضواء التي اتخذتها الحكومات على الرغم من أن الأدلة مبعثرة ونادرا ما تكون المسوحات ممثلة إحصائيا للمجتمع أصحاب الحرف، تشير بعض الحقائق إلى تأثير الأزمة على النظام البيئي للقطاع الخاص.

[1] توقعات وكالة الطاقة الدولية لأسعار النفط الخام لعامي 2022 و2023، مرجع سابق.

[2] صندوق النقد العربي يطلق الإصدار السادس عشر عن تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" متضمنا توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2022 و2023 https://www.amf.org.ae تاريخ الاطلاع 28 / 06 / 2022.

على سبيل المثال تثير دراسة استقصائية شملت 42 مؤسسة كبيرة و 61 مؤسسة صغيرة تابعة لغرفة التجارة الأمريكية في مصر إلى أن 8 من الشركات التي شملتها الدراسة تتوقع انخفاض الإيرادات في عام 2020 وتتوقع 50% منها خسائر في الإيرادات تتجاوز 20% فالتأثير كبير بشكل خاص على الشركات الصغيرة والتي تتوقع جميعها خسائر في الإيرادات وبتوقع 68% انخفاضا بنسبة 20% على الأقل من عوائدها المعتادة ، تشمل القطاعات المتأثرة بشكل خاص الضيافة والسياحة والبناء والعقارات والتصنيع والنفط والغاز والتسويق علاوة على ذلك أبلغت 50% من الشركات الصغيرة و 35% من الشركات المتوسطة الحجم فعلا عن أثر المالي.[1]

وبدأت تظهر الانعكاسات الهائلة للتراجع في التجارة على مؤسسات الأعمال التجاري والصناعات في شتى القطاعات، علما أن ما بين يناير ومنتصف مارس 2020 كانت مؤسسات القطاع الخاص قد سجلت خسائر ضخمة في رأس المال السوقي بنحو 420 مليار دولار وهو ما يعادل 8% من خسائر الثروة الإقليمية، وكانت القطاعات الأكثر تأثرا من قطاعات التعدين والصناعات الكيماوية والميكانيكية والكهربائية وغيرها من القطاعات الأكثر تأثرا بالانقطاعات التي حدثت في سلاسل التجارة العالمية.[2]

ويؤدي الجمع بين أسعار النفط المنخفضة والجائحة إلى تسريع الاندماج عبر القطاعات التي تعمل فيها العديد من المؤسسات العائلية.

في بعض الأحيان اضطرت المؤسسات الأقل استثمارا إلى بيع عدد من الحصص أو حتى المؤسسات بأكملها، تتعرض المؤسسات التي تواجه خسارة دائمة في الإيرادات وقضايا السيولة لخطر الإفلاس والتوقف عن العمل في النهاية لكن القليل من الدراسات الاستقصائية ركزت في الآن على المؤسسات التي تواجه الملاءة المائية والإفلاس.

كجزء من استجابتها لأزمة فيروس كورونا، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتقيين مخاطر أزمة سيولة واسعة النطاق باستخدام عينة عبر القطاعات مما يقرب من مليون شركة أوروبية.

[1]American chamber of commerce of Egypt (2020), covid-19 Response: Impaction Business Activity surey Findings from Amcham Egypt Members, April.

[2]كوفيد-19 يضرب التجارة العربية 42 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2020
https://arb.majatma.com تاريخ االاطلاع20 / 06 / 2022.

وجد التقرير أن بدون دعم السياسة ستنفد السيولة لدى 20% من المؤسسات بعد شهر واحد و30% بعد شهريين و38% بعد 3 أشهر.

في سيناريو تستمر إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي لمدة سبعة أشهر، ستواجه أكثر من 50% من المؤسسات نقصا في السيولة، لذلك من المهم أن تنفد السلطات مخططات الدعم التي تساعد المؤسسات وأصحاب المشاريع العائلية للحياة ولكن ضعيف على مواجهة الاضطرابات وتجنب خسارة الأعمال التي كانت تستمر لولا ذلك، إذا لم يواجهوا مشاكل التدفق النقدي الناجمة عن الأزمة.

تقدم الدراسات الاستقصائية للشركات في الوطن العربي أيضا لمحة عن أحد أكثر الآثار الضارة المحتملة للازمة وهو فقدان الوظائف وساعات العمل وأجور الموظفين في العديد من المؤسسات الصغيرة.

في مصر وجد مسح للمؤسسات التابعة للغرفة التجارية الأمريكية أنم في حين أن أكثر من 60% من المؤسسات أبلغت عن آثار سلبية على كفاءة الموظفين كان ما يقارب 80% يتوقعون الاحتفاظ بموظفيهم، ومع ذلك فإن القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة مثل الضيافة والسياحة والبناء والعقارات والنفط والغاز أبلغت عن احتمالات تسريح عالية للعمال.[1]

كما يشير الاستطلاع في الأردن إلى أن ثاني أكبر مصدر قلق للمؤسسات التي شملها الاستطلاع هو دفع الرواتب، فالقلق الأكبر هو دفع الإيجار وتليها في المركز الثالث عدم القدرة على العمل عن بعد كما يشير الاستطلاع إلى أنم 14% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد خفضت بالفعل رواتب الموظفين في حين أن 16% أخرى كانت تخطط للقيام بذلك.

في تونس يشير المسح الذي شمل 600 مؤسسة والذي أجراه المعهد العربي لرواد الأعمال (IACE) في أبريل إلى أن 42% من الشركات تتوقع خفض عدد موظفيها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

إن الخسارة الكبيرة في الوظائف الرسمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستكون مصدر قلق بشكل خاص في الوطن العربي الذي يتميز بارتفاع معدل البطالة الهيكلي (10% في المتوسط) خاصة بين الشباب.

[1]OECD (2020), corporate sector un/notabilities, during the covid-19 outbreak: assessment and policy responses. Series Tackling corona virus ( covid -19) contributing to a Global Effort, https://read.oecdilibrary.org .2022 / 06 / 29 تاريخ الاطلاع

ستكون أيضا مصدر قلق نظرا للدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف الرسمي في القطاع الخاص في مصر (حوالي 33%) والعراق (90% تقريبا) والأردن (حوالي 43%) ولبنان (56%) والمغرب (حوالي 30%) والضفة الغربية وقطاع غزة (أكثر من 90%) وتونس (حوالي 40%) في الواقع وبالرغم من العينة مستويات التوظيف الرسمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فهي منخفضة مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من الاقتصاديات الناشئة.

على مدى العقدين الماضيين كانت سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال أداة لمواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية الرئيسية مثل الحد من البطالة وزيادة الابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد بعيدا عن الدور الثقيل للدولة، وفي بعض الحالات الحد من الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات، وبالتالي فإن فقدان الوظائف في الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل انتكاسة كبيرة لتلك الجهود.[1] وستؤدي إلى عواقب اجتماعية سلبية مثل اقتصاد غير رسمي أكبر ومعدلات بطالة أعلى ومستويات أعلى للفقر وارتداد مسار جهود التنمية بشكل عام.

من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة في الاستجابة لفيروس كورونا يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من البيئة الاقتصادية المتغيرة.

وأظهر استطلاع للرأي أجراؤه بين جمعيات الأعمال وغرف التجارة في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال صيف عام 2020 أن 77% من المشاركين يعيدون التقييم أو يتخذون خطوات لتغيير التحول الرقمي الخاص بهم وتسريع مبادرات التشغيل الآلي. [2]

أعلن حوالي 93% من المشاركين إجراء تغييرات على سلسلة التوريد العالمية الخاصة بهم وبناء سلاسل التوريد من أجل الاستجابة للازمات وإجراء الإصلاحات.

وهناك حاجة إلى مزيج من عمليات انقاد المؤسسات وتخفيف شروط الائتمان والرصد لمساندة القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمساندة مع الشروط الأخرى ذات الصلة، ستساعد المؤسسات على النجاة من نقص الدخل والحيلولة دون تسريح العمال بشكل جماعي.

---

[1] https://read.oecdilibrary.org ,op,cit.

[2] I bid.

إن تحديد الأولويات للقطاعات الاستراتيجية ولاسيما صناعات وخدمات الشبكات مثل النقل والخدمات اللوجستية والتوزيع والتمويل أمر بالغ الأهمية لحماية الطاقة الإنتاجية ودعم التعافي مستقبلا.

وينبغي على الحكومات التركيز عل عناصر تنظيم بيئة الأعمال، خاصة بسبب عمليات الانقاد من الإفلاس وإصلاح إجراءات التفليسة.

لتسوية ما تواجهه المؤسسات من صعوبات وما يرتبط بها من إعادة هيكلة لديوان المؤسسات.

إن صناديق الثروة السيادية وطباعة النقود حينما يكون التضخم منخفضا والاقتراض الدولي هي عوامل يمكن الاستفادة منها جميعا لدعم القطاع الخاص وتخفيف ضائقة المؤسسات.

ويمكن أيضا النظر في تدابير انقاد المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية مع ضمان أن يكون لها تّأثير دائم على المنافسة في السوق.

**المطلب الرابع: التأثير على القطاع الخدمي**

ويقصد بها هنا النقل وسلاسل الإمداد ، الفندقة والسياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقد تم اختيار تلك القطاعات بناء على درجة تأثرها بالأزمة فعلى سبيل المثال قطاع النقل الجوي والخدمات الفندقية والسياحة يعتبر من أكثر القطاعات تضررا نظرا لقرارات الدول بإغلاق المطارات والذي توقف عن توقف الرحلات السياحية من وإلى البلاد وقصر عمل المطارات على استقبال رعايا الدول العالقين بالخارج حال أرادوا العودة لبلادهم الأمر الذي أدى إلى تناقض الطلب بشكل كبير على الخدمات الفندقية سواء المقدمة للأجانب أو المواطنين نظرا لتنفيذ حركة السفر الدولي والمحلي.

## أولا: قطاع النقل

تسببت جائحة كورونا في أزمة صحية واقتصادية عالمية غيرت العالم المنطقة العربية ليست بمنأى عن الصدمة التي أحدثها الوباء.

يؤثر الاضطراب الناجم عن الوباء بشكل مباشر على سلاسل التوريد العالمية وشبكات النقل الأساسية الخاصة بها.

إثر غلق الحدود وإدخال العديد من القيود وبروتوكولات السلامة التي تحد من حركة الأشخاص والبضائع يشكل مباشر على قطاعي النقل والخدمات اللوجستية.[1]

### 1) النقل الجوي للركاب:

ألقت جائحة كورونا بضلالها على قطاع الطيران العربي والذي يسهم في عدد من دول المنطقة بجانب مهم من الناتج المحلي الجمالي وفرص العمل بحكم الموقع الاستراتيجي للدول العربية وعلاقتها الارتباطية مع مسارات الطيران العالمية، حيث شهدت الشركات العالمية في القطاع تحديات تشغيلية هائلة في ظل كمية انعدام حركة المسافرين جوا مما تسبب في توقف تدفق الإيرادات لشركات الطيران العربية، فالعديد منها يحتاج إلى أنواع ومستويات مختلفة من الدعم الحكومي للممكن من البقاء في العمل والاستمرار في تقديم الخدمات، ففي 25 افريل2020 بلغ إجمالي عدد الطائرات خارج الخدمة لأعضاء الاتحاد 1145 طائرة إما عدد الطائرات في الخدمة بلغ عددها 332 طائرة حيث تم وضع 60 طائرة إضافية في الخدمة.

**شكل رقم (08): متوسط انخفاض رحلات الركاب في الدول العربية (من جانفي إلى جوان من سنتي 2020/2019)**

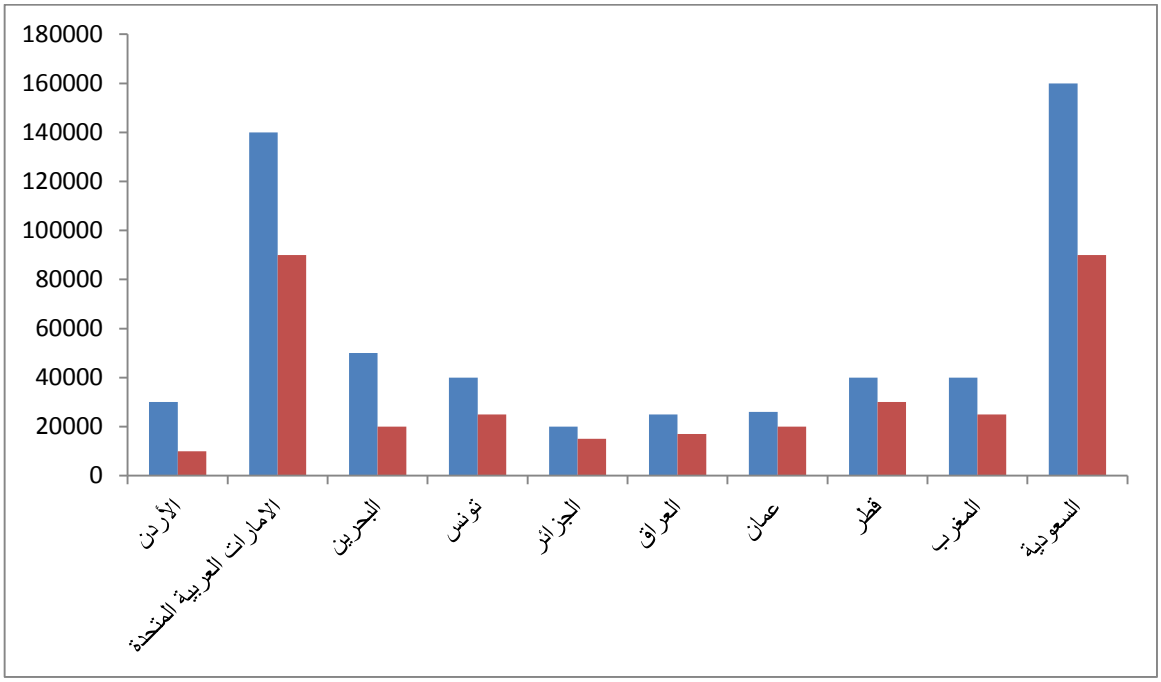


**المصدر: لاكسي فوزية، أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النقل الجوي في الدول العربية، مجلة دفاتر بوادكس**

[1] تأثير جائحة 19 (covid-19) على النقل في المنطقة العربية https://archive.unescwa.org/، تاريخ الإطلاع 2022/07/1

من خلال الجدول نلاحظ انه قد بلغ متوسط انخفاض عدد رحلات الركاب المسافرين في الدول العربية بلغ نسبة 53,12 % خلال 6 أشهر الأولى من سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، فجميع الدول العربية انخفضت فيها عدد رحلات الركاب المسافرين خلال النصف الأول من سنة 2020، إلى الجمهورية العربية السورية التي سجلت ارتفاع في الفترة نفسها بنسبة بلغت 38,60 % كما تراوحت[1] نسبة الانخفاض ما بين الدول العربية بين حد أدنى نسبته 34,68 % في موريتانيا وحد أقصى نسبته 66,67 في العراق.[2]

**2) النقل الجوي للبضائع:**

بالنسبة للنقل الجوي للبضائع فقد شهدت الدول العربية ارتفاع في عدد رحلات الشحن حيث لوحظ في 5 من 6 أشهر في سنة 2020، وذلك باستثناء شهر ماي الذي شهد انخفاضا بنسبة 10,28 % كما سجل الارتفاع الأكبر في شهر جوان بنسبة 25,40 % كما بينته الشكل الآتي.

**الشكل رقم (09): تغير عدد رحلات الشحن للبضائع في الدول العربية خلال الفترة الممتدة (من جانفي إلى جوان من سنتي (2020/2019**

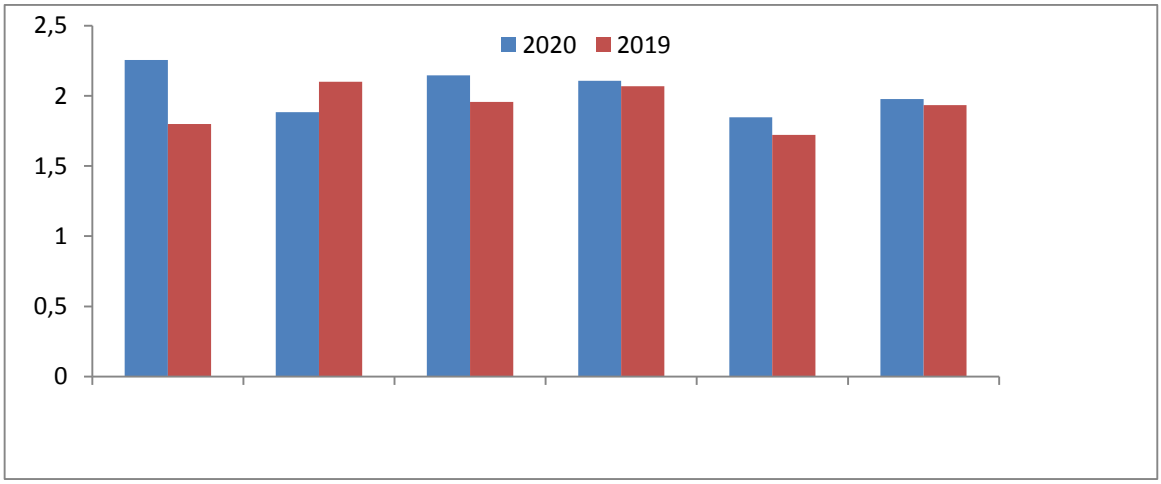


**المصدر: لاكسي فوزية، أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النقل الجوي في الدول العربية، مجلة دفاتر بوادكس**

[1] لاكسي فوزية، **أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النقل الجوي في الدول العربية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 383-384.

[2] نفس المرجع، ص 380-390.

❖ **توقعات بشأن فترة التعافي**

من المتوقع أن تستغرق فترة تعافي قطاع النقل الجوي حوالي 6 سنوات ليعود إلى مستويات سنة 2019 بينما يتوقع أن تبدأ الدول ذات الأسواق المحلية الكبيرة عملية التعافي بشكل أسرع من تلك التي تعتمد على الأسواق الدولية فبعد أزمتي 11 سبتمبر وتفشي فيروس السارس استغرقت عودة حركة المسافرين عامين لتعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمتين، أما بالنسبة للضرر الذي ألحقه نفسي فيروس كورونا والذي شمل الركود الاقتصادي وفقدان ثقة المستهلك فسوف يتفاقم بسبب التحديات الموجودة مسبقا والتي سوف تستمر بالتأثير على التوقعات مثل النزاعات التجارية والجيوسياسية.[1]

## ثانيا: الفندقة والسياحة

تعتبر السياحة وخدمات الفندقة احد مصادر الدخل المهمة لبعض الدول العربية تحديدا لبنان، مصر ، السعودية والإمارات، بحيث تحتل الإمارات المركز الأول عربيا يليها مصر في المركز الخامس والسعودية في السابع ويتبعها لبنان في المرتبة الحادية عشر ففي مصر تأتي السياحة في المرتبة الثالثة لمصادر الدخل بعوائد 16 مليار دولار، حيث جاءت توقعات منظمة السياحة العالمية متفائلة في يناير المنصرم بان يتغطى عدد السياح الوافدين لمصر على مدار العام 15 مليون سائح مقارنة بنحو 13 مليون سائح خلال العام 2019 بزيادة نسبتها تبلغ نحو 15,38 % حيث أتت تلك التوقعات نتيجة تصدر مصر قائمة الوجهات الصاعدة أو غير المطروحة في عام 2020، ولكن هذا الوضع سيتغير حتما وفقا لمجريات الأمور الحالية وإجراءات منع السفر واستمرار غلق المطارات.

أما بخصوص السعودية والتي تشكل بها السياحة الدينية عنصرا رئيسيا للدخل فصدرت الفتاوى بإغلاق الحرم المكي أمام الحجاج ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة.

أما بالنسبة للإمارات فقد تم تأجيل " Expo 2020" بجانب توقف السياحة بشكل كلي في الدولة مند أواخر شهر فبراير.

وأضافت الإحصائيات التقديرية للمنظمة أن الخسائر لم تتوقف فقط على مردود الدخل السياحية الوافدة بل امتدت آثارها على مردود الإنفاق للسياحة الداخلية عربيا، ونتيجة لتوقف كافة الأنشطة والفعاليات السياحية جراء فيروس كورونا المستجد نتج عن ذلك خسائر تصل إلى أكثر من 90 % بما يعادل 15,9 مليار دولار،

[1] لاكسي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص 394.

بالإضافة إلى خسائر شركات الطيران بالمنطقة التي تصل إلى 14,4 مليار دولار في شهر أبريل الحالي من المتوقع أن تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل أكبر من غيرها من المؤسسات.[1]

قد يؤثر ذلك على ملايين الوظائف في قطاع السياحة وقطاعات الخدمية فها نحن نرى شركات خطوط الطيران تسرح جزء من الموظفين كنتيجة رئيسية.

على أن الصورة ليست بهذا السوء على المدى البعيد، ولعل ما يميز قطاع الفندقة والسياحة أنه سريع التعافي، فنظرا لطبيعتها الاقتصادية الشاملة وتأثيرها الاجتماعي العميق، فإن السياحة في وضع فريد من نوعه لما عدة الدول والمجتمعات المنظورة على العودة إلى اللحاق بمعدات النمو والاستقرار، ذلك لمرونته وقدرته ليس فقط التعافي كقطاع ولكن لقيادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.[2]

ومن أجل مواجهة هذه التحديات اتخذت العديد من حكومات المنظمة مبادرات لدعم قطاع السياحة في بلدانهم، وتشمل التذكير خطوط ائتمان محددة للمؤسسات السياحة مقدمة من البنك المركزي المصري، والإعفاءات من الرسوم السياحية والرسوم الأخرى كما هو مطبق في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وإعادة جدول الديون كما هو الحال في تونس.

كما تم إيلاء اهتمام خاص لقطاع السياحة في استراتيجيات البلدان لإلغاء الاحتواء، ففي مصر تم لتصريح بإعادة فتح الفنادق للسياح المحليين بسعة 50 % من يونيو فصاعدا، شريطة أن تلتزم بعدد من إجراءات السلامة بما في ذلك نجد أن عمال الفحص وتركيب معدات التطهير وتخصيص طابق أو بناية مخصصة لغرض الحجر الصحي للحالات المشتبه فيها أو المؤكدة وتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي.[3]

### 1) مقارنة تحليلية ما بين أزمة كورونا والأزمات السابقة في الوطن العربي

يقارن الرسم البياني التالي لفرص النمو الاقتصادي الضائعة عند التعافي من الأزمة مقارنة بأزمة كورونا.

[1] الأمانة العامة لاتخاذ الغرفة العربية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي**، اتحاد الغرف العربية، بيروت، 2020، ص 11-12.

[2] نفس المرجع، ص 12.

[3] طرفاية كمال، وتواتي عثمان، **تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية**، مجلة وحدة البحث في الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، الجزء 2، نوفمبر 2021، ص 74-75.

**الشكل رقم (10): تأثير فيروس كورونا على قطاع السياحة مقارنة بالأزمات السابقة**

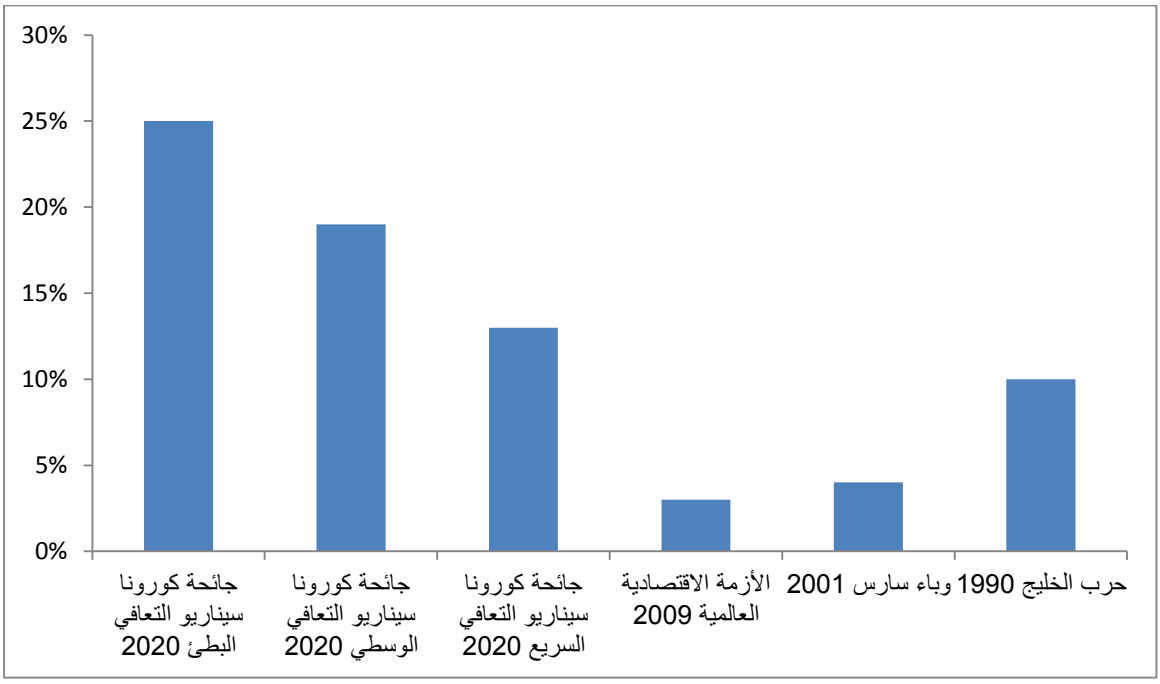


**المصدر: المنطقة العربية للسياحة 2020.**

من خلال الشكل نلاحظ أنه في العقود الثلاثة الماضية تأثر القطاع السياحي بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في المناطق العربية، وأسهمت في انخفاض نموه لفترة محدودة لكن تعد أزمة فيروس كورونا الحالية مختلفة تماما بكل المعايير، إذ لم تعاني القطاعات الاقتصادية خصوصا السياحة والطيران من شكل شبه كامل إلا في هذه الأزمة ما تطلب مضاعفة الجهود للخروج منها والتعافي بشكل أسرع لان السياحة في الجزء الأكثر حساسية في النشاط الخدمي والتي لا يمكن أن تصبح مستقرة إلا في إطار يتمتع بالهدوء والسلام من جهة وبحالة من النمو الاقتصادي المنتظم من جهة أخرى.

**2) الاستعداد للمستقبل**

استنزاف لآفاق المستقبل وإدراك منها لجسامة الوضع بيدي القطاع والوجهات السياحية العربية تفهما لحساسية هذا الوضع ومن الصعب التنبؤ بموعد تحقق التعافي من هذه الأزمة للكف على المدى الغريب تتيح الحكومات وشركات القطاع الخاص تدابير لإدارة الأزمة بغية حماية قطاع السياحة قدر المستطاع، وحينما تمكنها من تنسيق الإجراءات المختلفة وتحقيق التكامل فيما بينها فيمكن التعافي من هذه الوضع بصورة أرجح وفيما يخص سياسات دعم التعافي الجدير بالاهتمام.

- ✓ العمل على إعلان الوجهات السياحية العربية الآمنة عن طريق وضع بروتوكولات سياحية واحدة؛

- ✓ إعداد خطط واستراتيجيات تسويقية متكاملة بين الوجهات السياحية العربية مع وضع خطة إعلامية سياحية عربية؛[1]
- ✓ وضع استراتيجية إعلامية سياحية عربية موحدة لانطلاق حملة؛
- ✓ ابراز تجارب جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والإمارات كنماذج ناجحة في السياحة الداخلية والخارجية بعد جائحة كورونا؛
- ✓ إنشاء أليات واستراتيجيات لإدارة الأزمات وبناء المرونة، وضمان أن السياحة جزء من آلية ونظم الطوارئ الوطنية؛
- ✓ تعزيز التسويق ودراسات الأسواق والعمل على استعادة ثقة المستهلكين السياحيين وتحفيز الطلب مع تنويع الأسواق والمنتج السياحي والخدمات.[2]

**ثالثا: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**

لا يمكن أن نذكر الدور المحوري الذي تلعب المنصات الإلكترونية وموقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الأزمة، فهذا حتى نرى حكومات ومؤسسات تجارية وتعليمية تستخدم تلك المنصات بشكل يومي مكثف لإتمام مهامها والجدير بالذكر أن قطاع الاتصالات ورغم الضغط الواقع عليه يعد من القطاعات التي استفادة من الأمر بل يحتوي أيضا غرض مستقبلية واعدة.

وتكمن أهمية ذلك القطاع فيما يقدمه لمستخدمي في أوقات مثل التي نعيشها الآن، فد تضع دوره بشكل جلي ونظرا لغرض حظر التجول في كل دول المنطقة فقد اتجهت أغلب المؤسسات لتطبيق نظام العمل عن بعد من المنزل وتحولت الجامعات إلى تلك المنصات بشكل أساسا للتواصل مع الطلبة وزاد عدد مستخدمي الأنترنت لشراء اغلب المنتجات، وأتاحت البنوك معظم منتجاتها لتتم من خلال التطبيق الإلكتروني للهواتف الذكية، الأمر الذي يمكن أن نستكشف منه كيف سيكون حال التعاملات في كل القطاعات سالفة الذكر مستقبلا وبعد انتهاء الأزمة، ويمكن أن تلخص الفرص الواعدة لهذا القطاع فيما يلي:[3]

---

[1] صرفية كمال وتواتي عثمان، **تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] نفس المرجع، ص 77.

[3] الأمانة العامة لاتحاد الغرفة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

✓ العمل والتعلم عن بعد: يتميز العمل عن بعد بزيادة الإنتاجية ولابتكار والتقليل الملحوظ للتكاليف الثابتة المرابطة بمكان العمل، وكذلك تقليل الآثار السلبية لحركة تنقل الموظفين المتمثلة في العبء الواقع على شبكات ووسائل النقل بجانب الأثر البيئي الذي تسببه انبعاث ثاني أكسيد الكربون، هذا نتيجة لمحاولة بعض المؤسسات للمحافظة على مستوى إنتاجيتها في ظل الظروف الراهنة فقد لجأت غلى تطبيق العمل عند بعد وتحديدا في قطاعات التجزئة وخدمة العملاء والدعم الفني؛

✓ التجارة الإلكترونية: أظهرت البيانات السنوية لعمليات التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة أنها شهدت ارتفاعا بنسبة 52 % في معدل النمو الأسبوعي للإيرادات وزيادة بنسبة 8,8 % في عدد زوار الموقع الذين يقومون بعمليات شراء وفي الإمارات بشكل قطاع التجارة الإلكترونية 4,3 % من الناتج المحلي الإجمالي ووفقا لتوقعات مؤسسة دبي للمستقبل فمن المتوقع أن يكاد يصل حجم التجارة الإلكترونية إلى 63 مليار دولار بحلول عام 2003 مكننا التنبؤ أن هذا القطاع سيحتل مركزا هاما في العالم بعد الأزمة ونحن في العالم العربي لسنا بمعزل عن ذلك فيجب علينا الاتجاه إلى التحول الرقمي في قطاعات الاقتصاد وعلى رأسها التجارة على أن يكون هذا التحول ركيزة أساسية في التوجيهات الاقتصادية والتنموية وهو الآمر الذي يستدعي البدء في إعداد هذا التحول ركيزة أساسية في التوجيهات الاقتصادية والتنموية.[1]

وهو الأمر الذي يستدعي البدء في إعداد خطة لتطوير المؤسسات وتدريب العاملين ورفع كفاءة الموظفين على استخدام التطبيقات التكنولوجية.

لم يعد قطاع الاتصالات في زمن فيروس كورونا يختصر على التواصل التقليدي والبحث عن المعلومات بل جاءت بشكل العمود الفقري لاستخدام البيانات والمحتويات والتطبيقات الرقمية من قبل الأفراد والحكومات والشركات لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي والاجتماعي في ظل التباعد الاجتماعي والإغلاق الكامل في معظم دول العالم، نزيد الطلب في منطقة الدول العربية على خدمات وبيانات النطق العريض بشكل ملحوظ خلال فترة انتشار الوباء الدول غير المستعدة لارتفاع الطلب ازدحام في الشبكة وانخفاض متوسط سرعة الانترنت وتدهور جودة الخدمة حتى في الأسواق الناضجة نسبيا قد يؤدي عدم المساواة في الوصول إلى اتصال عالي الجودة إلى تعريض الاستقرار للخطر بالإضافة إلى زيادة نسبة التفاوت الاجتماعي بين أولئك الذين

[1] الأمانة العامة لاتحاد الغرفة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13

بإمكانهم الاستمرار في الحد الأدنى من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية دون تعريض أنفسهم لخطر الإصابة بالفيروس.[1]

[1]التحول الرقمي في زمن كورونا، دراسة حالة البلدان الشرق الأوسط شمال إفريقيا، https://blogs.worldbank.org/، تاريخ الاطلاع 2022/07/01.

**خلاصة الفصل**

حاولت الدراسة إبراز تأثير جائحة كوفييد-19 على مؤشرات الأسواق المالية العربية من خلال دراسة قيم هذه المؤشرات قبل الجائحة وأثناءها وذلك بجمع قيم هذه المؤشرات وتحليلها ومحاولة دراسة مدى فروق في قيم المؤشرات خلال هاذين الفترتين عموما، وانخفاضها في الفترة الثانية خصوصا كمؤشر على وجود تأثير سلبي لجائحة كوفييد-19 على المؤشرات المدروسة، تمثل أزمة فيروس كورونا إضافة جديدة إلى مختلف الأزمات الاقتصادية في الدول العربية وعلى الرغم من عدم تفشي الفيروس بنفس الحدة التي ينتشر بها في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن أثار انتشاره ألفت بضلالها على القطاعات الاقتصادية وبالتالي وجهت جائحة فيروس كورونا ضربة موجعة إلى اقتصاد البلدان التي تعاني بالفعل من الهشاشة ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة أن يتضح قبل مرور بعض الوقت فإن الخسائر كبيرة تجعل مواطن الضعف القائمة بالفعل على صعيد الاقتصاد الكلي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية وحتى وجود مساندة السياسات فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

كما قال الحكماء "الوقاية خير من العلاج" فعلى كل فرد إتباع سبل الوقاية، والمحافظة على الصحة بالبعد عن مسببات المرض، وهذا حرصا على صحة الفرد والمجتمع بأكمله، ولقد شكل موت وإصابة كثير من الأطباء بفيروس كورونا القلق والخوف لدى الناس، فالأطباء هم خط دفاعنا الأول، وهو منظومتنا الصحية الآمنة التي نتكأ عليها لمجابهة المرض، فقد سهر الأطباء الليالي وأمضوا أياما طوال في قلق وخوف ورعب كبير في مواجهة كورونا، وبذلوا كل ما في وسعهم لتقليص الحالات ومنع انتشار المرض وحصره ما أمكن، لذلك كان من اللازم احترام التعليمات الصادرة بالحجر المنزلي عند الشعور بالأعراض أو إخبار الجهات المختصة وذلك من أجل احتواء هذا الفيروس ووقف انتشاره وسط المجتمعات حتى القضاء عليه نهائيا وها نحن الآن بفضل الله وفضل كل من سهر في المستشفيات وغيرها لمحاربته وبفضل وعي الناس قد انتهى هذا الفيروس ولم تصبح أي حالة في المستشفيات ونادرا ما تكون هناك حالة ليس بخطيرة ومع إيجاد بعض اللقاحات التي تساعد في تحمله والتعافي منه.

لاشك أن الاقتصادي في الوطن العربي متعدد ومتشعب وكله يصب في مصلحة التنمية وعجلة الإنتاج في العالم العربي، فيما يدخل كل من الزراعة والصناعة والتجارة في الانتعاش الاقتصادي، ولا يزال اقتصاد الوطن العربي في مرحلة التطور والنشأة ويقع الوطن العربي في موقع متميز تساعده في حركة التجارة حول العالم، يمتلك أيضا ثروات طبيعية هائلة من الموارد الطبيعية تجعله ذو أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي، والوطن العربي متعدد الأقاليم الذي جعله يملك أنواع مختلفة للزراعات، كما تشهد السباحة في الوطن العربي تطورا كبيرا في الفترة المقبلة وتصبح أحد أهم مصادر الدخل لعدد كبير من الدول العربية.

لقد عرف الاقتصاد العالمي أسوء أزمة منذ عقود وهذه الأزمة عصفت باقتصاديات جل دول العالم حيث انهارت كل القطاعات الاستراتيجية مما نجم عن ذلك البطالة والفقر والإفلاس في جل الشركات وتسريح العمالة وهذا راجع لعدم توقع هذه الأزمة والاستعداد لها، وقد أثرت هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية أيضا كما أن انهيار أسعار النفط وتراجع النشاط السياحي كان له واقع سلبي على مجمل المتغيرات الاقتصادية في الدول العربية، وتعد التحفيزات والسياسات التي قامت بها الدول العربية ضعيفة لمواجهة تداعيات الفيروس.

وقد عالجنا في هذه الدراسة أثر جائحة كورونا على الاقتصاديات العربية وأدائها حيث أثرت الأزمة بشكل عميق على المؤشرات الاقتصادية، وبناءا على الدراسة التحليلية توصلنا إلى النتائج التالية:

**النتائج:**

- ✓ فيروس كورونا هو شكل جديد من الفيروسات سريعة الانتشار والقاتلة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تتميز أغلب الدول العربية بضعف قطاعها الصحي والتعليمي كما أنها تشهد معدلات نمو ديمغرافي مرتفعة وهو ما جعلها تتأثر بجائحة كورونا، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ لقد كان لجائحة كورونا والإجراءات المتخذة للحد من انتشارها الأثر السلبي الكبير على أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية لمعظم الدول العربية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ شهدت مختلف المؤشرات الاقتصادية لأغلب الدول العربية تحسن وانتعاش وهذا بالنظر لتحرر التجارة الخارجية وكذا ارتفاع أسعار المحروقات وزيادة الطلب عليها كل ذلك نتيجة التخلي عن القيود التي فرضتها هذه الجائحة، وهو ما يثبت ولو جزئيا صحة الفرضية الرابعة.
- ✓ تعاني معظم الدول العربية من مشكلة نقص الوظائف وأيضا هجرة العمالة.
- ✓ تملك الدول العربية موارد اقتصادية متعددة منها الزراعة والصناعة وغيرها من الموارد التي تساعدها في رفع اقتصادها وتصديرها للخارج.
- ✓ التراجع الحاد في أداء اقتصاديات الدول العربية بسبب احتياطات الإغلاق وتوقف حركة التجارة الخارجية وغلق المطارات.
- ✓ حدوث عجز في الميزان التجاري للدول العربية خلال هذه الجائحة نتيجة انكماش الطلب العالمي على المحروقات والذي أدى إلى تراجع أسعارها.
- ✓ من أكثر القطاعات تضررا بهذه الأزمة هي قطاع النقل الجوي والخدمات الفندقية ذلك بسبب قرارات إغلاق المطارات وتوقف الرحلات السياحية.
- ✓ ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية من خلال الأوضاع الداخلية التي تشهدها هذه الدول في فترة كورونا.

**الاقتراحات:**

- ✓ على الدول العربية الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الرفع من قدرتها التصديرية، ولا يأتي ذلك إلا بالتكوين الجيد للأفراد والتنسيق بين كل الأطراف سواء موظفين مؤسسات أو سلطات؛

✓ ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الدول العربية والتكنولوجيا الحديثة في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة والصناعات التقليدية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

✓ ضرورة التحسين في قطاع الصحة والتعليم لأنهما أساسيان في رفع مستوى الدول وتحسين أوضاعها.

**أفاق الدراسة:**

رغم الصعوبات الكثيرة التي تم مواجهتها في إعداد هذا البحث من نقص المراجع فيما يخص الجائحة، وتضارب الإحصائيات وعدم ثقتها، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكن الأكيد أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نهارها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وهي كما يلي:

✓ تداعيات جائحة كورونا على أداء الاقتصاد العالمي؛

✓ تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد الجزائر (قطر) وعلاقاتها الخارجية.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**المراجع بالعربية**

✓ **الكتب**


1. دولت أحمد صادق ومحمد عبد الرحمن، **الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2018.
2. فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004.
3. الأمانة العامة لاتخاذ الغرفة العربية، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي**، اتحاد الغرف العربية، بيروت، 2020
4. جميلة السعيدي، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى، فبراير 2021.
5. عباس فاضل السعدي، **دراسات في جغرافية السكان**، منشأة المعارف الإسكندرية 1980.
6. عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي وآخرون، "**آفاق الاقتصاد العربي**"، صندوق النقد العربي، الإصدار السادس عشر، أبريل 2022.
7. فتحي محمد أبو عيانة، **مشكلات السكان في الوطن العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
8. الوليد أحمد طلحة، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبريل 2020.


✓ **المذكرات**


- أحمد حامد لعبيدي، **الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيوسياسي**، كلية التربية، قسم الجغرافيا، جامعة الموصل.


✓ **المجلات**


1. أحمد الشاذلي وشركائه، **التجارة العربية البينية**، صندوق النقد العربي، العدد 97، 2022
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2018
3. حسن منديل حسن، **اصطلاح الجائحة بين اللغة والفقه ومنظمة الصحة العالمية**، مجلة الكلم، جامعة بغداد، العدد 01، العراق، 2021.
4. حسين جاب الله ونبيل ناجم ومختار حاج، **إجراءات الحجر الصحي المنزلي والإبعاد الاجتماعي كطب وقائي من فيروس كوفييد-19 وانعكاساتهم على سيكولوجية الطفل في منظورة الأسرة**، مجلة الممارسة الرياضية والمجتمع، المجلد 05، العدد 01، مارس 2022، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
5. حنان عيسى ملكاوي، **تداعيات فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العالمي**، نشرية الألكسو العالمية، نشرية متخصصة، العدد الثاني، يونيو 2020.
6. لاكسي فوزية، **أثر جائحة فيروس كورونا (كوفييد-19) على النقل الجوي في الدول العربية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم
7. سعود مبارك البادري، **القلق الناجم عن جائحة كورونا (كوفييد-19) لدى بعض أفراد المجتمع بسلطنة عمان**، مجلة ضياء للبحوث النفسية والتربوية، العدد 2، سلطنة عمان، 2022.
8. سعيد أحسن، **تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، 2019، 2020
9. شتيتي الزازية، **الدولة الريعية في البلدان العربية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد 8، العدد 1، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015

10. صالحي سلمي، **تداعيات كوفييد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2021، جامعة محمد بوقرة بومرداس
11. طرفاية كمال، وتواتي عثمان، **تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية**، مجلة وحدة البحث في الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، الجزء 2، نوفمبر 2021
12. عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **آفاق الاقتصاد العربي**، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع، أبريل 2019
13. عبد علي سلمان عبد الله المالكي، **نمو السكان والبناء الاجتماعي**، دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، كلية الأدب، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد حادي عشر، العدد 04، 2008
14. غبولي أحمد وتوايتية الطاهر، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي**، مجلة الباحث، المجلد 02، الجزائر، 2020
15. عماد الدين أحمد المصبح، محمد عبد الكريم المرعي، **العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2014
16. قباني فطيمة الزهرة، **آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021**، مجلة وحدة البحث في التنمية الموارد البشرية، العدد 3، جامعة سطيف (الجزائر)، نوفمبر 2021.
17. لولشي ليلى، **التجارة العربية البيئية واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة باتنة 1، 26 ديسمبر 2016
18. مبارك عبد الفتاح، **اقتصاد الربيع وانعكاساته على السلم الاجتماعي**، مجلة الإحياء، مجلد 21، عدد 29، جامعة أحمد دراية، أدرار 29 أكتوبر 2021
19. محمد إسماعيل، جمال قاسم، **سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، العدد 66، 2020
20. نادية الهواس، **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المملكة المغربية، 2013-2014
21. نبيل بن موسى، **تداعيات تطورات أسواق النفط في ظل جائحة كوفييد-19 على الاقتصاديات العربية في الفترة 2020 – 2021**، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، جامعة سطيف 2 (الجزائر)، 2021.
22. نصر الدين توات، **أثر جائحة كورونا (كوفييد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 01، جامعة لونيسي علي البليدة، 2021
23. نعيم بوعموشة، **فيروس كورونا في الجزائر-دراسة تحليلية**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، العدد 02، الجزائر، جوان 2020.
24. نعيمة أوعيل، **دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد7، جامعة الوادي، بدون سنة النشر
25. هاجر يحيى، ياسمينة إبراهيم سالم، **إستراتيجيات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الدين العام – دراسة حالة الدول العربية** –، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد 1، الجزائر، جوان 2021.
26. يعقوبن صليحة، **تأثير جائحة كورونا (كوفييد-19) على أسواق العمل في الدول العربية – مع الإشارة لحالة الجزائر-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021
27. اليمين سعادة، **تداعيات جائحة كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021

## المراجع باللغة الأجنبية:


- American chamber of commerce of Egypt (2020), covid-19 Response: Impaction Business Activity, surey Findings from Amcham Egypt Members, April.

- OECD (2020), corporate sector un/notabilities, during the covid-19 outbreak: assessment and policy responses. Series Tackling corona virus ( covid -19) contributing to a Global Effort, https://read.oecdilibrary.org.


**المواقع الالكترونية**


1. كادر عيادة، اختبار كوفيد-19 التشخيصي، 2022/02/23 http://www.mayocliric.org في 2022/04/06، تم الاطلاع على الساعة 17:00
2. هدى عبد الناصر، فحوصات فعالة للكشف عن كورونا، الثلاثاء 09 نوفمبر 2021، 09:40 http://www.elconsolto.com، 6 أفريل2022، 18:00.
3. منظمة الصحة العالمية 2019، نصائح للجمهور بشأن مرض كورونا 2019، تم الاسترجاع من الرابط: https://www.who.int.
4. سعيود محمد الطاهر، **حالة الطوارئ الصحية واشكالاتها القانونية في الجزائر على ضوء انتشار وباء فيروس كورونا** (COVID 19) نشر على الموقع https://droitetentreprisecan تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/08.
5. الشرق الأوسط، **دول عربية تتخذ إجراءات صارمة للحد من تفشي فيروس كورونا**، نشر في صفحة قناة France 24https://www.france24.com تم الاطلاع عليه في 2022/04/02.
6. التعليم في العالم العربي aljazeera.com تاريخ الإطلاع 2022 /05/10.
7. واقع التعليم في الوطن العربي https://22arbi.com تاريخ لإطلاع 2022 /05/10.
8. مشاكل التعليم في الوطن العربي بصفة عامة alhammali.mam9.com تاريخ الإطلاع 2022 /05/10.
9. هل تنجح الدول العربية في انقاد التعليم من كورونا عبر الإنترنت dw.comتاريخ الإطلاع 2022/05/10.
10. التعليم في العالم العربي... المشاكل المطروحة والحلول المقترحة www.sasapost.com.cdn.ampproject.org تاريخ لإطلاع 2022/05/10.
11. قطاع الصحة في العالم العربي... ضلع التنمية المبشور https://www.noopost.com/content/3554s تاريخ الإطلاع: 2022 /05/12.
12. العالم العربي في مواجهة كورونا...هل يصمد قطاع الصحة؟ https://interactive.aljazeera.com تاريخ لإطلاع 12/05/2022
13. صهيب الحويفل، **بحث الاقتصاد في الوطن العربي**، موضوع أكبر موقع عربي بالعالم، 21 أفريل 2022، 08:52 https://mawdoo3.com
14. إيناس خليل، **الاقتصاد في الوطن العربي**، ملزمتي، 22 نوفمبر 2021، تم الإطلاع عليه يوم 2022 /5/5 https://www.mlzamty.com
15. عاتكة زياد البوريني، **المواقع السياحية العربية**، موضوع، 28 يناير 2012، 07:22 https://mawdoo3.com
16. سميحة ناصر، **السياحة في الوطن العربي**، حياتك، 18 مارس 2021، 08:46، تم الإطلاع يوم 2022 /5/5 https://hayatok.com

17. جواد شريحي، **التبعية الاقتصادية**، عنب بلدي، العدد 277، 2017/06/11، 02:36، تم الإطلاع يوم 2022/5/5 https://www.enabbaladi.net

18. ربا موسى باشا، **ما هي التجارة العربية البيئية**، تجارتنا، 24 يونيو 2021، تم الإطلاع يوم 2022/05/17 https://tijaratuna.com

19. سمر سليم، **تعريف سوق العمالة**، موسوعة أراجيك، 30 سبتمبر 2020، تم الإطلاع يوم 2022/5/6 https://www.argeek.com/

20. نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية 2018، https://www.amf.org.ae/ تاريخ لإطلاع 2022/05/16.

21. التطورات الاقتصادية الدولية، الفصل الأول 2019، https://www.amf.org.ae/ تاريخ الإطلاع 2022/06/1

22. تقرير: **تداعيات فيروس كورونا على اقتصاديات الدول العربية**، ص 7 www.elwatannews.com:// https.

23. CNBCعربي، **صندوق النقد الدولي يتوقع بأن يبلغ إجمالي الدين العالمي نحو 94.4% من الناتج الإجمالي العالمي في 2022**، 20/ 04/ 2022، 13.59.

تاريخ الاطلاع: 2022/05/30. https://www.cnbcarabia.com

24. كيف يهدد ارتفاع سعر الفائدة عالميا حياة المواطنين في الدول العربية؟

تاريخ الإطلاع 2022/07/01 https://www.trtarabi.com/.

25. كيف عدلت البنوك المركزية العربية أسعار الفائدة للتصدي لكورونا؟

تاريخ الإطلاع 2022/07/01 https://www.arabic.cnn.com

26. المصارف المركزية خفضت الفوائد... تعرف على أسعارها الجديدة

Alaraby.co.vk تاريخ الإطلاع 2022/07/01 https://www.alaraby.co.vk

27. CNN بالعربية، **توقعات معدلات التضخم في الدول العربية**، دبي، الإمارات العربية، الأربعاء، 20 أبريل/ لنسان 2022، 20:21

تاريخ الإطلاع 2022/05/28 https://arabic.cnn.com

28. الدكتور أنيس بن بريك، كيف ستتشكل جائحة كورونا مستقبل المنطقة العربية، كلية السياسات العامة، جامعة حمد بن خليفة، قطر تاريخ لإطلاع 2022/05/27 https://www.hbku.edu.qa/.

29. أحمد مومي، **المنطقة العربية ستشهد انتعاشا اقتصاديا في عامي 2022-2023**، الإسكوا، بيروت، 8 كانون الثاني، يناير 2022، تاريخ الاطلاع 2022/05/28 https://www.unescwa.org

30. أحمد الصافي 2020 ترند trends، تم الاسترداد من تداعيات جائحة "كوفيد-19 " على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: استشراف للتوجيه العالمي والإقليمي http://trendsresarce.org/ar/insight

31. البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية 2020 على الرابط http://unctadstat.unctad:org/EN

32. رباح أرزقي وهانويغن، فيروس كورونا المستجد يضرب الشرق الأوسط وشمال افريقيا عبر قنوات متعددة صادر في منظمة VOXEV.ORG على الرابط https://voxev.org/content/economics-time، تاريخ الإطلاع 2022/06/15

33. الميزان التجاري الأبرز الدول خاسر باستثناء 5 دول- مسار بريس https://massarpress.com 2021، تاريخ الإطلاع 2022/06/15

34. التوقعات بشأن أثر فيروس كورونا المستجد على التجارة في البلدان العربية https://www.o-robdevelopmentportal.com، تاريخ الإطلاع 2022/06/18.

35. كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط ؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي https://www.dohainstiute.org، تاريخ الإطلاع 2022/06/18.
36. في ظل ارتفاع أسعار النفط...هل تغتنم الدول العربية الفرصة ؟https://www.aljazeera.net/، تاريخ الإطلاع 2022/06/18.
37. التعامل مع صدمة مزدوجة، جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، https://www.albankaldawli.org، تاريخ الإطلاع، 2022/06/18.
38. ترتيب الدول العربية المصدرة للنفط، 2022، (https://olmrj3.com) تاريخ الإطلاع 28 / 06 / 2022.
39. توقعات وكالة الطاقة الدولية للأسعار النفط الخام لعاملي 2022 و2023 إليكم كم بلغت https://Arabic.cnn.com تاريخ لإطلاع 28 / 06 / 2022.
40. صندوق النقد العربي يطلق الإصدار السادس عشر عن تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" متضمنا توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2022 و2033 https://www.amf.org.ae تاريخ الإطلاع 28 / 06 / 2022.
41. كوفيد-19 يضرب التجارة العربية 42 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2020 https://arb.majatma.com تاريخ الإطلاع 2 / 06 / 2022.
42. تأثير جائحة 19 (covid-19) على النقل في المنطقة العربية https://archive.unescwa.org/، تاريخ الإطلاع 2022/07/1
43. التحول الرقمي في زمن كورونا، دراسة حالة البلدان الشرق الأوسط شمال إفريقيا، https://blogs.worldbank.org/، تاريخ الإطلاع 2022/07/01.

**الملخص**

مشكلة الدراسة بشكل رئيسي هو التعرف على تداعيات فيروس كورونا وبداية ظهوره وانتشاره مسببا هلع وسط الدول، حيث أدى إلى توقيف حركة الأشخاص وتراجع رهيب في أسعار النفط، كما أثرت أيضا على المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية، فقد سجل النمو الاقتصادي انكماشا وسجل ميزان المدفوعات عجزا وارتفع الدين الخارجي ارتفاعا حادا، كما لجأت الدول العربية الى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، وخصصت تحفيزات مالية لدعم اقتصادها كما تراجع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن جائحة كورونا كان لها أثر سلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي بما فيه مؤشراته الاقتصادية الذي تضرر كثيرا وحتى في دول العالم التي انتشر فيها الوباء، خصيصا في الدول العربية التي تأثر اقتصادها كثيرا بهذه الجائحة.

**الكلمات المفتاحية:** فيروس كورونا، الاقتصاديات العربية، الاقتصاد العالمي، المؤشرات الاقتصادية في الدول العربية.

**Summary:**

The problem of the study is mainly to identify the repercussions of the Corona virus and the beginning of its emergence and spread, causing panic among countries, as it led to the arrest of the movement of people and a terrible decline in oil prices, it also affected the economic indicators in the Arab countries, as economic growth recorded a contraction, the balance of payments recorded a deficit and the external debt rose sharply, as the Arab countries resorted to monetary policy tools in confronting the Corona virus, and allocated financial stimulus to support their economy as the rate of inflation declined and the unemployment rate increased, and the descriptive analytical approach was relied on.

This study reached several results, the most important of which are: The Corona pandemic had a negative impact on most sectors, especially the economic sector, including its economic indicators, which were greatly affected even in the countries of the world in which the epidemic spread, especially in the Arab countries whose economy was greatly affected by this pandemic.

**Keywords**: Corona virus, Arab economies, global economy, economic indicators in Arab countries.